



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم

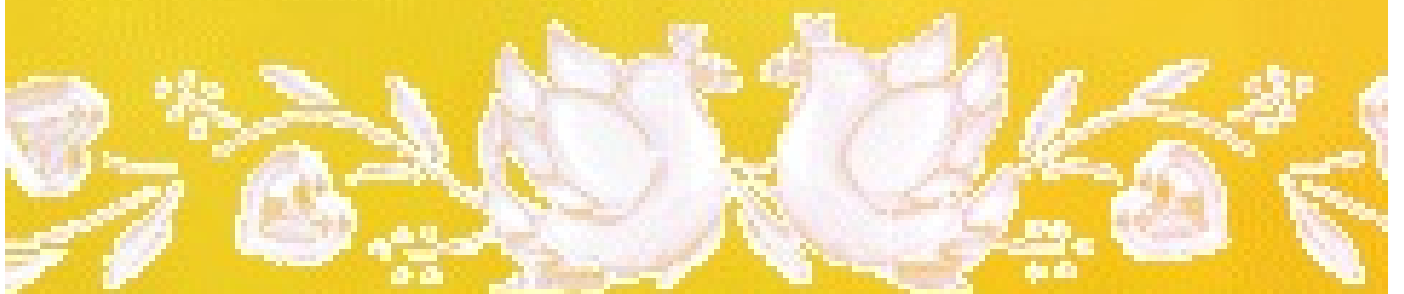


عمر
عليه السلام

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

التَّعْبِيَةُ

فِي الْفِكْرِ الْأَخْلَاقِي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التقية في الفكر الإسلامي

كاتب:

مركز الرسالة

نشرت في الطباعة:

مركز الرسالة

رقم الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٥	التقية في الفكر الإسلامي
١٥	اشارة
١٥	مقدمة المركز
١٦	المقدمة
١٧	التقية والإكراه
١٧	تعريف التقية
١٧	التقية في اللغة
١٧	التقية في الاصطلاح
١٧	صلة التقية بالإكراه
١٧	اشاره
١٨	الوجه في تقديم بحث الإكراه على التقية
١٨	تعريف الإكراه
١٨	اصل الإكراه لغة
١٨	الاكراه في الاصطلاح
١٩	اركان الإكراه
١٩	اشاره
١٩	المكره
١٩	المكره
١٩	المكره به
١٩	المكره عليه
٢٠	انواع الإكراه
٢٠	اشاره

- ٢٠ الاكراه على الكلام المخالف للحق
- ٢٠ الاكراه على الفعل المحظور
- ٢١ حكم ما يكره عليه
- ٢٢ دور القواعد الفقهية فى بيان حكم ما يكره عليه
- ٢٢ اشاره
- ٢٢ قاعدة يرتكب أخف الضررين لدفع أعظمهما
- ٢٢ صلة القاعدة بالإكراه والتقية
- ٢٢ اقسام الضرر تبعاً لأسبابه، وهى
- ٢٣ قاعدة الضرورات تقدر بقدرها
- ٢٣ صلة القاعدة بالإكراه والتقية
- ٢٣ قاعدة الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف
- ٢٣ قاعدة لا ضرر و لا ضرار
- ٢٣ قاعدة الضرورات تبيح المحظورات
- ٢٤ الفرق والاتفاق بين الضرورة والإكراه
- ٢٤ الفرق بين الضرورة والإكراه
- ٢٤ الاتفاق بين الضرورة والإكراه
- ٢٤ الاتفاق بينهما من جهة ترتب الآثار على نفس الفاعل
- ٢٤ ادلة التقية و أصولها التشريعية
- ٢٤ ادلة التقية من القرآن الكريم
- ٢٤ اشاره
- ٢٥ الادلة القرآنية الدالة على التقية قبل الإسلام
- ٢٥ حول تقية أصحاب الكهف
- ٢٥ اشاره
- ٢٦ الامام الصادق قوله: ما بلغت تقية أحد تقية أصحاب الكهف

- ٢٦ حول تقيه مؤمن آل فرعون
- ٢٦ اشاره
- ٢٦ و قد بين الرازى أن فى المسألة قولين
- ٢٧ الادلة القرآنية الدالة على إمضاء التقيه فى الإسلام
- ٢٧ حول جواز الكفر بالله تقيه
- ٢٨ حول موالة الكافرين تقيه
- ٢٨ اشاره
- ٢٩ ما يدل على جواز التقيه بين المسلمين أنفسهم
- ٢٩ ادلة التقيه من السنة المطهرة
- ٢٩ الاحاديث النبوية الدالة على التقيه
- ٢٩ توطئه فى أنه هل تجوز التقيه على الأنبياء عليهم السلام؟
- ٢٩ ما قاله السرخسى
- ٣٠ ما قاله ابن قتيبة الدينورى
- ٣٢ تقيه النبى من قريش
- ٣٢ تقيه النبى من فاحش
- ٣٣ امر النبى عمار بن ياسر بالتقيه
- ٣٤ النهى عن التعرض لما لا يطاق
- ٣٤ اشاره
- ٣٤ وجه الاستدلال بهذا الحديث على مشروعية التقيه
- ٣٤ فى تقيه المؤمن الذى كان يخفى إيمانه و قتله المقداد
- ٣٥ اذن النبى لمحمد بن مسلمة و ابن علاط السلمى بالتقيه
- ٣٥ حديث الرفع المشهور
- ٣٥ صلة الحديث بالتقيه
- ٣٦ احاديث أهل البيت فى التقيه

- ٣٦ اشاره
- ٣٧ الاحاديث المستنبطة جواز التقية من القرآن الكريم
- ٣٨ الاحاديث الدالة على أن التقية من الدين
- ٣٨ الاحاديث الواردة في بيان أهمية التقية
- ٣٩ الاحاديث الدالة على أن التقية في كل ضرورة، و أنها تقدر بقدرها و تحرم مع عدمها، مع بعض مستثنياتها
- ٣٩ الاحاديث الدالة على حرمة استخدام التقية في الدماء
- ٤٠ الاحاديث المبينة لحكم التقية في بعض الموارد
- ٤٠ اشاره
- ٤٠ ما دل على مخالطة أهل الباطل و مداراتهم بالتقية
- ٤٠ ما دل على عدم الحنث والكفارة على من حلف تقية
- ٤٠ ما دل على حكم التقية في شرب الخمر
- ٤١ ما دل على جواز إظهار كلمة الكفر تقية
- ٤١ ما دل على جواز التقية في الوضوء البدعي
- ٤٢ الاجماع و دليل العقل
- ٤٢ الاجماع
- ٤٢ اشاره
- ٤٢ ما قاله الجصاص الحنفي
- ٤٢ ما قاله ابن العربي المالكي
- ٤٢ ما قاله المقدسي الحنبلي
- ٤٢ ما قاله القرطبي المالكي
- ٤٣ ما قاله ابن كثير الشافعي
- ٤٣ ما قاله ابن حجر العسقلاني الشافعي
- ٤٣ ما قاله الشوكاني
- ٤٣ ما قاله جمال الدين القاسمي

- ٤٣ الدليل العقلى
- ٤٣ اشاره
- ٤٤ حكم العقل بالاحتياط
- ٤٤ حكم العقل البراءة
- ٤٤ حكم العقل بدفع الضرر
- ٤٥ اقسام التقيه و أهميتها والفرق بينها و بين النفاق
- ٤٥ اقسام التقيه
- ٤٥ اشاره
- ٤٥ اقسام التقيه باعتبار حكمها التكليفى
- ٤٥ اشاره
- ٤٥ التقيه الواجبه
- ٤٥ التقيه المستحبه
- ٤٥ التقيه المباحه
- ٤٦ التقيه المحرمه
- ٤٦ اشاره
- ٤٦ من موارد التقيه المحرمه عند الشيعة الإماميه
- ٤٦ التقيه فى الدماء
- ٤٦ التقيه فى الإفتاء
- ٤٧ اشاره
- ٤٨ تمييز خبر التقيه عن غيره
- ٤٨ التقيه فى القضاء
- ٤٨ التقيه المؤديه إلى فساد الدين أو المجتمع
- ٤٩ التقيه فى غير ضرورة
- ٤٩ التقيه فى شرب الخمر و بعض الموارد الأخر

- ٤٩ التقية الإكراهية عند عدم تحقق الإكراه
- ٤٩ التقية التي يتجاوز فيها مقدار أو جنس ما يكره عليه
- ٥٠ التقية عند إمكان التخلص من الضرر
- ٥٠ التقية المكروهة
- ٥٠ اقسام التقية بلحاظ أركانها
- ٥٠ اشاره
- ٥٠ اركان التقية
- ٥٠ اشاره
- ٥١ المتقى
- ٥١ المتقى منه
- ٥١ ما يتقى عليه
- ٥١ ما يتقى به
- ٥١ اشاره
- ٥١ تقية الفاعل
- ٥٢ تقية القابل
- ٥٢ اقسام التقية بلحاظ أهدافها و غاياتها
- ٥٢ اشاره
- ٥٢ التقية الخوفية أو الإكراهية
- ٥٢ التقية الكتمانية
- ٥٢ التقية المداراتية أو التحبيبية
- ٥٢ اهمية التقية و فوائدها
- ٥٢ اشاره
- ٥٣ في التقية تحفظ النفس من التهلكة
- ٥٣ التقية صمود بوجه الباطل

- ٥٣ التقية شجاعة و حكمة و فقاهاة
- ٥٤ التقية تؤدى إلى وحدة المسلمين
- ٥٤ التقية دعوة محكمة إلى اتباع سبل الهدى
- ٥٤ التقية نوع من أنواع الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر
- ٥٤ التقية جهاد فى سبيل الله
- ٥٤ استخدام التقية فى مواردها طاعة لله
- ٥٥ من لوازم ما تقدم، فالتقية إذن توجب الثواب لفاعلها
- ٥٥ فى التقية الكتمانىة، تصان الأسرار
- ٥٥ التقية ورع يحجز الإنسان عن معاصى الله
- ٥٥ التقية خلق رفيع فى مداراة الناس
- ٥٦ فى التقية تقر عين المؤمن
- ٥٦ التقية الكتمانىة تجلب للمؤمن عزا فى دنياه و نورا فى آخرته
- ٥٦ التقية المداراتىة و سام للمتمقى بعدم التعصب
- ٥٦ فى التقية يميز أولياء الله من أعدائه
- ٥٦ و من فوائد التقية أنها توجب تعظيم الناس للمتمقى
- ٥٦ التقية المداراتىة تغلق منافذ التشكيك بوجه الباطل
- ٥٦ الفرق بين التقية والنفاق
- ٥٦ اشاره
- ٥٧ التقية ثبات القلب على الإيمان و إظهار خلافه باللسان
- ٥٧ التقية لا تكون من غير ضرورة أو مصلحة معتد بها شرعا
- ٥٧ اعتنى القرآن الكريم ببيان رفع الحرج والعسر والشدة والضرر
- ٥٧ جواز التقية ثابت بنص القرآن الكريم
- ٥٧ التقية فضيلة
- ٥٧ قولهم بنظرية عدالة الصحابة يثبت الفرق بين التقية والنفاق

- ٥٧ اسباب القول بأن التقيّة من النفاق
- ٥٧ اشاره
- ٥٨ الجهل بمعنى التقيّة، و عدم القدرة الكافية على التفريق بينها
- ٥٨ حسن ظن الخلف بما قاله المتعصب
- ٥٨ التمسك بالقسم المحرم من التقيّة
- ٥٨ نصرة الآراء الموروثة والتعصب لها
- ٥٨ الخوف الحقيقي من التقريب بين المذاهب
- ٥٨ اشاعة الكذب المحض على الشيعة الإمامية بهدف التشنيع
- ٥٩ الدعم المادى الذى تقدمه بعض الجهات المشبوهة بصلاتها
- ٥٩ صور التقيّة فى كتب العامة
- ٥٩ الصور القولية فى التقيّة
- ٥٩ اشاره
- ٥٩ تقيّة عمار بن ياسر و جماعته
- ٥٩ تقيّة ابن مسعود
- ٥٩ تقيّة أبى الدرداء و أبى موسى الأشعري
- ٦٠ تقيّة ثوبان و إباحته الكذب فى بعض المواطن:
- ٦٠ تقيّة أبى هريرة
- ٦٠ تقيّة ابن عباس من معاوية
- ٦٠ تقيّة سعيد بن جبير و سعيد بن المسيب
- ٦١ تقيّة رجاء بن حياة
- ٦١ تقيّة واصل بن عطاء
- ٦١ تقيّة عمرو بن عبيد المعتزلى
- ٦١ تقيّة أبى حنيفة من القاضى ابن أبى ليلى
- ٦٢ الصور الفعلية فى التقيّة

- ٦٢ اشاره
- ٦٢ ما فعله ابن مسعود و ابن عمر
- ٦٢ ما فعله عبدالله بن حذافه السهمي القرشي
- ٦٣ ما فعله جابر بن عبدالله الأنصاري من بسر بن أبي أرطأة
- ٦٣ ما فعله حذيفة بن اليمان
- ٦٣ ما فعله الزهري في كتبه فضائل أمير المؤمنين علي
- ٦٣ ما فعله أبو حنيفة مع المنصور العباسي
- ٦٤ ما فعله مالك بن أنس مع الأمويين والعباسيين
- ٦٤ صور التقيه في فقه العامة
- ٦٤ اشاره
- ٦٤ افتاء فقهاء العامة بجواز التقيه في لب العقيدة و جوهرها
- ٦٥ افتاؤهم بجواز التقيه في الآداب والأخلاق العامة
- ٦٥ افتاؤهم بجواز التقيه في العبادات
- ٦٥ اشاره
- ٦٥ جواز التقيه في الصلاة خلف الفاسق
- ٦٥ جواز ترك الصلاة تقيه
- ٦٥ جواز الإفطار في شهر رمضان تقيه
- ٦٥ الافتاء العجيب بشأن الإفطار المتعمد قبل الإكراه عليه
- ٦٥ سقوط الكفارة عن جامع امرأته كرها في شهر رمضان
- ٦٥ افتاؤهم بجواز التقيه في المعاملات
- ٦٦ العقود
- ٦٦ اشاره
- ٦٦ جواز التقيه في البيع والشراء
- ٦٦ جوازها في الوكالة

- ٦٦ جوازها في الهبة
- ٦٦ الايقاعات
- ٦٦ اشاره
- ٦٦ جواز التقيية في الطلاق
- ٦٧ جوازها في العتق
- ٦٧ جوازها في اليمين الكاذبة
- ٦٧ الاحكام
- ٦٧ جواز التقيية في حكم الأطعمة والأشربة المحرمة
- ٦٧ جوازها في الزنا
- ٦٨ جوازها في الدماء
- ٦٨ جوازها في قطع الأعضاء
- ٦٨ اشاره
- ٦٨ والأعجب من كل هذا، جوازها في قطع الأعضاء تبرعا من غير اضطرار أو إكراه
- ٦٨ جوازها في هتك الأعراض
- ٦٩ جوازها في قذف المحصنات
- ٦٩ جوازها في إتلاف مال المسلم
- ٦٩ جوازها في شهادة الزور
- ٦٩ كلمة أخيرة عن سعة التقيية في فقه المذاهب الأربعة
- ٦٩ باورقى
- ٨٤ تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

التقية في الفكر الإسلامي

إشارة

عنوان و نام پديدآور : التقيه في الفكر الاسلامي

مشخصات نشر : قم : مركز الرساله، ١٤١٩ق. = ١٣٧٦.

مشخصات ظاهري : ص ١٦٨

فروست : (سلسله المعارف الاسلاميه ١٧)

شابك : ٩٦٤-٣١٩-١٦٢-١١٨٠٠ ريال

يادداشت : عربي

يادداشت : كتابنامه به صورت زيرنويس

موضوع : تقيه

موضوع : تقيه -- احاديث

موضوع : تقيه -- جنبه هاي قرآني

شناسه افزوده : مركز الرساله

رده بندي كنگره : ١٣٧٦٧/٥/٢٢٦٦/٥

رده بندي ديويي : ٢٩٧/٤٦٨

شماره كتابشناسي ملي : ٧٨-٨٦٩٨

مقدمه المركز

الحمد لله الواحد الأحد الذي تطمئن القلوب بذكره، والصلاة والسلام على أبي القاسم محمد أشرف أنبياء الله ورسله، وعلى آله المنتجبين أولى الألباب والنهي، وعدل الكتاب المطهرين بمحكمه وكفى. أما بعد.. فإن نشر مفاهيم الإسلام، ومحاولة تصحيح النظر إلى بعضها عبر وسائل التثقيف الإسلامي الصحيح بالدعوة إلى اتباع القرآن الكريم، والسنة المطهرة، يتطلب معرفة تلك المفاهيم وموقف الدين الإسلامي منها، ووضعها في مكانها الصحيح بعد تشخيص موقعها من الفكر الديني، وعمق تاريخها فيه، وعلاقتها بديمومة ذلك الفكر وصلاحيتها للامتداد في كل آن وزمان، وقابليتها على استيعاب ما يفرزه تطور الحياة من مشاكل ومستجدات لوضع الحلول الشافية لها. وإذا ما ثبت أنها من الدين، فلا شك سيكون التعرض لها بحاجة إلى إجادة الدفاع عن كرامة الدين الحنيف والذب عن حماه من خلال التعريف المتين بمفاهيمه الراقية التي جاءت لخدمة الإنسان وبناء مجتمع حر كريم، مع رصد سائر القنوات التي تصب فيها دسائس المغرضين وشبهات المغفلين لقلع جذورها بالحجج الدامغة، لكي لا تكون وسيلة لضلالة من لم يع وجه الحق فيها. ولعل من بين تلك المفاهيم التي نطق بها القرآن الكريم والسنة المطهرة هو مفهوم التقية الذي لم ينحصر في الواقع بدين الإسلام، بل عرفته الأديان السماوية كلها، وطبقته سائر المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور وإلى يوم الناس هذا، لانسجامه التام مع مقتضى العقول وفطرة الإنسان في الحفاظ على كيانه، بل مع فطرة الحيوان أيضا كما هو المشاهد في سعي جميع الحيوانات نحو البقاء وهروبها من أسباب الفناء. فالتقية إذن لم تكن قاعدة فقهية، أو مبدأ إسلاميا صرفا فحسب، وإنما هي كذلك قاعدة عقلية جبلت عليها العقول السليمة، فحكمت بضرورة تجنب الضرر [صفحة ٦] شخصا كان أو نوعيا، ومن هنا أصبح موقف الإسلام من التقية موقف المؤيد والمساند لا المؤصل والمشرع، وما جاء في القرآن الكريم والسنة الثابتة بشأن التقية إنما هو إمضاء لها لأنها من شرع ما قبلنا

كما يفهم من تقية إبراهيم ويوسف عليهما السلام، ومن تقية أصحاب الكهف ومؤمن آل فرعون. وبما أن تاريخ التقية ضارب بجذوره فى أعماق الأديان قبل الإسلام، كما حكاها لنا القرآن الكريم فى أكثر من آية، سيكون إصاقتها بمذهب معين - كما يحب إشاعته البعض - من الجهل بحقيقة ذلك المفهوم والتخبط الأعمى فى تحديد تاريخه. ومن هنا أصبح الدفاع عن التقية ليس دفاعا عن مذهب، ولا دفاعا عن تشريع إسلامى، وإنما هو دفاع عن موقف الإسلام - قرآنا وسنة - فى تبنيه وإمضائه وتأيدته لهذا المفهوم، بل هو فى الواقع دفاع عن الفطرة والعقل السليم. والكتاب المائل بين يديك عزيزى القارئ، حاول استجلاء أبعاد التقية كلها بدراسة علمية مقارنة استطاع من خلالها أن يضع التقية فى مكانها الصحيح بين معارف الإسلام، ويشخص موقعها من الفكر الدينى بدقه، مستهديا بالقرآن الكريم أولا، وبالسنه المطهرة ثانيا، مبينا تاريخها وأدلتها وأقسامها وشروطها وفوائدها والفرق بينها وبين النفاق مع الكثير من صورها القولية والفعلية عند مذاهب المسلمين وقادتهم من الصحابة والتابعين، وغير ذلك من الأمور التى لا غنى عنها فى هذا المجال. وإذ يسر مركز الرسالة أن يقدم لقرائه الأجزاء هذا الكتاب المتمسم بمراعاة المنهج العلمى الدقيق باعتماد الدليل المعبر وتحليل النصوص ونقدها بمنطق العقل والعلم، يأمل أن يسد فى إصداره هذا جميع الثغرات المفتعلة بشأن التقية، وأن يغلق منافذ التشكيك حولها بعد أن تمهدت سائر السبل الناصعة فى طياته لفهم التقية فهما إسلاميا أصيلا بعيدا عن التأويلات والمغالطات. سائلين المولى عز وجل أن يسدد خطانا لخدمه دينه الحنيف، ويمنحنا القوة على مواصلة العطاء الفكرى النافع، إنه سميع مجيب. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين مركز الرسالة [صفحہ ٧]

المقدمة

نحمدك اللهم فى الضراء والسراء، ونلوذ بك فى الشدة والرخاء، ونصلى ونسلم على نبيك ورسولك العظيم محمد أشرف الرسل والأنبياء، وعلى آله المنتجبين الأوصياء، وأصحابهم المخلصين الأوفياء، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الجزاء، وبعد. إن التدبر فى ما انطوت عليه مفاهيم الشريعة الإسلامية، يعطى انطبعا كافيا لعناية الإسلام الفائقة بكل ما يرفع من قدر الإنسان، ويصون ماء محياه من الوقوف على أبواب المذلة والهوان التى لا تستسيغها النفوس المتطلعة إلى الكمال، ولا يقبلها كل ذى مجد أثيل. ويكفى أن الشريعة الغراء أسقطت فى حالات الإكراه والاضطرار بعض الواجبات وأباحت بعض المحرمات لهذا المخلوق العجيب الذى ميز عن سائر المخلوقات، وجعل أجل وأسمى من أن يعيش بلا غاية ولا هدف - هملا - كالسوائم والهوائم التى ليس من شأنها أن تطمح فى الوصول إلى مراقي العز والكرامة والشرف. ومن بين تلك المفاهيم التى أحببنا الحديث عنها، هو مفهوم التقية الذى طالما فهمه الجهلاء من خصوم الحق وأتباعه، وسيلة للتخلص من تبعه التقصير فى الدين، أو المسائل التى تخدم المجتمع وتنفع الأمة، فنقول: [صفحہ ٨] ليست التقية شبيهة بالقدر الذى كان يراه معاوية ويرجع إليه والحثالة من أنصاره وأتباعه على طول التاريخ، كلما أرادوا التملص من جناية ارتكبوها أو ذنب اقترفوه، ليكون فى ذلك الرجوع عذرا مقبولا يسعهم فى ارتكاب ما شاءوا من الموبقات تحت ذريعة القدر! كما أنها ليست دعوة إلى نشر ما يوجب ضعف العزيمة والوهن، ولا دعوة لزرع اليأس والقنوط فى نفوس المؤمنين لكى تتعطل فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهل رأيت مفهوما إسلاميا ثابتا - كالتقية - يدعو إلى ذلك؟ كيف والدين الحنيف لم تبرح مفاهيمه محلقة وحدها فى سماء الخلود، خافقة عليها ألوية النصر والنجاح، وتخرق بصوتها كل الآفاق حيث يحمله الهواء الطلق؟ فالتقية ليست نداء لترك تعاليم الدين طمعا فى عيش زائل وحقير، ولا جبن ولا هلع وخوفا إذا ما اتصل الأمر بحماية الدين أو ارتبط بمصلحة المجتمع الإسلامى ومنفعة الأمة وحفظ كيانها، بل ستكون حينئذ تقية على الدين بوقايتة وحفظه بالمضى قدما على طريق الجهاد وبذل كل غال ونفيس، واقتحام الأخطار ولو كان حثف المتقى فيها. وأما التقية فى حفظ النفوس والأعراض والأموال فى غير تلك الحال، فإنما تكون بالسبل المتاحة شرعا، ولا ضير فى ذلك فهى تقية تصب فى خدمة الدين من طريق آخر، وليست كما يتصورها الجهلاء خروجا عن المسؤولية، وهل رأيت دينا قام بلا نفوس، وأهيب جانبه بالمذلة والفقرة؟ إن الإسلام العظيم لم يشرع شيئا

عشا، ولن يضره ما يلقيه المشنعون على مفاهيمه الراقية من الشبه شيئا، حتى وإن توثقوا من تمكين جملة [صفحة ٩] من العقائد الفاسدة في نفوس البعض من المسلمين الذين أصبحوا على درجة كافية لتقبل الجهل والتمرن عليه، فصاروا غطاء كغطاء السيل لا يملكون حيلة ولا يهتدون سبيلا. ولأجل هذا أصبح تبصير المشتبه وهدايته لما في الكتب التي يعتقد بصحتها، وتبنيه المنتبه لما في بعض المسائل التي قد يغفل عنها، وجعلها سلاحا بيده لتحمل مسؤولية الدفاع عن مفاهيم الإسلام وتعاليمه ومعارفه - قرآنا وسنة - محفزا قويا على دراسة التقية واستجلاء أبعادها في أربعة فصول: تناولنا في الفصل الأول، علاقة التقية بالإكراه، ثم أركان الإكراه، وأنواعه، ودور القواعد الفقهية في بيان حكم ما يكره عليه، ثم الفرق والاتفاق بين الضرورة والإكراه. وكان هذا الفصل مهما جدا باعتباره الركيزة التي تقف عليها أغلب مباحث الفصول اللاحقة. وتعرضنا في الفصل الثاني إلى أدلة التقية وأصولها التشريعية من القرآن والسنة والعقل ودليل الإجماع، معتمدين بذلك على أصح ما ثبت نقله عند الفريقين. وخصصنا الفصل الثالث لأقسام التقية وبيان أهميتها وفوائدها، والفرق بينها وبين النفاق. أما الفصل الرابع والأخير فكان عن صور التقية في كتب العامة، وقد شرعنا أولا ببيان الصور القولية، ثم الفعلية، وأخيرا الفتاوى التي تختص بمسائل التقية في فقه العامة. آملين من المولى أن يجعل بضاعتنا هذه خالصة لوجهه الكريم، [صفحة ١٠] صادقة في خدمة دينه العظيم، نافعة يوم نغد عليه بلا مال ولا بنون، إنه سميع مجيب. [صفحة ١١]

التقية والإكراه

تعريف التقية

التقية في اللغة

الحيطة والحذر من الضرر والتوقى منه، والتقية والتقاء بمعنى واحد، قال تعالى: (إلا أن تتقوا منهم تقاء) [١] أي: تقيه، بالاتفاق [٢]. قال ابن منظور: وفي الحديث: قلت: وهل للسيف من تقيه؟ قال: نعم، تقيه على إقضاء، وهدنة على دخن ومعناه: إنهم يتقون بعضهم بعضا، ويظهرون الصلح والاتفاق وباطنهم بخلاف ذلك [٣].

التقية في الاصطلاح

فقد عرفها جمع من علماء المسلمين بألفاظ متقاربة وذات معنى واحد. فهي عند الشيخ المفيد (ت / ٤١٣ هـ) عبارة عن: (كتمان الحق، وستر [صفحة ١٢] الاعتقاد فيه، ومكاتمة المخالفين وترك مظاهرهم بما يعقب ضررا في الدين والدنيا) [٤]. وعرفها الشيخ الأنصاري (ت / ١٢٨٢ هـ) ب (الحفظ عن ضرر الغير بموافقته في قول أو فعل مخالف للحق) [٥]. وقال السرخسي الحنفي (ت / ٤٩٠ هـ): (والتقية: أن يقي نفسه من العقوبة، وإن كان يضره خلافه) [٦]، وبهذا النحو عرفها آخرون [٧].

صلة التقية بالإكراه

إشاره

يتضح من تعريف الشيخ الأنصاري للتقية أن إكراه الإنسان على الإتيان بشئ مخالف للحق يكون سببا مباشرا من أسباب حصول التقيه، ويؤيده ما جاء في قصة عمار بن ياسر وجماعته الذين اتقوا من المشركين فأجروا كلمة الكفر على ألسنتهم كرها، حتى أنزل الله تعالى فيهم قرآنا: (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) [٨] وسيأتى تفصيل ذلك في مشروعية التقيه. ولكن يبدو واضحا من خلال مراجعته موارد التقيه في فقه المذاهب [صفحة ١٣] الإسلامية، وتدبر أدلتها من القرآن والسنة وسيرة الصحابة وتطبيقات التابعين وغيرهم من

المسلمين أنه لا حصر للتقية على كتمان الحق وإظهار خلافه خوفا على النفس من اللائمه والعقوبة بالإكراه، لدخول ما إذا كان هذا الكتمان لمصالح آخر فردية أو اجتماعية في مصاديق التقية وإن لم يكن ثمة إكراه أصلا، ويؤيده أن الإكراه لم يؤخذ قيدا في تعريف التقية اصطلاحا - كما مر - عند بعضهم.

الوجه في تقديم بحث الإكراه على التقية

إن نفى الملازمة بين الإكراه والتقية من وجه كما يفهم من الكلام المتقدم مراعاة لأقسام التقية لا يعنى نفيها من كل وجه كما لا يعنى عدم الحاجة إلى دراسة الإكراه في بحث التقية، لأنه من أهم وأقوى أسبابها على الاطلاق، زيادة على ما في بحث الإكراه من الأمور الباعثة على تقديمه بحيث لا يمكن معها إغفاله بحال، وسوف نشير إلى بعضها وهي: ١ - إن جميع التفصيلات الفقهية الواردة في فقه المذاهب العامية الأربعة بشأن التقية إنما هي مبحوثة عندهم في كتب الإكراه غالبا، ولم نجد في جميع مصادرهم الفقهية التي رجعنا إليها كتابا أو بابا بعنوان التقية، ومن هنا قد يشتبه الأمر على بعضهم بأن فقهاء العامة لم يتناولوا التقية وأحكامها، وربما يزعم - وهو ليس ببعيد - بأن جميع ما سنذكره من صور التقية في الفقه العامي - كما في الفصل الأخير من هذا البحث - لا علاقة له بالتقية، لأنه من الإكراه!! ورفع مثل هذا الاشتباه لا يكون إلا ببيان العلاقة بين الاثنين وأنها علاقة السبب بالمسبب والعلل بالمعلول. ٢ - إن فهم أحكام التقية وبعض أقسامها متوقف على فهم الإكراه [صفحة ١٤] ومعرفة أركانه ومقوماته وأقسامه وحالاته وصوره بحيث لو لم تبحث هذه الأمور قبل التقية لاضطررنا إلى ذكرها ثانية مع توزيعها على أغلب مباحث التقية الآتية، ولا يخفى ما في ذلك من تشتت لأطراف البحث وتضييع لفائدته، زيادة على ما يسببه ذلك من إرباك في المنهج العلمي الذي حرصنا على أن يكون دقيقا وسليما. ٣ - اشتراك التقية بمعناها العام بأكثر مقومات الإكراه وأركانها بمعناها الإكراهي الخاص بجمعها مع فارق التسمية، ومنه يعلم أن الملاك بين الاثنين واحد، ولا شك أن هذا لا يتضح مع إهمال بحث الإكراه، إلى غير ذلك من الأمور الآخر التي طوينا عنها صفحا. إذن، فلنقف هنيهة عند الإكراه، لتعرف على معناه لغة واصطلاحا، مع بعض خصوصياته المهمة وأقسامه وحالاته، لكي تتضح بذلك العلاقة بينه وبين التقية مع وحدة الملاك بينهما.

تعريف الإكراه

اصل الإكراه لغة

مأخوذ من الفعل (كراه)، والاسم: (الكراه) ويراد به كل ما أكرهك غيرك عليه، بمعنى: أفرهك عليه، وأما (الكراه) فهو المشقة، يقال: قمت على كراه، أى: على مشقة. والفرق بين (الكراه)، و (الكراه) أن الأول هو فعل المضطر، بينما الثاني هو فعل المختار [٩].

الاكراه في الاصطلاح

فقد عرفه التفتازاني بأنه: (حمل الغير على أن [صفحة ١٥] يفعل ما لا يرضاه، ولا يختار مباشرته لو خلى ونفسه) [١٠]. كما عرفه عبد العزيز البخاري الحنفي بقوله، هو: (حمل الغير على أمر يمتنع عنه بتخويف يقدر الحامل على إيقاعه، ويصير الغير خائفا به) [١١]. وعند السرخسي الحنفي، هو: (اسم لفعل يفعله المرء بغيره، فينتفى به رضاه، أو يفسد به اختياره) [١٢]. ولعل أوجز تعريف للإكراه هو ما نجده عند الشيخ الأنصاري رحمه الله، إذ عرف الإكراه بأنه (حمل الغير على ما يكرهه) [١٣]. ومن كل ما تقدم يعلم اتفاق الفريقين على كون الإكراه حالة من حالات الإكراه على النطق بشئ أو فعل شئ من غير رضا المكروه ولا باختياره. ومع هذا فقد لا يتحقق الإكراه في الواقع وإن توفرت بعض مقوماته، وهذا ما يستدعي التعرف على ما يتقوم به الإكراه من أركان، وهو ما سنتناوله تحت

عنوان:

اركان الإكراه**إشارة**

لا- خلاف بوجود أربعة أركان أساسية يتقوم بها الإكراه، فإن توفرت واجتمعت كلها تحقق الإكراه، وأما لو تخلف ركن منها، فلا إكراه، وهى:

المكره

وهو من يصدر منه التهديد والوعيد، ويشترط فيه أن [صفحة ١٦] يكون قادرا على تنفيذ تهديده ووعيده بحق من يكرهه، وإلا فمع عجزه عن ذلك يسقط الإكراه. ولا يشترط فى المكره أن يكون سلطانا أو حاكما جائرا، بل يكفى أن يكون قادرا متمكنا على تنفيذ وعيده وتهديده، كما لا يشترط أن يكون المكره كافرا، لأن العقل يحكم بلزوم حفظ النفس من الهلكة، سواء كانت على أيدى بعض المسلمين أو الكفار، وأنه لا فرق - بحكم العقل - فى ضرورة تجنب الضرر شخصا كان أو نوعيا، من أى جهة كان.

المكره

وهو من يقع عليه التهديد والوعيد، ويشترط هنا أن يكون المكره متأكدا أو ضانا بحصول الضرر على نفسه أو ماله أو عرضه أو على إخوانه أو دينه [١٤] فيما لو لم يأتمر بأمر المكره. كما يشترط به أيضا أن يكون عاجزا عن دفع ما يتهدد به، بطريق الهرب أو الاستغاثة، أو المقاومة ونحو ذلك، وأما لو لم يكن عالما ولا ظانا بذلك، أو كان قادرا على دفع ما هدد به فلا شك بأن ما يأتى به من قول أو فعل مخالف للحق بذريعة الإكراه عليه يكون محرما ويعاقب عليه، لعدم تحقق الإكراه بتخلف هذا الركن من أركانه.

المكره به

وهو نوع الضرر المتوقع به المكره، سواء كان ذلك الضرر متعلقا بنفسه أو ماله أو عرضه أو إخوانه المؤمنين، أو دينه. وسواء كان ذلك الضرر ماديا كالضرب المبرح أو قطع الأطراف مثلا، أو معنويا كالأهانة والتشهير ونحوهما. هذا، وأما لو لم يتصل الضرر بنفس المكره ولا بماله ولا بعرضه، [صفحة ١٧] ولا بإخوانه، ولا بدينه، ولا بمن تربطه معهم حتى صلة الإسلام، كما لو أكره على أمر، فإن لم يفعل قتلوا مشركا، فهنا لا إكراه، لعدم تحقق الركن الثالث.

المكره عليه

وهو نوع ما يراد تنفيذه من المكره، سواء كان كلاما أو فعلا. ويشترط فيه أن لا يكون الضرر الناتج عنه أكبر من الضرر المتوقع به المكره، وكذلك أن يكون مما يحرم تعاطيه على المكره. ومثاله: أن يكره الإنسان على ارتكاب جريمة الزنا، وإلا أخذت بعض أمواله، أو أن يشهد زورا على برئ، وإلا فصل من وظيفته، ففى مثل هاتين الصورتين ونظائرهما لا يجوز الإقدام على التنفيذ، لاختلال الركن الرابع من أركان الإكراه. كما يشترط أيضا فى هذا الركن أن يكون الإتيان به منجيا من الضرر بمعنى أن يحصل من إتيان المكره عليه الخلاص من الشر المتوقع به، وأما لو علم المكره بأنه لا نجاة له مما هدد به حتى مع الإتيان بما أمر فلا إكراه هنا، ومثاله:

أن يقول المكره للمكره: أعطني دارك وإلا أخذتها منك بالقوة. أو أقتل نفسك وإلا قتلتك، ونحوه.

انواع الإكراه

إشاره

الإكراه في جميع صورته على نوعين، وهما:

الإكراه على الكلام المخالف للحق

وهذا النوع لا يجب به شيء عندهم، فكل ما أكره عليه المسلم فله ذلك، وله أمثله كثيرة جدا، أشدها: التلطف بكلمة الكفر، وهنا يجب الالتفات إلى نقطة في غاية الأهمية في مسألة الإكراه على اللفظ المخالف [صفحة ١٨] للحق، ونعني بها صلة الألفاظ بأفعال القلوب التي لا- سبيل للمكره إلى علمها في قلب المكره، وعليه فلا يصح التجاء المكره إلى شيء منها قط، كما لو أكره على كلمة الكفر، أو على الاعتقاد بعقيدة فاسدة، أو إنكار كل ما ثبت أنه من الدين إنكارا قلبيا لا لفظيا. فمثل هذه الأمور ونظائرها يجب الاحتراز فيها جدا، بحيث لا- يتعدى النطق باللفظ إليها، لأنها مما لا يصح فيه الإكراه، فغاية الأمر: إن المكره يريد التخلص من الشر بآتيان اللفظ المخالف للحق، لا أن يؤمن بما يتلفظ به حقيقة. وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا المعنى صراحة في قوله تعالى: (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء يحذركم الله نفسه وإلى الله المصير) [١٥]. ومما يلحظ هنا هو أن التحذير الشديد الوارد في الآية المباركة قد جاء مباشرة بعد تشريع التقية في الآية نفسها، ثم أكدته تعالى بقوله الكريم: (قل إن تخفوا ما في صدوركم أو تبدوه يعلمه الله ويعلم ما في السماوات وما في الأرض والله على كل شيء قدير) [١٦]. وكل هذا التحذير قد جاء في سياق واحد بعد تشريع التقية، لئلا يتحول إنكار المؤمن للحق بفعل الإكراه إلى إنكار قلبى كما يريد من أكرهه، لأن الواجب أن يبقى القلب مطمئنا بالإيمان. وفي هذا الصدد قال الفخر الرازى في تفسيره: (إنه تعالى لما نهى [صفحة ١٩] المؤمنين عن اتخاذ الكافرين أولياء ظاهرا وباطنا واستثنى عنه التقية في الظاهر، أتبع ذلك بالوعيد على أن يصير الباطن موافقا للظاهر في وقت التقية، وذلك لأن من أقدم عند التقية على إظهار الموالاة، فقد يصير إقدامه على ذلك الفعل بحسب الظاهر سببا لحصول تلك الموالاة في الباطن، فلا جرم بين تعالى أنه عالم بالباطن كعلمه بالظواهر، فيعلم العبد إنه لا بد أن يجازيه على ما عزم عليه في قلبه) [١٧]. هذا، ومن الجدير بالإشارة إن الإكراه اللفظى قد لا يكون هكذا في جميع صورته، فلو أكره المرء المسلم على الطلاق مثلا، وكانت نيته موافقة للفظه فلا يكون بهذا خارجا عن رتبة الإسلام، بخلاف ما لو أكره بالقتل على سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسبه بكل رضا وارتياح، فهو بهذا سيكون كافرا بلا خلاف.

الإكراه على الفعل المحظور

لا- شك أن الشريعة لم تبح جميع الأفعال المحظورة بلا قيد أو شرط، لأن الأفعال المحرمة - في نظر الشريعة الغراء - على نحوين: أحدهما، تسوغ معه التقية حال الإكراه عليه، وأمثله كثيرة كالتقية في السرقة، أو إتلاف مال الغير، أو الإفطار في شهر رمضان، أو تأخير الصلاة، أو الامتناع عنها إذا اقتضى الإكراه ذلك، أو شرب الخمر - على خلاف فيه، ونحوها من الأمور التي يجوز ارتكابها عند الإكراه عليها. والآخر، لا تسوغ معه التقية مطلقا وفي جميع الأحوال مهما بلغت درجة الإكراه عليه، كالأقدام مثلا على قتل مسلم برئ بحجة الإكراه، [صفحة ٢٠] فهنا لو أقدم المكره على القتل فلولى الدم القصاص بلا خلاف بين سائر فقهاء الشيعة، وأحاديثهم المروية

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعترته عليهم السلام صريحة بهذا كل الصراحة، وأيدهم على هذا أكثر فقهاء المذاهب سوى الأحناف كما سيأتى بيانه فى مكان آخر فى هذا البحث. ومما يجب التنبيه عليه هنا، هو أن التقية ليست واجبة شرعا فى جميع حالات الإكراه، فهى قد تكون واجبة، أو محرمة، أو مباحة، أو مندوبة، أو مكروهة بحسب الأحكام التكليفية الخمسة، ولكن ليس لأحكامها ضابط معين بحيث لا يمكن تجاوزه فى جميع حالات الإكراه ومن أى مكره، كما أشرنا إلى ذلك فيما تقدم. نعم يستثنى من ذلك ما نص عليه الدليل المعتبر، وأما ما لا نص فيه من صور الإكراه فيترك تقدير الإقدام على التقية فيه لمن يحمل عليها قسرا، مع مراعاة اجتناب أصعب الضررين، وسيأتى المزيد من التوضيح فى بيان حكم ما يكره عليه، مع صلة بعض القواعد الفقهية بهذا البيان.

حكم ما يكره عليه

إن من الثوابت التى لا يشك بها أحد هو أن الدين الإسلامى دين اليسر ورفع الحرج، إذ أباحت الشريعة الإسلامية للمضطر والمكره ارتكاب المحظور شرعا، كل ذلك من أجل أن يعيش الإنسان حياة حرة كريمة بعيدة عن كل ما يتلفها أو ينتقص من كرامتها وقدرها، حتى ولو أدى ذلك إلى ارتكاب المحرمات، أو المساس بحقوق الآخرين التى صانته الشريعة الإسلامية نفسها وبأروع ما يكون. ومن هنا انطلق فقهاء المذاهب الإسلامية ليقعدوا بعض القواعد [صفحة ٢١] الفقهية المعبرة عن يسر هذا الدين العظيم وروحه السمحة، ومن بين تلك القواعد الفقهية المتفق عليها، قاعدة الضرر يزال، وقاعدة الضرورات تبيح المحظورات، وغيرهما من القواعد الفقهية المتفرعة عن قاعدة (لا ضرر ولا ضرار) [١٨]. وقد استمدوا هاتين القاعدتين من أصول التشريع الإسلامى: قرآنا وسنة. والسؤال المهم هنا، هو: هل أن الشريعة الإسلامية أباحت للمكره أو المضطر كل محرم - مهما كان - بسبب ذلك الإكراه أو الاضطرار. وبعبارة أخرى: هل أن حديث الرفع المشهور عند جميع المذاهب الإسلامية [١٩]، يجرى على كل إكراه، أو أن له حدودا ثابتة لا يمكن تجاوزها بحال؟ والواقع، إن الإجابة المفصلة على هذا التساؤل المهم جدا فى بيان حكم ما يكره عليه، لا يمكن أن تتم ما لم يعرف قبل ذلك نوع الضرر المهدد به المكره، مع معرفة الآثار السلبية الناجمة عن تنفيذ المكره للنطق أو الفعل الذى أكره عليه. بمعنى، أن تكون هناك معرفة بحجم الضرر المهدد به المكره، مع معرفة المحرم الذى يراد تنفيذه كرها، لكى تجرى عملية موازنة بين الضررين، حتى يرتكب أخفهما حرمة فى الشريعة. وفى المسألة صور كثيرة جدا، إذ قد يكون الإكراه، على قتل مسلم، أو [صفحة ٢٢] زنا، أو قطع بعض الأطراف، أو شرب خمر، أو قذف مؤمن، أو شهادة زور، أو سرقة مال، ونحوها. وقد يكون التهديد والوعيد، بالقتل، أو التعذيب، أو السجن، أو النفي، أو الإهانة، أو التشهير، أو الغرامة المالية، أو هتك العرض، أو تهديم الدار، أو الفصل من الوظيفة، وغيرها. وهذه الصور الكثيرة يمكن جمعها فى ثلاث صور لا-رابع لها وهى: الصورة الأولى: أن يكون الضرر المهدد به المكره تافها وحقيرا، بينما يكون المحرم المراد ارتكابه عظيما وجسيما. الصورة الثانية: عكس الأولى. الصورة الثالثة: يتساوى فيها الأمران. وهذا - مع قربه من الإجابة على التساؤل السابق - إلا إنه لا يكفى فى ذلك، لوجود جوانب آخر ذات صلة وثقى بتحديد الجواب، ويأتى فى مقدمتها، اختلاف الناس وتفاوت رتبهم ودرجاتهم، فالإمام ليس كالمأموم، والرئيس يختلف عن المرؤوس، والعالم ليس كالجاهل، والفقير ليس كالمقلد، والنابه الذكى ليس كالخامل الغبى. ولا-شك أن هذا الاختلاف فى رتب الناس ودرجاتهم يؤثر سلبا أو إيجابا فى تقدير موقف المكره نفسه أولا، مع تأثيره المباشر أيضا فى تقدير الأفعال أو الأقوال المطلوبة منه ثانيا، وفى تقدير الأمور المخوف بها ثالثا. إذ قد (يكون الشئ إكراه فى شئ دون غيره، وفى حق شخص دون [صفحة ٢٣] آخر) [٢٠]. فقد يرى بعضهم فى نوع الضرر المهدد به ما يبرر له ارتكاب المحرم، لأجل التخلص من ذلك الضرر بأية وسيلة. ويرى الآخر فى ارتكاب المحرم البسيط عند الإلجاء القهرى إليه خطرا جسيما على العقيدة الإسلامية برمتها، بناء على موقعه الدينى الرفيع مثلا، فتراه يقدم على التضحية بكل غال ونفيس ولا-يتقى من أحد. هذا زيادة على أن الاختلاف المذكور له تأثيره المباشر فى مسألة التخلص من التقية باستخدام التورية، فيخدع بها المكره ويخلص نفسه بها من شره.

دور القواعد الفقيهية فى بيان حكم ما يكره عليه

إشاره

حاول الفقهاء أن يجدوا الإجابة العامة الشافية للتساؤل السابق من خلال قواعدهم الفقيهية المسلمة الصحة الخاصة بالضرر وكيفية التعامل معه وإزالته، وسوف نشير إلى أهم تلك القواعد على النحو الآتى:

قاعدة يرتكب أخف الضررين لدفع أعظمهما

صلة القاعدة بالإكراه والتقية

تصب هذه القاعدة فى رافد الإجابة على التساؤل السابق حول حديث الرفع، لأنها تفيدنا فى معرفة حكم ما يكره عليه الإنسان، وقد مر ورود لفظ (الإكراه) فى الحديث صراحة. [صفحة ٢٤] ويتوقف هذا على بيان صلة القاعدة بالإكراه والتقية، إذ قد يقع الإنسان بين ضررين وهو مضطر إلى أحدهما، فيرتكب أخفهما لدفع أعظمهما بموجب القاعدة وحينئذ لا إكراه فى المقام ولا تقية من أحد!! ولكن القاعدة لم توضع لأجل هذا فحسب، بل هى عامة تنطبق على موارد الضرر كافة ومن بينها الضرر الناتج بفعل الإكراه الذى لا خلاص منه إلا بالتقية شأنها بذلك شأن القواعد الفقيهية الأخرى الآتية الخاصة بالضرر. وتوضيح ذلك يتم من خلال معرفة.

اقسام الضرر تبعاً لأسبابه، وهى

١- الضرر الناتج من نفس المتضرر وهو ما يعبر عنه بالضرر الحاصل من سوء الاختيار كموارد تعجز الإنسان نفسه مثلاً. ٢- الضرر الناتج بفعل العامل الطبيعى كالزلازل ونحوها. ٣- الضرر الناتج من شخص آخر، ويعبر عن الضررين الأخيرين بالضرر الحاصل من غير سوء الاختيار. ومن الواضح أن الإكراه لا يكون إلا من الغير كما تقدم فى أركانه، وهذا يعنى صلة الضرر الأخير بالإكراه إذا كان من ظالم، لأن الضرر الحاصل من الغير قد يكون بإكراه وقد لا يكون. على أن بعض فقهاءنا الأعلام أدخل موارد التقية حتى فى الضرر الناتج عن سوء الاختيار، كما نجده صريحاً فى تقارير بحث السيد الخوئى الأصولية [٢١]، إذ ورد فيها القول بصحة تعجز الإنسان نفسه فى موارد التقية. وبما أن القاعدة لم تختص بمورد ضررى معين كما هو حال القواعد الفقيهية الأخرى، بل ناظرة إلى مطلق [صفحة ٢٥] الضرر فتكون صلتها بالإكراه والتقية واضحة جداً. وهذه القاعدة الفقيهية لا خلاف فى صحتها عند جميع الفقهاء، وهى منسجمة تماماً مع روح التشريع الإسلامى ومرونته، وجارية على وفق مقتضيات العقل السليم، فهى على ما يقول السيد الخوئى قدس سره: (من القضايا التى قياساتها معها، فلا تحتاج إلى برهان أو مؤنة الاستدلال) [٢٢]. وفيها يقول الندوى: (إذا اجتمع للمضطر محرمان كل منهما لا- يباح بدون الضرورة، وجب تقديم أخفهما مفسدة وأقلهما ضرراً، لأن الزيادة لا ضرورة إليها فلا يباح) [٢٣]. وقال الزيلعى: (الأصل فى جنس هذه المسائل: إن من ابتلى ببليتين، وهما متساويتان يأخذ بأيهما شاء، وإن اختلفتا يختار أهونهما، لأن مباشرة الحرام لا- تجوز إلا للضرورة، ولا ضرورة فى حق الزيادة) [٢٤]. وفى هذا الصدد، يقول الغزالى: (وارتكاب أهون الضررين يصير واجبا بالإضافة إلى أعظمهما، كما يصير شرب الخمر واجبا فى حق من غص ببقمة - أى: ولم يجد ماء -، وتناول طعام الغير واجبا على المضطر فى المخمصة، وإفساد مال الغير ليس حراماً لعينه، ولذلك لو أكره عليه بالقتل وجب أو جاز) [٢٥]. [صفحة ٢٦] وقد صيغت هذه القاعدة بألفاظ أخرى فى كتب القواعد الفقيهية وغيرها، ومن تلك الصياغات ما تجده فى شرح القواعد الفقيهية إذ

وردت بهذه الصيغة: (إذا تعارضت مفسدتان روعى أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهما) [٢٦] وهي نفسها عند ابن نجيم الحنفى [٢٧] ونظيرها عند آخرين [٢٨]. هذا، وقد فرع فقهاء العامة على هذه القاعدة جملة من الفروع، نذكر منها ما ذكره الشيخ الزرقا من فروع هذه القاعدة وهي: أ - تجوز السكوت على المنكر إذا كان يترتب على إنكاره ضرر أعظم. ب - تجوز طاعة الأمير الجائر إذا كان يترتب على الخروج عليه شر أعظم [٢٩].

قاعدة الضرورات تقدر بقدرها

صلة القاعدة بالإكراه والتقية

إن من أوجه الاتفاق بين الضرورة والإكراه - كما سيأتى - هو أن مفهوم الضرورة العام يعنى تحققها بمجرد حلول خطر لا يندفع إلا بمحذور، وعليه سيكون الإكراه داخلا بهذا المفهوم العام. وإذا اتضحت صلة الضرورة بالإكراه اتضحت صلتها بالتقية أيضا على أن فى أحاديث أهل [صفحة ٢٧] البيت عليهم السلام ما يؤكد هذه الصلة أيضا. ففى حديث الإمام الباقر عليه السلام: التقية فى كل ضرورة وصاحبها أعلمها حين تنزل به [٣٠]. وما تعنيه هذه القاعدة، هو أن ما تدعو إليه الضرورة من المحظورات إنما يرخص منه القدر الذى تندفع به الضرورة فحسب، فإذا اضطرت الإنسان لمحذور لأى سبب مسوغ كالإكراه، أو المخمصة ونحوهما، فليس له أن يتوسع فى المحذور، بل يقتصر منه على قدر ما تندفع به الضرورة فقط. ومن ثمرات هذه القاعدة كما صرح به الشيخ الزرقا: إنه من أكره على اليمين الكاذبة فإنه يباح له الإقدام على التلفظ مع وجوب التورية والتعريض فيها إن خطرت على باله التورية والتعريض [٣١]. وهناك قواعد أخرى تصب فى هذا الاتجاه أيضا، سنكتفى بذكرها دون شرحها لأجل الاختصار، وهى:

قاعدة الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف

وقد ذهب الشيخ الأنصارى إلى أبعد من هذه القاعدة فى حال التقية، إذ جوز التقية للمكره فى صورة إزالة الضرر عن نفسه حتى مع كون الضرر على الغير أشد ما لم يصل إلى حد القتل، فقال فى حديثه عن قاعدة لا ضرر - الآتية: (اتفقوا على أنه يجوز للمكره الإضرار على الغير بما دون القتل، لأجل دفع الضرر عن نفسه، ولو كان أقل من ضرر الغير) [٣٢]. [صفحة ٢٨] وهذا ما لم يوافق عليه جملة من كبار الفقهاء المعاصرين آخذين بهذه القاعدة [٣٣].

قاعدة لا ضرر ولا ضار

وفى هذه القاعدة قسم السيد الخوئى قدس سره، والسيد السيستانى الضرر إلى أنواعه المتقدمة مع بيانها وأسبابها التى ذكرناها سابقا، ومن مراجعتها تعلم صلة هذه القاعدة بالتقية فضلا عن اتفاهم على إدخال الضرر الناتج عن إكراه فى موجب هذه القاعدة.

قاعدة الضرورات تبيح المحظورات

وهذه القاعدة متفرعة عن قاعدة لا ضرر المتقدمة كما نجده فى قاعدة لا ضرر للسيد السيستانى وغيره، ومن أوضح تطبيقاتها عندهم جواز التلفظ بكلمة الكفر فى حال الإكراه عليها [٣٤]. ولا يخفى بأن ما جوزوه لا يكون إلا فى حال التقية، وهذا هو معنى صلة القاعدة بموضوع البحث، وهو التقية، على أن الشيخ الأنصارى صرح فى بحث التقية بما يفيد المقام جدا وسوف نذكر نص كلامه فى

الحديث عن صلة حديث الرفع بالتقية، فلاحظ. وبما أن صلة هذه القواعد بالتقية صلة وثيقة جدا، بل هى صلة الضرورة بالإكراه، ومن هنا لا بد من التعرض للعلاقة القائمة بين الضرورة والإكراه، تحت عنوان: [صفحة ٢٩]

الفرق والاتفاق بين الضرورة والإكراه

الفرق بين الضرورة والإكراه

ويلاحظ هنا أن الفرق الأول بينهما، هو أن فى الإكراه يدفع المكروه إلى إتيان المحذور من قبل شخص آخر بقوة الإكراه. وأما فى الضرورة فلا يدفع المرء إلى ارتكاب المحذور أحد، وإنما يكون المرء المضطر فى ظرف خاص صعب يقتضى الخروج منه ارتكاب المحذور، لكى ينقذ نفسه أو عائلته من الهلاك المحتم، كالأضطرار إلى أكل لحم الميتة فى حالة الجوع الشديد مع عدم وجود ما يؤكل غيره. والفرق الآخر هو أن امتناع المكروه عن تنفيذ ما أكره عليه قد يكون فى بعض صور الإكراه واجبا عليه كما فى الإكراه على القتل مثلا. وأما فى حالة الأضطرار إلى ارتكاب المحرم لسد الرمق بعد الوقوع فى مخمصة فالامتناع عنه حرام يعاقب عليه.

الاتفاق بين الضرورة والإكراه

يمكن القول بأن الفرق الأخير يعد من حيثية أخرى اتفاقا بين الضرورة والإكراه، لأن كلا منهما يهدف إلى صيانة النفوس من التلف. وهذا لا يعنى انعدام الصلة بينهما إلا فى هذه الحثية، بل هناك جوانب اتفاق بين الضرورة والإكراه. منها: إن الفاعل فيهما لا يجد سبيلا للخلاص من الشر المحقق به غير ارتكاب المحذور. [صفحة ٣٠]

الاتفاق بينهما من جهة ترتب الآثار على نفس الفاعل

ومن نقاط الاتفاق الواضحة بينهما هو أن الضرورة تجعل المحذور مباحا كما مر فى قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات)، وكذلك الحال مع الإكراه، إذ يبيح ارتكاب بعض المحرمات، ومنها المساس بحقوق الآخرين. وعلى هذا الوجه يدخل الإكراه فى مفهوم الضرورة العام الذى يعنى تحققها بمجرد حلول خطر لا يندفع إلا بمحذور [٣٥]. ومن هنا يتبين عدم الفرق بينهما من جهة الملاك، لأن ملاكهما واحد، وهورفع الضرر الأهم بارتكاب ترك المهم [٣٦]. ولهذا علل بعض فقهاء القانون الوضعى انتفاء المسؤولية فى حالة الضرورة بفكرة الإكراه، لأن من يكون فى حالة ضرورة هو مكروه على الفعل الذى يخلصه منها، وكثير منهم قرن أحدهما بالآخر [٣٧]. وبهذا العرض الموجز عن الإكراه وصلته بالضرورة والتقية، نعود إلى الحديث عن التقية لتتعرف أولا على أصولها ومصادرها التشريعية عبر بيان أدلتها من القرآن الكريم والسنة المطهرة، ودليل العقل والإجماع. [صفحة ٣١]

أدلة التقية و أصولها التشريعية

أدلة التقية من القرآن الكريم

إشاره

لا شك أن من قال بالقرآن الكريم صدق، ومن حكم به عدل، ومن عمل به أجر، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم. وكيف لا، وهو يهدى للتى هى أقوم، مع كونه بيانا للناس وهدى وموعظة للمتقين؟ ومع هذه الحقيقة الناصعة التى طفحت بها آيات الكتاب، وأكدتها السنة النبوية بأعظم التأكيد، إلا إنك قد تجد من يسئ إلى المفاهيم القرآنية الواضحة فيه أبلغ الإساءة كمفهوم التقية، فيدعى

أنها من النفاق! وهذا يكشف عن كون اتخاذ القرار فى التخطيط لأية مسألة فكرية تتصل بعقيدة المسلمين، أو الأحكام الشرعية وفهمها فهما دقيقا لا يناط أبدا بغير المخلص الكفوء، خشية من الوقوع فى الانحراف الفكرى عن قصد أو بدون قصد. [صفحة ٣٢] والعجب إنك ترى تلك الإساءة ممن يدعى العلم والفهم وتلاوة القرآن الكريم، وكأنه لم يمر - فى تلاوته - أبدا على ما سنتلوه عليك من آيات بينات وما قاله المفسرون بشأنها. إن الآيات القرآنية الدالة على اليسر ونفى الحرج وعدم إلقاء النفس إلى التهلكة، أو المشيرة إلى أن المكره أو المضطر إلى المحرم لا جرم عليه، غير خافية على أحد، ولا ينكرها إلا الجاهل المتعسف أو المعاند الصلف، وكلامنا ليس مع هذا الصنف، بل مع من يعى أن نبينا الكريم صلى الله عليه وآله وسلم بعث بالحنيفية السمحة ثم يشتهبه عليه أمر التقية. ونحن إذ نتعرض هنا للأدلة القرآنية الدالة على مشروعية التقية، نود التذكير بأن الدليل الواحد المعتبر الدال على صحة قضية يكفى لإثباتها، فكيف لو توفرت مع إثباتها أدلة قرآنية كثيرة، لم يختلف فى تفسيرها، لأنها محكمة ينبى ظاهرها عن حقيقتها ولا مجال لمناول فيها؟ ومع هذا سوف لا نكتفى بدليل قرآنى واحد، بل سنذكر أربع آيات مباركة، من بين الآيات القرآنية الكثيرة الدالة على مشروعية التقية. والسبب فى هذا الحصر والانتقاء، إنا وجدنا القرآن الكريم قد تعرض إلى بيان تقية المؤمنين فى الأمم السالفة بآيتين صريحتين، كما وجدناه قد أمضى تلك التقية بتشريعاته الخالدة فى أكثر من آية، انتقينا منها آيتين فقط، لما فيهما من وضوح تام حول امتداد ظل ذلك التشريع العظيم إلى وقت مبكر من عمر الرسالة الخاتمة. ومن هنا قسمنا الأدلة المذكورة على قسمين: أحدهما، ما اتصل بالتقية قبل الإسلام، والآخر: ما اتصل بها عند انطلاق دعوة الحق من [صفحة ٣٣] البيت العتيق، وإليك التفصيل:

الأدلة القرآنية الدالة على التقية قبل الإسلام

حول تقية أصحاب الكهف

إشاره

قال تعالى: (وكذلك بعثناهم لیتساءلوا بينهم قال قائل منهم كم لبثتم قالوا لبثنا يوما أو بعض يوم قالوا ربكم أعلم بما لبثتم فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة فلینظر أیها أركى طعاما فلیأتكم برزق منه ولیتلطف ولا يشعرن بكم أحدا - إنهم إن یظهروا علیكم یرجموكم أو یعیدوكم فى ملتهم ولن تفلحوا إذا أبدا) [٣٨]. فى هاتین الآيتين المبارکتین أصدق تعبير على أن التقية كانت معروفة وجائزة فى شرع ما قبلنا (نحن المسلمين) وهى صريحة فى تقية أصحاب الكهف رضى الله تعالى عنهم، وقد أفاض المفسرون فى بیان قصتهم وكيف أنهم كانوا فى مله كافرة وأنهم كانوا یكتمون إيمانهم قبل أن يدعوهم ملكهم إلى عبادة الأصنام، فلبجأوا إلى الكهف بدينهم [٣٩]. ولكن قد يقال بأن الله عز وجل أورد من نبأهم ما يدل على عدم تقيتهم، كقوله تعالى: (وربطنا على قلوبهم إذ قاموا فقالوا ربنا رب السموات والأرض لن ندعوا من دونه إلهنا لقد قلنا إذا شططا) [٤٠] وهذا القول [صفحة ٣٤] دال على عدم تقيتهم. وقولهم: (ربنا رب السموات والأرض لن ندعوا من دونه إلهنا)، هو قول من لا يرى التقية أصلا، فأین تقية أصحاب الكهف إذن؟! والجواب: إن ما صدر عنهم من أقوال معبرة عن عدم تقيتهم إنما صدر بعد انكشاف أمرهم، إذ كانوا قبل ذلك یكتمون إيمانهم عن ملكهم كما فى لسان قصتهم، على أن فى القصة ذاتها ما يعبر بوضوح عن إيصائهم لمن بعثوه بعد انتهاء رقتهم بالتقية، كما يفهم من عبارة (ولیتلطف ولا يشعرن بكم أحدا). ومن هنا قال الفخر الرازى: (وقوله: (ولیتلطف) أى: يكون ذلك فى سر وكتمان، يعنى دخوله المدينة وشراء الطعام) [٤١]. وأوضح من هذا ما صرح به القرطبى المالکى بشأن توكيل أصحاب الكهف لأحدهم بشراء الطعام مع إيصائه بالتقية من القوم الكافرين بإخفاء الحقيقة عنهم بالتكتم عليها، فقال ما هذا نصه: (فى هذه الآية نكتة بدیعه، وهى أن الوكالة إنما كانت مع التقية خوف أن يشعر بهم أحد لما كانوا عليه من خوف على أنفسهم، وجواز توكيل ذوى العذرمتفق عليه) [٤٢]. إذن،

تقية أصحاب الكهف لا مجال لإنكارها فى جميع الأحوال سواء قبل تصميمهم على ترك المداراة مع القوم واللجوء إلى الكهف، أو بعد [صفحة ٣٥] انتهاء رقدتهم، ولكن الحق، أن تقيتهم الأولى كانت قاسية على نفوسهم لما فيها من مجاهدة نفسية عظيمة، لا سيما إذا علمنا أنهم من أعيان القوم ومن المقربين إلى الملك الكافر دقيانوس قبل أن ينكشف أمرهم. ولا ريب بأن تقيه المسلم من المسلم لا تكون مثل تقيه المسلم من الكافر، بل وما يكره عليه المسلم من كافر مرة واحدة أو مرات لا يقاس بمعاناة الفتيه الذين آمنوا بربهم، لأنهم قضاوا شطرا من حياتهم بين قوم عكفوا على عبادة الأصنام والأوثان.

الامام الصادق قوله: ما بلغت تقيه أحد تقيه أصحاب الكهف

إن كانوا ليشهدون الأعياد، ويشدون الزناير، فأعطاهم الله أجرهم مرتين [٤٣]. أقول: كيف لا يشدون الزنار على وسطهم وهم عاشوا فى أوساطهم؟ وكيف لا يشهدون أعيادهم وهم من أعيانهم؟

حول تقيه مؤمن آل فرعون

إشاره

قال تعالى: (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم وإن يك كاذبا فعليه كذبه وإن يك صادقا يصبكم بعض الذى يعدكم إن الله لا يهدى من هو مسرف كذاب) [٤٤]. هذه الآية المباركة هى الأخرى تحكى مشروعيه التقيه قبل بزوغ شمس الإسلام بقرون. [صفحة ٣٦] وعلى الرغم من وضوح دلالة الآية على التقيه سوف نذكر طائفة من أقوال المفسرين بشأنها، ليعلم اتفاقهم على مشروعيه التقيه قبل الإسلام، وسيأتى تصريحهم ببقائها إلى يوم القيامة. وفى هذا الصدد، نقل الماوردى فى تفسيره عن الحسن البصرى، أن هذا الرجل كان مؤمنا قبل مجئ موسى عليه السلام، وكذلك امرأه فرعون، فكتم إيمانه. وأورد عن الضحاك، بأنه كان يكتم إيمانه للرفق بقومه، ثم أظهره فقال ذلكفى حال كتمه [٤٥]. ولا شك أن ما يعنيه كتمان الإيمان هو التقيه لا غير، لأنه إخفاء أمر ما خشية من ضرر إفشائه، والتقيه كذلك. وأورد ابن الجوزى عن مقاتل بشأن مؤمن آل فرعون: (إنه كتم إيمانه منفرعون مائة سنة) [٤٦]. لقد بين لنا القرآن الكريم - قبل الآية المذكورة - السبب الذى دفع مؤمن آل فرعون إلى قوله المذكور، وهو رغبة فرعون بقتل موسى عليه السلام، قال تعالى: (وقال فرعون ذرونى أقتل موسى وليدع ربه إنى أخاف أن يبدل دينكم أو أن يظهر فى الأرض الفساد) [٤٧]. وهنا قد يقال - كما فى تفسير الرازى -: (إنه تعالى حكى عن ذلك المؤمن أنه كان يكتم إيمانه، والذى يكتم إيمانه كيف يمكنه أن يذكر هذه الكلمات مع فرعون؟). [صفحة ٣٧]

وقد بين الرازى أن فى المسألة قولين

الأول: إن هذا المؤمن لما سمع قول فرعون: (ذرونى أقتل موسى) لم يصرح بأنه على دين موسى عليه السلام بل أوهم أنه مع فرعون وعلى دينه، مبينا أن المصلحة تقتضى ترك قتله، لأنه لم يرتكب ذنبا وإنما كان يدعو إلى الله عز وجل، وهذا لا يوجب القتل. الثانى: إنه كان يكتم إيمانه، ولما علم بقول فرعون المذكور أزال الكتمان وأظهر كونه على دين موسى وشافه فرعون بالحق [٤٨]. على أن تقيته واضحة جدا حتى على القول الثانى، لأنه رضى الله عنه كان قد أظهر إيمانه وشافه فرعون بالحق بعد أن كتمه بتصريح القرآن

الكريم، وكتمان الحق وإظهار خلافه هو التقية بعينها. وهذا الرجل العظيم لم يصفه القرآن الكريم بالنفاق، ولا بالمحتال المخادع، بل وصفه بأشرف الصفات وأعظمها عند الله عز وجل، صفة الإيمان. وكيف كان، فقد أخرج المتقى الهندي في كنز العمال، عن ابن النجار، عن ابن عباس، وعن أبي نعيم في الحلية، وابن عساكر، عن ابن أبي ليلى مرفوعاً قوله صلى الله عليه وآله وسلم: الصديقون ثلاثة: حبيب النجار مؤمن آل ياسين، ومؤمن آل فرعون الذي قال: (أتقتلون رجلاً- أن يقول ربي الله)، والثالث: علي بن أبي طالب، وهو أفضلهم [٤٩]. [صفحة ٣٨] وفي تفسير المحرر الوجيز: قال الجوهرى: (وقد أثنى الله على رجل مؤمن من آل فرعون كتم إيمانه وأسرره، فجعله الله تعالى في كتابه، وأثبت ذكره في المصاحف لكلامه قاله في مجلس من مجالس الكفر) [٥٠]. وفي تفسير القرطبي في تفسيره الآية المذكورة قال: (إن المكلف إذا نوى الكفر بقلبه كان كافراً وإن لم يتلفظ بلسانه، وأما إذا نوى الإيمان بقلبه فلا يكون مؤمناً بحال حتى يتلفظ بلسانه، ولا تمنعه التقية والخوف من أن يتلفظ بلسانه فيما بينه وبين الله تعالى، إنما تمنعه التقية من أن يسمعه غيره، وليس من شرط الإيمان أن يسمعه الغير في صحته من التكليف، وإنما يشترط سماع الغير له، ليكف عن نفسه وماله) [٥١]. وبالجملة، فإن جميع المفسرين الذين وقفت على تفسيرهم اعترفوا بتقية مؤمن آل فرعون، ولولا خشية الإطالة لأوردنا المزيد من أقوالهم، ويكفى أن الخوارج الذين زعم بعضهم بأنهم ينكرون التقية قد صرح بأباضيتهم بالتقية في تفسيرهم لهذه الآية: قال المفسر الأباضي محمد بن يوسف أطفيش عن الرجل المؤمن: (فمعنى كونه من آل فرعون أنه فيهم بالتقية مظهراً أنه على دينهم، وظاهر قوله (يا قوم) أنه منهم - إلى أن قال - واستعمل الرجل تقية على نفسه، ما ذكر الله عز وجل عنه بقوله: (وإن يك كاذباً فعليه كذبه) [٥٢]. [صفحة ٣٩]

الادلة القرآنية الدالة على إضاء التقية في الإسلام

حول جواز الكفر بالله تقية

ويدل عليه قوله تعالى: (من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم) [٥٣]. نزلت هذه الآية المباركة باتفاق جميع المفسرين في مكة المكرمة وفي البدايات الأولى من عصر صدر الإسلام، يوم كان المسلمون يعدون بعدد الأصابع، ومن مراجعة ما ذكره بشأن هذه الآية يعلم أن التقية قد أبيحت للمسلمين أيضاً في بدايات الإسلام الأولى، وأنها أقيمت على ما كانت عليه في الأديان السابقة ولم تنسخ في الإسلام، بل جاء الإسلام ليزيدها توكيداً ورسوخاً لكي يتترس بها أصحاب الدين الفتى أمام طغيان أبي سفيان وجبروت أبي جهل كما تترس بها - من قبل - أهل التوحيد أمام ظلم المشركين فيما اقتضى خبره القرآن الكريم، وصرح به سائر المفسرين. فقد أخرج ابن ماجه بسنده عن ابن مسعود ما يؤكد نزول الآية بشأن عمار بن ياسر وأصحابه الذين أخذهم المشركون في مكة وأذاقوهم ألوان العذاب حتى اضطروا إلى موافقة المشركين على ما أرادوا منهم. وقد علق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي على هامش حديث ابن ماجه المذكور، بقوله (أى: وافقوا المشركين على ما أرادوا منهم تقية، والتقية في مثل هذه الحال جائزة، لقوله تعالى: (إلا- من أكره وقلبه مطمئن [صفحة ٤٠] بالإيمان) [٥٤]. وقال الجصاص الحنفي: (هذا أصل في جواز إظهار كلمة الكفر في حال الإكراه، والإكراه المبيح لذلك هو أن يخاف على نفسه أو بعض أعضائه التلف إن لم يفعل ما أمر به، فأبيح له في هذه الحال أن يظهر كلمة الكفر) [٥٥]. وفي تفسير الماوردي: (إن الآية نزلت في عمار بن ياسر وأبويه ياسر وسمية وصهيب وخباب، أظهروا الكفر بالإكراه وقلوبهم مطمئنة بالإيمان) [٥٦]. وبالجملة، فإن جميع ما وقفت عليه من كتب التفسير وغيرها متفق على نزول الآية بشأن عمار بن ياسر وأصحابه الذين وافقوا المشركين على ما أرادوا وأعذرهم الله تعالى بكتابه الكريم، على أن بعضهم لم يكتف ببيان هذا، بل توسع في حديثه عن التقية، مبيناً مشروعيتها، مع الكثير من أحكامها بكل صراحة [٥٧]. [صفحة ٤١]

حول موالاته الكافرين تقيه

اشاره

ويدل عليه قوله تعالى: (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله إلا أن تتقوا منهم تقاةً ويحذركم الله نفسه إلى الله المصير) [٥٨]. [صفحة ٤٢] هذه الآية المباركة ما أصرحها بالتقيه، وقد مر في تعريف التقيه لغه بأنه لا فرق بين علماء اللغة بين (التقاء) و (التقيه) فكلاهما بمعنى واحد، ومن هنا قرأ ابن عباس، ومجاهد، وأبو رجاء، وقتاده، والضحاك، وأبو حياء، وسهل، وحميد بن قيس، والمفضل عن عاصم، ويعقوب، والحسن البصرى، وجابر بن يزيد: (تقيه) [٥٩]. وقد أخرج الطبرى فى تفسير هذه الآية، من عدة طرق، عن ابن عباس، والحسن البصرى، والسدى، وعكرمة مولى ابن عباس، ومجاهد ابن جبر، والضحاك بن مزاحم جواز التقيه فى ارتكاب المعصية عند الإكراه عليها كاتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين فى حالة كون المتقى فى سلطان الكافرين ويخافهم على نفسه، وكذلك جواز التلفظ بما هو لله معصية بشرط أن يكون القلب مطمئناً بالإيمان، فهنا لا أثم عليه [٦٠]. هذا مع اعتراف سائر المسلمين بأن الآية لم تنسخ فهى على حكمها منذ نزلها وإلى يوم القيامة، ولهذا كان الحسن البصرى يقول: (إن التقيه جائزة إلى يوم القيامة). حكاه الفقيه السرخسى الحنفى، وقال معقبا: (وبه نأخذ، والتقيه أنيقى نفسه من العقوبة بما يظهره وإن كان يضمم خلافة) [٦١]. واحتج إمام المذهب المالكى (مالك بن أنس) بهذه الآية، على أن [صفحة ٤٣] طلاق المكره تقيه لا يقع، ونسب هذه الفتيا إلى ابن وهب ورجال من أهل العلم - على حد تعبيره - ثم ذكر أسماء الصحابة الذين قالوا بذلك أيضا، ونقل عن ابن مسعود قوله: (ما من كلام يدرأ عنى سوطين من سلطان إلا كنت متكلماً به) [٦٢]. وقال الزمخشري فى تفسير: (إلا أن تتقوا منهم تقاةً): (إلا أن تخافوا أمرا يجب اتقاؤه تقيه.. رخص لهم فى موالاتهم إذا خافوهم، والمراد بتلك الموالاته: مخالفة ومعاشرة ظاهرة، والقلب بالعداوة والبغضاء وانتظار زوال المانع) [٦٣]. وأما الفخر الرازى فقد بين فى تفسير الآية أحكام التقيه، قائلا: (اعلم أن للتقيه أحكاما كثيرة، إلى أن قال: الحكم الرابع: ظاهر الآية يدل على أن التقيه إنما تحل مع الكفار الغالبيين، إلا أن مذهب الشافعى: إن الحالة بين المسلمين إذا شاكلت الحالة بين المسلمين والمشرىكين حلت التقيه محاماة على النفس. الحكم الخامس: التقيه جائزة لصون النفس، وهل هى جائزة لصون المال؟ يحتمل أن يحكم فيها بالجواز لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: حرمة مال المسلم كحرمة دمه، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم: من قتل دون ماله فهو شهيد، ولأن الحاجة إلى المال شديدة، والماء إذا بيع بالغبن سقط فرض الوضوء، وجاز الاقتصار على التيمم رفعا لذلك القدر من نقصان المال! فكيف لا يجوز هاهنا؟). [صفحة ٤٤] ثم رجح بعد هذا قول الحسن البصرى (التقيه جائزة للمؤمنين إلى يوم القيامة) على قول من قال بأنها كانت فى أول الإسلام، وقال: (هذا القول أولى، لأن دفع الضرر عن النفس واجب بقدر الإمكان) [٦٤]. هذا وقد نقل أبو حيان الأندلسى المالكى فى البحر المحيط، فى تفسير الآية المذكورة قول ابن مسعود: (خالطوا الناس وزايلوهم وعاملوهم بما يشتهون، ودينكم فلا تلموه). وقول صعصعة بن صوحان لأسماء بن زيد: (خالص المؤمن وخالق الكافر، إن الكافر يرضى منك بالخلق الحسن). وقول الإمام الصادق عليه السلام: (إن التقيه واجبة، إنى لأسمع الرجل فى المسجد يشتمنى فاستتر منه بالسارية لئلا يرانى. ثم قال بعد ذلك ما هذا نصه: (وقد تكلم المفسرون هنا فى التقيه إذ لها تعلق بالآية، فقالوا: أما الموالاته بالقلب فلا خلاف بين المسلمين فى تحريمها، وكذلك الموالاته بالقول والفعل من غير تقيه، ونصوص القرآن والسنة تدل على ذلك. والنظر فى التقيه يكون: فيمن يتقى منه، وفيما يبئحها، وبأى شئ تكون من الأقوال والأفعال؟ فأما من يتقى منه: فكل قادر غالب يكره يجوز منه، فيدخل فى ذلك الكفار، وجورة الرؤساء، والسلاية، وأهل الجاه فى الحواضر. وأما ما يبئحها: فالقتل، والخوف على الجوارح، والضرب بالسوط، [صفحة ٤٥] والوعيد، وعداوة أهل الجاه الجورة. وأما بأى شئ تكون؟ من الأقوال: فبالكفر فما دونه، من بيع، أو هبة وغير ذلك. وأما من الأفعال: فكل محرّم.. وقال مسروق:

إن لم يفعل حتى ماتدخل النار، وهذا شاذ) [٦٥].

ما يدل على جواز التقية بين المسلمين أنفسهم

وجدير بالإشارة هنا، هو ما صرح به فقهاء الفريقين ومفسروهم من جواز التقية بين المسلمين أنفسهم استنادا إلى طائفة أخرى من الآيات الكريمة من قبيل قوله تعالى: (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) [٦٦] فهو: (يدل على حرمة الإقدام على ما يخاف الإنسان على نفسه أو عرضه أو ماله) [٦٧]. وقد استدلل الفخر الرازى بهذه الآية على وجوب التقية فى بعض الحالات، لقوله بوجوب ارتكاب المحرم بالنسبة لمن أكره عليه بالسيف، وعد امتناع المكروه حراما، لأنه من إلقاء النفس إلى التهلكة، مع أن صون النفس عن التلف واجب استنادا إلى هذه الآية [٦٨]، ولا معنى لوجوب ارتكاب المكروه للمحرم غير التقية. ومن ذلك، قوله تعالى: (وما جعل عليكم فى الدين من حرج) [٦٩]، والحرج هو الضيق لغة، والتقية عادة ما يكون صاحبها فى حرج شديد، [صفحة ٤٦] ولا يسعه الخروج من ذلك الحرج بدونها. ومنه أيضا، قوله تعالى: (ادفع بالتى هى أحسن فإذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم) [٧٠]. فقد جاء تفسيرها عن الإمام الصادق عليه السلام بالتقية، فقال عليه السلام: التى هى أحسن: التقية [٧١]. إلى غير ذلك من الآيات الأخرى المستدل بها على جواز التقية بين المسلمين أنفسهم فضلا عن جوازها للمسلمين مع غيرهم [٧٢]، زيادة على ما سيأتى فى أدلتها الأخرى كالسنة المطهرة، والإجماع، والدليل العقلى القاضى بعدم الفرق فى تجنب الضرر سواء كان الضرر من مسلم أو كافر.

أدلة التقية من السنة المطهرة

الإحاديث النبوية الدالة على التقية

توطئة فى أنه هل تجوز التقية على الأنبياء عليهم السلام؟

إن نظرة سريعة فى كتب الصحاح والسنن والمسانيد تكفى للخروج بالقناعة الكاملة على ورود التقية فى أحاديث غير قليلة فى تلك المصادر [صفحة ٤٧] المعتمدة عند العامة التى نسبت التقية إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى القول والفعل معا. وهنا، قد يتوهم البعض فيزعم أن التقية غير جائزة على الأنبياء مطلقا! وهذا غير صحيح قطعاً، لأن غير الجائر عليهم صلوات الله عليهم هو ما بلغ من التقية درجة الكفر بالله عز وجل، أو كتمان شئ من التبليغ المعهود إليهم ونحو هذا من الأمور التى لا تنسجم وعصمتهم عليهم السلام بحال من الأحوال، لأنها من نقض الغرض والإغراء بالقبيح وهم عليهم السلام منزهون عن كل قبيح عقلا وشرعا، إذ لا يؤتمن على الوحي إلا المصطفون الذين لا يخشون فى الله لومة لائم.

ما قاله السرخسى

ومن هنا قال السرخسى الحنفى فى معرض حديثه عن تقية عمار بن ياسر بإظهار كلمة الكفر بعد الإكراه عليها مع اطمئنان قلبه بالإيمان: (إلا أن هذا النوع من التقية يجوز لغير الأنبياء والرسل عليهم السلام، فأما فى حق المرسلين صلوات الله عليهم أجمعين فما كان يجوز ذلك فيما يرجع إلى أصل الدعوة إلى الدين الحق) [٧٣]. ويفهم من كلامه جواز التقية على الأنبياء والمرسلين فيما لا يمس أصل دعوتهم، أما إنكارها، أو كتمانها عن الخلق، أو تكذيب أنفسهم ونحو هذا فهو مما لا يجوز عليهم. وجملة القول: إن كل شئ لا يعلمه البشر - على واقعه - إلا من جهة المعصوم عليه السلام نبيا كان أو إماما لا تجوز التقية فيه على المعصوم، وأما ما يجوز له

فيه التقية فهو كل ما لا يتنافى ومقام التبليغ والتعليم والهداية إلى الحق حتى ولو انحصر وصول الحق إلى طائفة دون أخرى، كما لو [صفحة ٤٨] اتقى المعصوم عليه السلام في ظرف خاص من شرار الناس تأليفا لقلوبهم - كما سيأتيك مثاله في صحيح البخارى - ونحو هذا من المصالح العائدة إلى نفس المعصوم أو دعوته، وبشرط أن يبين وجه الحق لأهل بيته، أو لمن يثق به من أصحابه، أو على أقل تقدير لمن لا يخشى من مغبة مفاتحته بالحقيقة، لكي لا يكون ما خالفها هو السنة المتبعة.

ما قاله ابن قتيبة الدينورى

هذا، وقد ذهب ابن قتيبة الدينورى (ت / ٢٧٦ هـ) إلى أبعد من ذلك فجوز التقية على نبينا صلى الله عليه وآله وسلم في مقام التبليغ أيضا، فقال عن آية تبليغ الولاية من قوله تعالى: (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس إن الله لا يهدي القوم الكافرين) [٧٤] ما هذا نصه: (والذى عندى فى هذا أن فيه مضمرًا يبينه ما بعده، وهو إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوقى بعض التوقى، ويستخفى ببعض ما يؤمر به على نحو ما كان عليه قبل الهجرة، فلما فتح الله عليه مكة وأفشى الإسلام، أمره أن يبلغ ما أرسل إليه مجاهرا به غير متوق ولا هائب ولا متألف. وقيل له: إن أنت لم تفعل ذلك على هذا الوجه لم تكن مبلغا لرسالات ربك. ويشهد لهذا قوله بعد: (والله يعصمك من الناس) أى: يمنعك منهم. ومثل هذه الآيات قوله: (فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين) [٧٥] [٧٦]. والذى نراه: أن ابن قتيبة خلط فى هذا بين التقية فى التبليغ، وبين [صفحة ٤٩] التقية لأجله، والأول من كتمان الحق المنزه عنه النبى صلى الله عليه وآله وسلم، والثانى لا-رب فيه، وهو الذى نعتقده فى خصوص آية التبليغ، وبيان ذلك: إن الوعيد والإنذار الموجه إلى النبى الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم بقوله تعالى: (وإن لم تفعل فما بلغت رسالته) ظاهره الوعيد والإنذار وحقيقته معاتبه الحبيب لحبيبه على تريته بخصوص الولاية، وليس المقصود من الآية تهاون النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى أمر الدين أو عدم الاكتراث بشأن الوحي وكتمانه، فحاشا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك، ولا يقول هذا إلا زنديق أو جاهل. نعم، آية التبليغ تدل على تريت النبى الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم بعض التريت لجسامته التبليغ الذى جعله الله تعالى موازيا لثقل الرسالة كلها، ريثما يتم له صلى الله عليه وآله وسلم تدبير الأمر بتهيئه مستلزماته، كجمع حشود الصحابة الذين رجعوا من حجة الوداع وكانوا يزيدون على مائة ألف صحابى، مع تمهيد السبل أمام هذه الحشود الكثيرة لكي تقبل مثل هذا التبليغ الخطير، خصوصا وإن فيهم الموتورين بسيف صاحب الولاية أمير المؤمنين عليه السلام، فضلا عن المنافقين، والذين فى نفوسهم مرض والأعراب الذين أسلموا ولما يدخل الإيمان فى قلوبهم، ولا شك أن وجود تلك الأصناف فى مكان واحد مدعاة للخشية على حاضر ذلك التبليغ ومستقبله. فالتريت - أو سمه التقية إن شئت - لم يكن خوفا على النفس من القتل، بل كان تقية لأجل التبليغ نفسه والحرص على كيفية أدائه بالوجه الأتم، إذ تفرس النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى وجوه تلك الأصناف من الصحابة مخالفتها، فأخر التبليغ إلى حين، ليجد له ظرفا صالحا وجوا آمنا تنجح فيه دعوته ولا يخيب مسعاه، فأخذ صلى الله عليه وآله وسلم يعد للأمر أهبة، ومنها طلب الرعاية الإلهية لنصرة هذا التبليغ نفسه من تلك الجرائم المحدقة، كما يدل عليه [صفحة ٥٠] قوله تعالى: (والله يعصمك من الناس). ومما يدل على وجود تلك الخشية جملة من الأخبار المروية فى كتب العامة أنفسهم. فقد أخرج الحاكم الحسكافى الحنفى فى شواهد التنزيل، بسنده عن ابن عباس وجابر بن عبد الله الأنصارى، أنهما قالوا: (أمر الله محمدا صلى الله عليه وآله وسلم أن ينصب عليا للناس ليخبرهم بولايته، فتخوف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقولوا: حابا ابن عمه، وأن يطعنوا فى ذلك عليه، فأوحى الله إليه: (يا أيها الرسول بلغ... الآية)، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بولايته يوم غدير خم) [٧٧]. وأخرج بسنده عن أبى هريرة: (إن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أسر أمر الولاية، فأنزل الله تعالى: (يا أيها الرسول بلغ...)) [٧٨]. وأخرج بسنده عن ابن عباس هذا المعنى قائلا: (فكره أن يحدث الناس بشئ منها - أى: الولاية - إذ كانوا حديثى عهد بالجاهلية... حتى كان يوم الثامن عشر أنزل الله عليه: (يا أيها الرسول بلغ...)) إلى أن قال - فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الغد فقال: يا أيها الناس

إن الله أرسلني إليكم برسالة وإني ضقت بها ذرعا مخافة أن تتهموني وتكذبوني حتى عاتبني ربي فيها بوعيد أنزله علي بعد وعيد، ثم أخذ بيد علي فرفعها حتى رأى الناس بياض إبطيهما ثم قال: أيها الناس، الله مولاي وأنا مولاكم، فمن كنت مولاه فعلى مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من [صفحة ٥١] نصره، وأخذل من خذله، وأنزل الله: (اليوم أكملت لكم دينكم) [٧٩] [٨٠]. وأخرج بسنده عن أبي جعفر محمد بن علي (الإمام الباقر عليه السلام) أنه قال: إن جبريل هبط على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقال له: إن الله يأمرك أن تدل أمتك على صلاتهم.. إلى أن قال - إن الله يأمرك أن تدل أمتك على وليهم على مثل ما دللتهم عليه من صلاتهم وزكاتهم وصيامهم وحجهم ليلزمهم الحجة من جميع ذلك. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يا رب إنقومي قريبو عهد بالجاهلية، وفيهم تنافس وفخر... الخبر [٨١]. وقال السيوطي في تفسير آية التبليغ في الدر المنثور: (أخرج أبو الشيخ، عن الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: إن الله بعثني برسالة فضقت بها ذرعا وعرفت أن الناس مكذبي، فوعدني لأبلغن أو ليعذبنني، فأنزل: (يا أيها الرسول بلغ..)) ثم قال: (وأخرج عبد بن حميد، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وأبو الشيخ، عن مجاهد، قال: لما نزلت (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك)، قال: يا رب! إنما أنا واحد، كيف أصنع ليجتمع على الناس فنزلت: (وإن لم تفعل فما بلغت رسالته..)) [٨٢]. وهذا هو الموافق لما ورد في بعض كتب الشيعة الإمامية أيضا، فقد ذكر الطبرسي وجود هذه الأخبار ونظائرها في كتب الفريقين مصرحا بأن هذا هو المشهور عند أكثر المفسرين ثم قال: (وقد اشتهرت الروايات عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام إن الله أوحى إلى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن يستخلف [صفحة ٥٢] عليا عليه السلام، فكان يخاف أن يشق ذلك على جماعة من أصحابه) [٨٣]. وفي كشف الغمة، أورد سبب نزول الآية (يا أيها الرسول بلغ..)، عن زيد بن علي، أنه قال: (لما جاء جبريل عليه السلام بأمر الولاية ضاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بذلك ذرعا، وقال: قومي حديثوا عهد بالجاهلية، فنزلت) [٨٤]. وسوف يأتي قريبا ما يؤيد قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن القوم حديثوا عهد بالجاهلية كما في صحاح القوم وسنتهم ومسانيدهم. ومن كل ما تقدم يعلم أن الله تعالى أمر نبيه صلى الله عليه وآله وسلم - بعد تربيته لتدبير أمر تبليغ الولاية العامة - بتبليغ عاجل، مينا له أهمية هذا التبليغ، ووعده العصمة من الناس ولا يهديهم في كيدهم، ولا يدعهم يقبلوا له أمر الدعوة بالتكذيب بعد أن يعي الولاية من يعيها ويعقلها من المؤمنين، ولن يضر الحقيقة الالتفاف حولها بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم كما حصل في السقيفة المشؤومة (ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة) [٨٥]. وهكذا تم التبليغ بخطبة وداع بعيدة عن أجواء التقية التي استخدمها من حضر الغدير لكتمان ما سمعه يوم ذاك بأذنيه وشاهده بعينه وأدركه بلبه ووعاه بأذنه كما سيوافيك. فالتقية هنا وإن اتصلت بالتبليغ إلا أنها لأجله، ولم تكن لأجل الخوف على النفس الذي هو من أشد ما يخاف عليه الإنسان عند الإكراه، ومن يزعم بخلاف هذا فإن القرآن الكريم يكذبه، إذ امتدح رسل الله وأنبياءه [صفحة ٥٣] - ونينا العظيم أشرفهم وأكرمهم وأحبهم وأقربهم درجة عند الله عز وجل - بقوله تعالى: (الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحدا إلا الله كفى بالله حسيبا) [٨٦]. نعم هي تقية لأجل التبليغ، تقية مؤقتة ممن كان المترقب من حالهم أنهم سيخالفونه مخالفة شديدة قد تصل إلى تكذيبه صلى الله عليه وآله وسلم. ونظير هذا هو ما حصل في بدايات أمر الدعوة إلى الدين الجديد في مكة، فقد اتفق الكل على بدء الدعوة إلى الإسلام سرا، وصرح أرباب السير وغيرهم بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجهر بالدعوة إلى الإسلام إلا بعد ثلاث سنوات على نزول الوحي، لأن الخوف من قائد المشركين أبي سفيان وأعوانه من الشياطين كأبي جهل ونظرائه كان قائما على أصل الدعوة وأنصارها في ذلك الحين، فكان من الحكمة أن تمر الدعوة إلى الإسلام بهذا الدور الخطير [٨٧]، وفي الحديث: إن الإسلام بدأ غريبا وسيعود [صفحة ٥٤] غريبا فطوبى للغرباء [٨٨]. وهكذا كل دعوة إلى الحق في مجتمع متعسف ظالم، لا بد وأن تكون في بداياتها غريبة، تلازمها التقية حتى لا يذاع سرها وتخفق في مهدها. وعلى أية حال فإن التقية الواردة في أفعال وأقوال النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم بالنحو الذي ذكرناه أولا مما لا مجال لإنكاره، وإليك جملا منه:

تقية النبي من قريش

أخرج البخارى فى صحيحه بسنده، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة، قالت: (سألت النبى صلى الله عليه وسلم، عن الجدر [٨٩] أمن البيت هو؟ قال: نعم. فقلت: فما لهم لم يدخلوه فى البيت؟ قال: إن قومك قصرت بهم النفقة. قلت: فما شأن بابه مرتفعا؟ قال: فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا، ولولا أن قومك حديث عهد بالجاهلية فأخاف أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدار فى البيت وأن ألصق بابه فى الأرض) [٩٠]. [صفحة ٥٥] وهذه المحاوره بين النبى الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم وزوجه، قد أخرجها غير البخارى كل بطريقه إلى الأسود بن يزيد، عن عائشة، وهم: مسلم فى صحيحه من طريقين [٩١]، وابن ماجه بلفظ: (ولولا أن قومك حديث عهد بكفر مخافة أن تنفر قلوبهم) [٩٢]، والترمذى ثم قال: (هذا حديث حسن صحيح) [٩٣]، والنسائى [٩٤]، وأحمد [٩٥]. وأخرج البخارى أيضا من طريق عبد الله بن مسيلم، أن عبد الله بن محمد بن أبى بكر أخبر عبد الله بن عمر أن عائشة قالت: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها: ألم ترى أن قومك لما بنوا الكعبة اقتصروا على قواعد إبراهيم؟ فقلت: يا رسول الله! ألا تردها على قواعد إبراهيم؟ قال: لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت [٩٦]. [صفحة ٥٦] وقد أخرجه مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بسنده ومثله [٩٧] وعنه النسائى فى سننه [٩٨]، وأخرجه أحمد فى مسنده مرتين [٩٩] وأخرجه ثالثة وفيه أن الذى أخبر ابن عمر هو عبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر [١٠٠]. وأخرج البخارى أيضا بسنده عن هشام المعنى، عن أبىه، عن عائشة، قالت: (قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم: لولا حدث قومك بالكفر لنقضت البيت ثم لبنيته على أساس إبراهيم عليه الصلاة والسلام - فإن قريشا استقصرتبناه - وجعلت له خلفا - أى: بابا من الخلف - [١٠١]. وقد رواه أحمد [١٠٢]، والنسائى [١٠٣]. وقريب من لفظه ما أخرجه البخارى فى بابه المذكور بسنده عن عروة ابن الزبير، عن عائشة [١٠٤]، ومثله النسائى [١٠٥]. هذا وقد أخرج أحمد فى مسنده حديث عائشة بألفاظ متقاربة عن غير من ذكرناه. فقد أورده من رواية عبد الله بن الزبير بطريقين، وعبد الله بن أبى ربيعة، والحرث بن عبد الله، كلهم، عن عائشة [١٠٦]. [صفحة ٥٧] وقد أخرج الحاكم حديث ابن الزبير، عن عائشة بلفظ آخر مستدركا به على البخارى ومسلم، ثم قال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه هكذا) [١٠٧]. كما أخرج أبو داود بسنده عن علقمة، عن أمه، عن عائشة، ما يؤكد أن قريشا أخرجوا الحجر من البيت حين بنوا الكعبة [١٠٨]. ومن كل ما تقدم يعلم أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يتقى قومه فى عدم رد الحجر إلى قواعد إبراهيم عليه السلام مخافة أن تنفر قلوبهم، لحدثه عهدهم بالكفر وقربهم من شرك الجاهلية، وعلى حد تعبير العلامة السندى فى حاشيته على سنن النسائى: (إن الإسلام لم يتمكن فى قلوبهم، فلو هدمت لربما نفروا منه!!) [١٠٩]. ولهذا نجد محاولة ابن الزبير فى تهديم الكعبة وإعادة بنائها وإدخال الحجر فى البيت، قد باءت بالفشل، إذ هدم عبد الملك بن مروان ما بناه ابن الزبير وأخرج الحجر من البيت ليعيده إلى ما كان عليه فى عهد من لم يتمكن الإسلام يوما فى قلوب أكثرهم [١١٠]. هذا، وقد يقال: إن هذا الحديث ونظائره الأخرى لا علاقة لها بالتقية، وإنما هى من صغريات قانون التراحم وتقديم الأهم على المهم، أو دفع [صفحة ٥٨] الأفسد بالفاسد! والجواب: إنها كذلك، ولكن لا يمنع من أن تصب بعض موارد التراحم فى التقية ومنها هذا المورد، إذ كما يحصل التراحم بين أمرين بلا- إكراه كمن دخل فى صلاته وشاهد تحريفا فى أنفاسه الأخيرة، فالواجب حينئذ هو قطع الصلاة وانقاذ الغريق أخذا بقانون تقديم الأهم على المهم، فقد يحصل بالإكراه أيضا كما لو أكره شخص على قتل آخر أو سلب أمواله وإلا قتل، فالواجب هنا أن يتقى بسلب الأموال أخذا بقانون دفع الأفسد بالفاسد، وحينئذ يتحقق التراحم والتقية فى آن واحد. ومن مراجع أمثلة التراحم فى كتب الأصول [١١١] يعلم إمكان دخول الكثير منها فى دائرة التقية، على أن السيد السبزواري قال عن التقية: (إنها ترجع إلى القاعدة العقلية التى قررتها الشرائع السماوية، وهى تقديم الأهم على المهم، فتكون التقية من القواعد العقلية الشرعية) [١١٢].

تقية النبي من فاحش

أخرج البخارى من طريق قتيبة بن سعيد، عن عروة بن الزبير، أن عائشة أخبرته أن رجلا استأذن في الدخول إلى منزل النبي فقال صلى الله عليه وآله وسلم: إئذنوا له فبئس ابن العشيرة، أو بئس أخو العشيرة، فلما دخل ألان له الكلام، فقلت له: يا رسول الله! قلت ما قلت ثم ألت له في القول؟ فقال: أى عائشة، إن شر الناس منزلة عند الله من تركه أو ودعه الناس اتقاء [صفحة ٥٩] فحشه [١١٣]. ونظير هذا الحديث ما أخرجه الطبراني من حديث ابن بريده، عن أبيه، قال: (كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأقبل رجل من قريش، فأدناه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقربه، فلما قام، قال: يا بريده أتعرف هذا؟ قلت: نعم، هذا أوسط قريش حسبا، وأكثرهم مالا، ثلاثا، فقلت: يا رسول الله أنبأتك بعلمى فيه، فأنت أعلم. فقال صلى الله عليه وآله وسلم: هذا ممن لا يقيم الله له يوم القيامة وزنا [١١٤]. وهذان الحديثان يكشفان عن صحة ما سيأتى في تقسيم التقية، وأنها غير منحصرة بكنمان الحق وإظهار خلافه خوفا على النفس من اللائمة والعقوبة بسبب الإكراه، وإنما تتسع التقية إلى أبعد من هذا، فيدخل فيها ما ذكره المحدثون في باب المداراة، سيما إذا كان في خلق الشخص المدارى نوع من الفحش كما في هذا الحديث، أو فيه نوع من الشكاسة كما كان في خلق مخرمة. فقد أخرج البخارى نفسه من طريق عبد الوهاب، عن أبي مليكة، قال: (إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهديت له أقيبه من ديباج مزررة بالذهب، فقسمها في ناس من أصحابه، وعزل منها واحدا لمخرمة، فلما [صفحة ٦٠] جاء، قال: خبأت هذا لك [١١٥]. قال الكرمانى في شرح الحديث المذكور: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خبأت هذا لك. وكان ملتصقا بالثوب وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرى مخرمة أزاره ليطيب قلبه به، لأنه كان في خلق مخرمة نوع من الشكاسة) [١١٦]. وقد استخدم هذا الأسلوب من التقية بعض الصحابة أيضا. قال السرخسى الحنفى فى المبسوط: (وقد كان حذيفة ممن يستعمل التقية على ما روى أنه يدارى رجلا فقيل له: إنك منافق!! فقال: لا، ولكنى أشتري دينى بعبه ببعض مخافة أن يذهب كله) [١١٧]. وواضح من كلام هذا الصحابى الجليل، أن ترك التقية ليس مطلقا فى كل حال وأن عدم مداراة الناس تؤدى إلى نفرتهم، وعزلته عنهم، وربما ينتج عنها من الإضرار ما يذهب بالدين كله. ومن هنا روى عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: المؤمن الذى يخالط الناس، ويصبر على أذاهم أعظم أجرا من المؤمن الذى لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم [١١٨]. ولا يخفى على عاقل ما فى مخالطة الناس من أمور توجب مداراتهم سيما إذا كانت المخالطة مع قوم مرجت عهودهم وأماناتهم وصاروا حثالة. [صفحة ٦١] فقد أخرج الهيثمى، من طريق إبراهيم بن سعيد، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: كيف أنتم فى قوم مرجت عهودهم وأماناتهم وصاروا حثالة؟ وشبك بين أصابعه، قالوا: كيف نصنع؟ قال: اصبروا وخالقوا الناس بأخلاقهم، وخالقوهم بأعمالهم [١١٩]. وهذا الحديث أخرجه الطبراني فى الأوسط بسنده عن أبى ذر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يا أبا ذر كيف أنت إذا كنت فى حثالة من الناس - وشبك بين أصابعه - قلت: يا رسول الله، ما تأمرنى؟ قال: صبرا، صبرا، خالقوا الناس بأخلاقهم، وخالقوهم فى أعمالهم [١٢٠]. وأخرجه الهيثمى عن أبى ذر أيضا [١٢١]. أقول: إن أبا ذر سير إلى الشام، وبعد أن أفسد الشام على معاوية بأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر أعيد إلى المدينة، ثم نفى - بعد ذلك - إلى الربذة ومات فيها غريبا وحيدا بلا خلاف بين سائر المؤرخين، ومنه يعلم من هم الناس الذين وصفوا بالحثالة! هذا، وقد روى الشيخ المفيد فى أماليه بسنده عن أمير المؤمنين الإمام على (ع) أنه قال: خالطوا الناس بألستكم وأجسادكم، وزايوهم بقلوبكم وأعمالكم [١٢٢]. ولست أدرى كيف تكون مخالفة حثالة الناس بأخلاقهم ومخالطتهم باللسان والمخالفة فى الأعمال والمزايلة بالقلوب من غير تقية؟! [صفحة ٦٢]

امر النبي عمار بن ياسر بالتقية

وهو ما أشرنا إليه فى قصة عمار وأصحابه الذين أظهروا كلمة الكفر بلسانهم وقلوبهم مطمئنة بالإيمان. فقد روى الطبرى بسنده عن أبى عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، أنه قال: (أخذ المشركون عمار بن ياسر فعذبوه حتى باراهم فى بعض ما أرادوا، فشكا ذلك إلى

النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: كيف تجد قلبك؟ قال: مطمئنا بالإيمان، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: فإن عادوا فعد [١٢٣]. وفي تفسير الرازي أنه قيل بشأن عمار: (يا رسول الله! إن عمارا كفر! فقال: كلا، إن عمارا ملئ إيمانا من فرقه إلى قدمه، واختلط الإيمان بلحمه ودمه، فأتى عمار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يبكي، فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح عينيه ويقول: ما لك؟ إن عادوا لك فعد لهم بما قلت [١٢٤].

النهى عن التعرض لما لا يطاق

إشاره

ويدل عليه ما أخرجه الترمذى - وحسنه - بسنده عن حذيفة قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه، قالوا: وكيف يذل نفسه؟ قال: يتعرض من البلاء لما لا يطيق [١٢٥]. وفي مسند أحمد بلفظ: لا ينبغي لمسلم... [١٢٦]. وأخرجه في كشف الأستار عن ابن عمر [١٢٧]. [صفحة ٦٣]

وجه الاستدلال بهذا الحديث على مشروعية التقية

ووجه الاستدلال بهذا الحديث على مشروعية التقية أوضح من أن يحتاج إلى بيان، لأن ما يخافه المؤمن من تهديد ووعيد الكافر أو المسلم الظالم، لا شك أنه يخلق شعورا لديه بامتهان كرامته لو امتنع عن تنفيذ ما أريد منه، لأنه معرض - في هذه الحال - إلى بلاء، فإن عزم على اقتحامه وهو لا يطيقه فقد أذل نفسه، هذا مع أن بإمكانه أن يخرج من هذا البلاء بالتقية شريطة أن لا تبلغ الدم، لأنها شرعت لحقنه. قال الإمام الباقر عليه السلام: إنما جعلت التقية ليحقن بها الدم، فإذا بلغ الدم فليس تقية [١٢٨].

في تقية المؤمن الذي كان يخفى إيمانه و قتل المقداد

وهو ما رواه الطبراني، بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: (بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سرية فيها المقداد بن الأسود، فلما أتوا القوم وجدوهم قد تفرقوا، وبقي رجل له مال كثير لم يبرح، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله، فأهوى إليه المقداد فقتله، فقال له رجل من أصحابه: قتلت رجلا قال: لا إله إلا الله، والله ليدكرن ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم. فلما قدموا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قالوا: يا رسول الله! إن رجلا شهد أن لا إله إلا الله فقتله المقداد؟ فقال: ادعوا لى المقداد، فقال: يا مقداد قتلت رجلا قال: لا إله إلا الله، فكيف لك ب (لا إله إلا الله)؟ قال: فأنزل الله: (يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنا تبتغون عرض الحياة الدنيا - فعند الله مغانم كثيرة كذلك كنتم من قبل فمن الله [صفحة ٦٤] عليكم) [١٢٩]. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: كان رجلا مؤمنا يخفى إيمانه مع قوم من الكفار فقتلته، وكذلك كنت أنت تخفى إيمانك بمكة [١٣٠]. وقصة نزول هذه الآية أوردتها البخارى مختصرة في صحيحه بسنده عن عطاء، عن ابن عباس أيضا، ولم يذكر فيها المقداد بل جعل القاتل هو جماعة المسلمين [١٣١]. وأخرجها بلفظ الطبراني الحارث بن أبى أسامة في مسنده كما في المطالب العالمة [١٣٢]، كما أخرجها الطبرى في تفسيره من طريق وكيع [١٣٣]. وقد عرفت أن في هذا الحديث تصريحين من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحدهما: أن المقتول كان مؤمنا يكتُم إيمانه خوفا من الكفار، وهذا هو عين التقية. والآخر: إن القاتل - وهو المقداد - كان حاله بمكة كحال المقتول.

اذن النبي لمحمد بن مسلمة و ابن علاط السلمى بالتقية

وهو حديث البخارى الذى أخرجه بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصارى رحمه الله قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من لكعب بن الأشرف فإنه قد آذى الله ورسوله؟ فقام محمد بن مسلمة، فقال: يا رسول الله! أتحب أن أقتله؟ قال: نعم. قال فأذن لى أن أقول شيئاً. قال: قل. [صفحة ٦٥] فأتاه محمد بن مسلمة، فقال: إن هذا الرجل قد سألنا صدقة وإنه قد عنانا، وإنى قد أتيتك استسلفك.. الخبر) [١٣٤]. ثم ذكر البخارى تمام القصة التى انتهت بقتل ابن الأشرف على يد محمد بن مسلمة وجماعته من الصحابة الذين أرسلوا معه. وفى أحكام القرآن لابن العربى، أن الصحابة الذين كلفوا بقتل ذلك الخبيث، وكان محمد بن مسلمة من جملتهم، أنهم قالوا: (يا رسول الله أتأذن لنا أن ننالمنك؟) فأذن لهم [١٣٥]. ولا يخفى أن ما طلب من الإذن، إنما هو لأجل الحصول على ترخيص نبوى بالقول المخالف للحق بغية الوصول إلى مصلحة إسلامية لا تتحقق إلا من هذا الطريق، فجاء الإذن الشريف بأن يقولوا ما يشاؤون بهدف الوصول إلى تلك المصلحة. ومنه يعلم صحة ما مر سابقاً بأن التقية كما قد تكون بدافع الإكراه، قد تكون أيضاً بغيره، كما لو كان الدافع إليها غاية نبيلة ومصلحة عالية. ونظير هذا الحديث بالضبط ما رواه أحمد فى مسنده، والطبرى، وعبد الرزاق، وأبو يعلى، والطبرانى وغيرهم من حديث الصحابى الحجاج بن علاط السلمى وقصته بعد فتح خيبر، إذ استأذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أن يذهب إلى مكة لجمع أمواله من مشركى قريش على أن يسمح له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن يقول شيئاً يسر المشركين، فأذن له النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، وفعلاً قد ذهب إلى مكة ولما قرب منها رأى رجالاً من المشركين يتسمعون الأخبار ليعرفوا ما انتهى إليه مصير المسلمين فى غزوتهم [صفحة ٦٦] الجديدة (خيبر). فسألوا ابن علاط عن ذلك - ولم يعلموا بإسلامه - فقال لهم: (وعندى من الخبر ما يسركم)! قال: (فالتأطوا بجنبى ناقتى يقولون: إيه يا حجاج! قال: قلت: هزموا هزيمة لم تسمعوا بمثلها قط!!) ثم أخذ يعدد لهم كيف أن اليهود تمكنوا من قتل المسلمين، وتتبع فلولهم، وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقع أسيراً بأيديهم، وأنهم أجمعوا على أن يبعثوه مقيداً بالحديد إلى قريش ليقتلوه بأيديهم وبين أظهرهم!!! هذا مع علمه علم اليقين كيف قلع أمير المؤمنين عليه السلام باب خيبر، وكيف دكت حصون اليهود وولوا الدبر، لكنه أراد بهذا أن يجمع أمواله من المشركين على أحسن ما يرام، وقد تم له ذلك بفضل التقية التى شهد فصولها حينذاك العباس عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذى اغتم أولاً ثم استر بعد أن سره ابن علاط بحقيقة الخبر [١٣٦].

حديث الرفع المشهور

صلة الحديث بالتقية

يتصل حديث الرفع بالتقية من جهتين، وقد تضمنهما الحديث نفسه، وهما: الأولى: اشتماله على عبارة (وما أكرهوا عليه)، والتقية غالباً ما تكون [صفحة ٦٧] بإكراه، وقد بينا سابقاً صلة الإكراه بالتقية، ونتيجة لتلك الصلة فقد علم جميع المفسرين بلا استثناء دلالة قوله تعالى: (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) على جواز التقية فى الإسلام ولم يناقش أحد منهم فى ذلك. الثانية: اشتمال الحديث - فى بعض مصادره - على عبارة (وما اضطروا إليه)، وقد تبين سابقاً أن من الاضطرار ما يكون بغير سوء الاختيار، وأن من أسبابه هو فعل الغير كما فى الإكراه. كما تبين فى أركان الإكراه ما يدل على أن الإكراه الذى لا يضطر معه المكروه إلى ارتكاب المحظور لا تجوز معه التقية إذ لم يعد الإكراه إكراهاً فى الواقع لفقدانه أحد أركانه، فيكون إكراهاً ناقصاً بخلاف التام الذى يولد اضطراباً أكيدا للمكروه، وإذا اتضح هذا اتضحت صلة العبارة بالتقية. ومما يقطع النزاع بتلك الصلة حديث الإمام الصادق عليه السلام: إذا حلف

الرجل تقيه لم يضره إذا هو أكره واضطر إليه [١٣٧]، على أن لهاتين العبارتين آثارهما الواضحة في إدخال التقيه في موارد كثيرة في فروع الفقه مع عدم ترتب آثارها الواقعية بفضل هاتين العبارتين من قبيل صحة التقيه في طلاق المكره مع الحكم بعدم وقوع الطلاق، وصحتها في بيع المكره ولكن مع فساد البيع وهكذا الحال في العتق والمباراة والخلع وغيرها كثير. وزيادة على ذلك نورد ما قاله الشيخ الأنصاري في بحث التقيه، قال: (ثم الواجب منها يبيح كل محذور من فعل الواجب وترك المحرم. والأصل في ذلك أدلة نفى الضرر، وحديث: رفع عن أمتي تسعة أشياء، ومنها: وما اضطروا إليه..) [١٣٨] وواضح من هذا الكلام صلة القواعد الفقهية [صفحة ٤٨] الخاصة بإزالة الضرر بالتقيه كما أشرنا إليه سابقاً، كقاعدة لا- ضرر وغيرها. وأما عن أصل الحديث ومصادره فهو معروف لدى الفريقين، فقد أخرجه العامة بلفظ: رفع الله من أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكروها عليه [١٣٩]. وعده السيوطي من الأحاديث المشهورة [١٤٠] وصرح ابن العربي المالكي باتفاق العلماء على صحة معناه فقال عند قوله تعالى: (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان): (لما سمح الله تعالى في الكفر به.. عند الإكراه ولم يؤاخذ به، حمل العلماء عليه فروع الشريعة، فإذا وقع الإكراه عليها لم يؤاخذ به، ولا يترتب حكم عليه، وعليه جاء الأثر المشهور عند الفقهاء: رفع عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكروها عليه، - إلى أن قال عن حديث الرفع -: (فإن معناه صحيح باتفاق من العلماء) [١٤١]. والحديث المذكور رواه الصدوق في كتاب التوحيد بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ: رفع عن أمتي تسعة: الخطأ، والنسيان، وما أكرهوا عليه، وما لا يطيقون، وما لا يعلمون، وما اضطروا إليه، والحسد، والطيرة، والتفكر في الوسوسة في الخلق ما لم ينطق بشقة [١٤٢]. وأورده مسنداً في (الخصال)، مع تقديم كلمة (وما لا يعلمون) على [صفحة ٤٩] (وما لا يطيقون) [١٤٣]. وأرسله في (الفقيه) بهذه الصورة: وضع عن أمتي تسعة أشياء: السهو، والخطأ، والنسيان، وما أكرهوا عليه، وما لا يعلمون، وما لا يطيقون، والطيرة، والحسد، والتفكر في الوسوسة في الخلق ما لم ينطق الإنسان بشقة [١٤٤]. كما أورده الشيخ الحر في (الوسائل)، تارة عن الصدوق [١٤٥]، وأخرى عن نوار أحمد بن محمد بن عيسى [١٤٦]. وهذا الحديث الذي تحدث عنه علماء الأصول من الشيعة الإمامية في صفحات عديدة في باب البراءة من الأصول العملية، صريح برفع المؤاخذه عن المكره. وقد نص القرآن الكريم في أكثر من آية على ذلك، وهذا يدل على صحة ما تضمنه الحديث حتى مع فرض عدم صحته في نفسه، ومن بين تلك الآيات زيادة على ما مر، قوله تعالى: (ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصن لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم) [١٤٧]. [صفحة ٧٠] ومن هنا درأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحد عن امرأة زنت كرها في عهده الشريف، وأمر بإقامة الحد على من استكرهها [١٤٨]. وقد مر فيما سبق وحدة الملاك بين الإكراه والتقيه في بعض صورها، مما يعني أن دلالة حديث الرفع على مشروعية التقيه لا لبس فيه ولا خفاء. ونكتفي بهذا القدر من الأحاديث المروية عن النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم الذي حفظه أهل بيته عليهم السلام - وأهل البيت أدري بالذي فيه - لنقتطف منه جزءاً يسيراً من أحاديث التقيه المروية في كتب الحديث عند شيعتهم، سيما وقد علم الكل كيف أينعت مفاهيم الشريعة على أيديهم عليهم السلام، وكيف أغدقت علومهم بفاكهة القرآن، لأنهم صنوه الذي لن يفارقه حتى يردا على النبي الحوض [١٤٩]، وكيف فاح عطر الإيمان وأريج الحق من بيوتهم التي أذن الله لها أن ترفع ويذكر فيها اسمه. فنقول:

احاديث أهل البيت في التقيه

إشاره

إن الأحاديث المروية عن أهل البيت عليهم السلام في التقيه كثيرة وقد بلغ روايتها الثقات عدداً يزيد على الحد المطلوب في التواتر، وفي تلك الأحاديث تفصيلات كثيرة تضمنت فوائد التقيه، وأهميتها، وكيفيةها، وموارد حرمتها، مع الكثير من أحكامها فيما يزيد على

أكثر من ثلاثمائة حديث تجدها مجموعة في كتب الحديث المتأخرة كوسائل الشيعة [صفحة ٧١] ومستدرکه، وجامع أحاديث الشيعة وذلك في أبواب كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ومن هنا أصبحت دراستها في بحث مختصر كهذا متعذرة، بل حتى الاكتفاء بعرض نصوصها كذلك أيضا، ولما لم نجد بدا من التعرض السريع إليها ارتأينا جمع ما اشترك منها في معنى واحد تحت عنوان واحد، ومن ثم الاستدلال على ذلك العنوان ببعض أحاديثه لا كلها سيما وأن القدر المشترك في أحاديث كل عنوان يبلغ حد التواتر المعنوي، وقد اكتفينا ببعض العناوين المهمة وتركنا الكثير منها، إذ لم يكن الهدف سوى وضع صورة مصغرة عن التقية في الأحاديث المروية عن أهل البيت عليهم السلام، وبالنحو الآتي:

الإحاديث المستنبطة جواز التقية من القرآن الكريم

هناك جملة وافرة من الأحاديث التي فسرت بعض الآيات القرآنية بالتقية، نذكر منها: ١ - عن هشام بن سالم، عن الإمام الصادق عليه السلام، في قول الله تعالى: (أولئك يؤتون أجرهم مرتين بما صبروا) قال: بما صبروا على التقية (ويدرون بالحسنة السيئة) [١٥٠] قال: الحسنة: التقية، والسيئة: الإذاعة [١٥١]. ٢ - وعنه عليه السلام في قوله تعالى: (ولا تستوى الحسنة ولا السيئة) قال: الحسنة: التقية، والسيئة: الإذاعة. وقوله عز وجل: (إدفع بالتي هي أحسن)... قال: التي هي أحسن: التقية - ثم قرأ عليه السلام -: (فإذا الذي بينك [صفحة ٧٢] وبينه عداوة كأنه ولي حميم) [١٥٢]. ولا يخفى: أن تفسير الحسنة بالتقية، والسيئة بالإذاعة، هو من باب تفسير الشيء ببعض مصاديقه، وهذا مما لا ينكر، فلو توقف مثلا صون دم مسلم على التقية فلا شك في كونها حسنة، بل من أعظم القربات، وأما لو ترتب على الإذاعة سفك دم حرام، فلا ريب بعد الإذاعة سيئة بل من أعظم الموبقات. هذا، وقد تجد في هذا النمط من الروايات ما يدل على عمق تاريخ التقية في الحياة البشرية، باعتبارها المنفذ الوحيد المؤدى إلى سلامة الإنسان إزاء ما يعرضه للفناء، أو يقف حجرا في طريق المصالح المشروعة، كما حصل ذلك لبعض الأنبياء عليهم السلام، ومن تلك الروايات: عن أبي بصير، قال: (قال أبو عبد الله عليه السلام: التقية من دين الله، قلت: من دين الله؟ قال: إى والله من دين الله، ولقد قال يوسف: (أيتها العير إنكم لسارقون) [١٥٣] والله ما كانوا سرقوا شيئا. ولقد قال إبراهيم عليه السلام: (إنى سقيم) [١٥٤] والله ما كان سقيما [١٥٥]. ومما يجب التنبيه عليه هنا، هو أن تقية يوسف عليه السلام إنما هي من جهة قول المؤذن الآتي، الذي صحت نسبته إلى يوسف عليه السلام باعتبار علمه به مع تهية مقدماته. [صفحة ٧٣] فانظر إلى قوله تعالى: (ولما دخلوا على يوسف آوى إليه أخاه قال إنى أنا أخوك فلا تبتئس بما كانوا يعملون - فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية فيرحل أخيه ثم أذن مؤذن أيتها العير إنكم لسارقون) [١٥٦]. ستعلم أن قول المؤذن كان بتدبير يوسف عليه السلام وعلمه، وهو لم يكذب عليه السلام، لأن أصحاب العير كانوا قد سرقوه من أبيه وألقوه في غيابات الجب حسدا منهم وبغيا. ومما يدل على صدق يوسف عليه السلام أن إخوته لما قالوا له بعد ذلك: (يا أيها العزيز إن له أبا شيخا كبيرا فخذنا أحدنا مكانه) [١٥٧] لم يقل عليه السلام لهم بأنا لا نأخذ إلا من سرق متاعنا، بل قال لهم: (معاذ الله أن نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده...) [١٥٨]. وبالجملة فإن تقية النبي يوسف عليه السلام إنما هي من جهة ظهوره بمظهر من لا يعرف حال إخوته مع إخفاء الحقيقة عنهم مستخدما التورية في حبس أخيه. وعليه تكون تقيته هنا ليست من باب الأحكام وتبليغ الرسالة حتى يزعم عدم جوازها عليه، بل كانت لأجل تحقيق بعض المصالح العاجلة كاحتفاظه بأخيه بنيامين، والأجلة كما يكشف عنها قوله لهم بعد إن جاءوا من البدو: (أدخلوا مصر إن شاء الله آمين) [١٥٩]. وجدير بالذكر أن البخارى قد أخرج في صحيحه بسنده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - من طريقين - أنه قال:.. ولو لبثت في السجن ما لبث [صفحة ٧٤] يوسف لأجبت الداعي [١٦٠]!! ولا أعلم فريه تجوز على أشرف الأنبياء والرسل صلى الله عليه وآله وسلم التقية في ارتكاب ما أبى عنه يوسف عليه السلام واستعصم فيما لو جعل صلى الله عليه وآله وسلم مكانه عليه السلام من هذه الفرية التي ليس بها مريه. هذا، وأما عن تقية إبراهيم عليه السلام، فهي نظير تقية يوسف عليه السلام، وذلك باعتبار أنه أخفى حاله وأظهر غيره بهدف تحقيق بعض المصالح العالية التي تصب في خدمة دعوة أبى الأنبياء عليه السلام إلى

التوحيد ونبذ الشرك، مثل تكسير الأصنام وتحطيمها، وليس في قوله: (إني سقيم) أدنى كذب، لأنه وري عما سيؤول إليه حاله مستقبلاً، بمعنى أنه سيسقم بالموت، فتكون تقيته عليه السلام في موضوع لا في حكم حتى يتأمل فيها. ومن هنا كانت كلمة أهل البيت عليهم السلام قاطعة في صدق إبراهيم عليه السلام في تقيته. ولكن أبي البخاري إلا أن يكذب إبراهيم عليه السلام، فقد أخرج في صحيحه من طريقين عن أبي هريرة نفسه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: لم يكذب إبراهيم إلا- ثلاثاً وفي لفظ آخر: لم يكذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات [١٦١]. ولم يكتف البخاري بهذا، بل أخرج بسنده عن أبي هريرة نفسه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: (.. إن الله يجمع يوم القيامة الأولين والآخرين في صعيد واحد... فيأتون إبراهيم فيقولون: أنت نبي الله وخليه من الأرض إشفع لنا إلى ربك، فيقول - فذكر كذباته -: نفسي، نفسي، اذهبوا إلى موسى). [صفحة ٧٥] ثم قال البخاري: (تابعه أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) [١٦٢]!! أقول: معاذ الله أن نصدق بهذه الأكاذيب وإن قالوا بوثاقه رواها، وكيف لا نكذبهم وقد رموا من قدر رفع الله محله، وأرسله من خلقه رحمة للعالمين وحجة للمجتهدين؟ وفي هذا الصدد قال الفخر الرازي في تفسيره عن خبر أبي هريرة: (ما كذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات) قال: (قلت لبعضهم: هذا الحديث لا ينبغي أن يقبل، لأن نسبة الكذب إلى إبراهيم عليه السلام لا تجوز، وقال ذلك الرجل: فكيف يحكم بكذب الرواة العدل؟ فقلت: لما وقع التعارض بين نسبة الكذب إلى الراوي وبين نسبه إلى الخليل عليه السلام، كان من المعلوم بالضرورة أن نسبه إلى الراوي أولى) [١٦٣].

الإحاديث الدالة على أن التقية من الدين

دلت جملة من الأحاديث المروية عن أهل البيت عليهم السلام بأن التقية من دين الله عز وجل ومن الإيمان وأن من يتركها في موارد وجوبها فهو غير مكتمل التفقه في الدين، من ذلك: ١ - عن أبي عمر الأعجمي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يا أبا عمر، إن تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقيه له [١٦٤]. وهذا الحديث لا شك فيه، فهو ناظر من جهة إلى كثرة ما يبتل به المؤمن في دينه ولا يخرج من ذلك إلا بالتقية خصوصاً إذا كان في مجتمع يسود أهله الباطل. [صفحة ٧٦] ومن جهة أخرى إلى قلّة أنصار الحق وكثرة أديعاء الباطل حتى لكأن الحق عشر، والباطل تسعة أعشار، وعليه فلا بد لأهل الحق من مماشاة أهل الباطل في حال ظهور دولتهم ليسلموا من بطشهم. على أن وصف الحق بالقلّة والباطل بالكثرة وكذلك أهلها صرح به القرآن الكريم في أكثر من آية، كقوله تعالى: (وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين) [١٦٥] وقوله تعالى: (إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم) [١٦٦]. كما أن الحديث لا يدل على نفى الدين عمن لا يتقى بل يدل بقرينة أحاديث أخر أنه غير مكتمل التفقه، بل ليس فقيهاً في دينه، وهكذا في فهم نظائره الأخر. ومما يدل عليه ما رواه عبد الله بن عطاء قال: قلت لأبي جعفر الباقر عليه السلام: رجلان من أهل الكوفة أحداً، فقيل لأحدهما: أبرأ من أمير المؤمنين، فبرئ واحد منهما وأبى الآخر، فخلى سبيل الذي برئ وقتل الآخر؟ فقال عليه السلام: أما الذي برئ فرجل فقيه في دينه، وأما الذي لم يبرأ فرجل تعجل إلى الجنة [١٦٧]. هذا، ولا يمنع أن يكون الحديث دالاً أيضاً على سلب الإيمان والدين حقيقته ممن لا يتقى في موارد وجوب التقية عليه، كما لو أكره مثلاً على أن يعطى مبلغاً زهيداً، وإلا عرض نفسه إلى القتل، فامتنع حتى قتل، فهذا لا شك أنه من إلقاء النفس بالتهلكة، وقد مر تصريح علماء العامة بأن مصير [صفحة ٧٧] مثل هذا يكون في جهنم، ومن غير المعقول أن تكون جهنم مأوى المؤمن المتدين، بل هي مأوى الكافرين والمنافقين وأمثالهم. ونظير هذا الحديث: ٢ - عن معمر بن خلاد، عن أبي الحسن عليه السلام قال: قال أبو جعفر عليه السلام: التقية من ديني ودين آبائي، ولا إيمان لمن لا تقيه له [١٦٨]. ٣ - عن أبان بن عثمان عن الإمام الصادق عليه السلام قال: لا دين لمن لا تقيه له، ولا إيمان لمن لا ورع له [١٦٩]. ٤ - عن عبد الله بن أبي يعفور، عن الإمام الصادق عليه السلام قال: اتقوا على دينكم فاحجوه بالتقية، فإنه لا إيمان لمن لا تقيه له [١٧٠].

الإحاديث الواردة في بيان أهمية التقية

وصفت التقية في جملة من الأحاديث بأنها ترس المؤمن، وحرزه، وجنته، وإنها حصنه الحصين ونحو هذه العبارات الكاشفة عن أهمية التقية. وربما قد يستفاد من ذلك الوصف والتشبيه وجوبها في موارد الخوف أحيانا، فكما أن استتار المؤمن - في سوح الوغى - بالترس من ضرب السيوف وطعن الرماح قد يكون واجبا أحيانا، فكذلك استتاره بالتقية في موارد الخوف لحفظ النفس من التلف، ومن هذه الأحاديث: ١ - عن عبد الله بن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: التقية ترس المؤمن، والتقية حرز المؤمن [١٧١].

٢ - عن محمد بن مروان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان أبي عليه السلام [صفحة ٧٨] يقول: وأي شيء أقر لعيني من التقية؟ إن التقية جنة المؤمن [١٧٢]. ٣ - وعن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال للمفضل: إذا عملت بالتقية لم يقدروا في ذلك على حيلة، وهو الحصن الحصين وصار بينك وبين أعداء الله سدا لا يستطيعون له نقبا [١٧٣]. رابعا: الأحاديث الدالة على عدم جواز ترك التقية عند وجوبها: ١ - من مسائل داود الصرمي للإمام الجواد عليه السلام قال: قال لي: يا داود، لو قلت إن تارك التقية كتارك الصلاة لكنت صادقا [١٧٤]. ٢ - أورد الشيخ الطوسي في أماليه بسنده عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: ليس منا من لم يلزم التقية ويصوننا عن سفلة الرعية [١٧٥]. ٣ - وعن أمير المؤمنين عليه السلام: التقية من أفضل أعمال المؤمنين بها نفسه وإخوانه عن الفاجرين [١٧٦].

الاحاديث الدالة على أن التقية في كل ضرورة، و أنها تقدر بقدرها و تحرم مع عدمها، مع بعض مستثنائها

١ - ما رواه زرارة عن الإمام الباقر عليه السلام قال: التقية في كل ضرورة [صفحة ٧٩] وصاحبها أعلم بها حين تنزل به [١٧٧]. ٢ - وعن إسماعيل الجعفي، ومعمربن يحيى بن سام، ومحمد بن مسلم، وزرارة كلهم قالوا: (سمعنا أبا جعفر عليه السلام يقول: التقية في كل شيء يضطر إليه ابن آدم فقد أحله الله له) [١٧٨]. ٣ - وعن أبي عمر الأعجمي، عن الصادق عليه السلام أنه قال:.... والتقية في كل شيء إلا في النبيذ والمسح على الخفين [١٧٩]. ٤ - وفي مضمرة زرارة، قال: (قلت له: في مسح الخفين تقيه؟ فقال: ثلاثة لا أتقى فيهن أحدا: شرب المسكر، ومسح الخفين، ومتعة الحج) [١٨٠]. . وأورده الصدوق بلفظ: (وقال العالم عليه السلام) [١٨١] ولا أثر لهذا الإضمار والوصف في تحديد اسم القائل على حجية الخبر، لأن قرينه (عليه السلام) كافية في تعيين كونه من الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، وهو في المورد المذكور مردد بين الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام. هذا، وقد حمل زرارة المنع عن استخدام التقية في المسكر، ومسح الخفين، ومتعة الحج على شخص الإمام عليه السلام، لأنه قال في ذيل الحديث برواية الكافي: (ولم يقل الواجب عليكم أن لا تتقوا فيهن أحدا)، فلاحظ. [صفحة ٨٠] وقد يكون السبب أن هذه الأمور الثلاثة مما هي معلومة جدا من مذهبه عليه السلام، وإن التقية فيها لا تجدى نفعاً لأن كل من عاصر الإمام الصادق عليه السلام يعلم رأيه في هذه الثلاثة، فلا حاجة لأن يتقى فيهن أحدا. ٥ - وفي حديث آخر بالغ الأهمية مع علو إسناده وصحته، عن مسعدة ابن صدقة قال: (سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول وسئل عن إيمان من يلزمنا حقه وإخوته كيف هو وبما يثبت وبما يبطل؟ فقال عليه السلام: إن الإيمان قد يتخذ على وجهين: أما أحدهما: فهو الذي يظهر لك من صاحبك، فإذا ظهر لك منه مثل الذي تقول به أنت، حقت ولايته وأخوته إلا أن يجى منه نقض للذي وصف من نفسه وأظهره لك، فإن جاء منه ما تستدل به على نقض الذي أظهر لك، خرج عندك مما وصف لك وأظهر، وكان لما أظهر لك ناقضا إلا أن يدعى أنه إنما عمل ذلك تقيه، ومع ذلك ينظر فيه: فإن كان ليس مما يمكن أن تكون التقية في مثله، لم يقبل منه ذلك، لأن للتقية مواضع، من أزالها عن مواضعها لم تستقم له. وتفسير ما يتقى مثل أن يكون قوم سوء ظاهر حكمهم وفعلهم على غير حكم الحق وفعله، فكل شيء يعمل المؤمن بينهم لمكان التقيه مما لا يؤدي إلى الفساد في الدين فإنه جائز [١٨٢].

الاحاديث الدالة على حرمة استخدام التقيه في الدماء

١ - عن محمد بن مسلم، عن الإمام الباقر عليه السلام قال: إنما جعلت التقيه ليحقن بها الدم، فإذا بلغ الدم فليس تقيه [١٨٣]. [صفحة

[٨١] ٢ - وعن أبي حمزة الثمالي، عن الإمام الصادق عليه السلام: ... إنما جعلت التقية ليحقن بها الدم، فإذا بلغت التقية الدم فلا تقية [١٨٤]. وجدير بالذكر، إن بعض فقهاء العامة جوز التقية في الدماء وهتك الأعراض كما سيوافيك مفصلاً في محله من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

الاحاديث المبينة لحكم التقية في بعض الموارد

اشاره

ونذكر من هذه الموارد ما يأتي:

ما دل على مخالطة أهل الباطل و مداراتهم بالتقية

أ - عن إسماعيل بن جابر، وإسماعيل بن مخلد السراج، كلاهما عن الإمام الصادق عليه السلام، في رسالته الى أصحابه: وعليكم بمجالمة أهل الباطل، تحملوا الضيم منهم، وإياكم ومماظمتهم، دينوا فيما بينكم وبينهم إذا أنتم جالستموهم وخالطتموهم ونازعتموهم الكلام، فإنه لا بد لكم من مجالستهم ومخالطتهم ومنازعتهم الكلام بالتقية التي أمركم الله أن تأخذوا بها فيما بينكم وبينهم.. [١٨٥].

ب - وعن هشام الكندي، عن الإمام الصادق عليه السلام، قال: إياكم أن تعملوا عملاً يعيرونا به، فإن ولد السوء يعير والده بعمله، كونوا لمن انقطعتم إليه زينا ولا تكونوا عليه شينا، صلوا في عشائهم، وعودوا مرضاهم، واشهدوا جنازتهم، ولا يسبقونكم إلى شئ من الخير فأنتم أولى به منهم، والله ما عبد الله بشئ أحب إليه من الخبء. [صفحة ٨٢] قلت: وما الخبء؟ قال: التقية [١٨٦]. ج - وعن أبي بصير قال: قال أبو جعفر عليه السلام: خالطوهم بالبرانية، وخالفوهم بالجوانية إذا كانت الإمرة صبيانية [١٨٧]. وقد مر هذا المعنى أيضاً في رواية الشيخ المفيد في أماليه بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: خالطوا الناس بألستكم وأجسادكم، وزايلوهم بقلوبكم وأعمالكم. كما مر أيضاً ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كتب العامة، أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: كيف أنتم في قوم مرجت عهودهم وأماناتهم وصاروا حثالة؟ وشبك بين أصابعه، قالوا: كيف نصنع؟ قال: اصبروا وخالطوا الناس بأخلاقهم، وخالفوهم في أعمالهم [١٨٨]. وقد مر في حديث مسعدة بن صدقة عن الإمام الصادق عليه السلام ما يدل عليه. وبالجملة، فإن مخالطة أهل الباطل عند غلبتهم ضرورة لا بد منها وقد نهجها من قبل مؤمن آل فرعون وأصحاب الكهف كما مر في الأدلة القرآنية، فراجع.

ما دل على عدم الحنث والكفارة على من حلف تقية

ويدل عليه ما رواه الأعمش، عن الإمام الصادق عليه السلام قال: ... واستعمال التقية في دار التقية واجب، ولا حنث ولا كفارة على من [صفحة ٨٣] حلف تقية يدفع بذلك ظلماً عن نفسه [١٨٩]. أقول: سيأتي إن شاء الله تعالى جواز الحلف تقية عند العامة ولا أثر يترتب عليه عندهم.

ما دل على حكم التقية في شرب الخمر

عن درست بن منصور، قال: (كنت عند أبي الحسن موسى عليه السلام، وعنده الكمية بن زيد، فقال للكميت: أنت الذي تقول: فالآن صرت إلى أمية - والأمور لها مصائر؟ قال: قلت ذاك، والله ما رجعت عن إيماني، وإنني لكم لموال، ولعدوكم لقال، ولكني قلته على التقية. قال: أما لئن قلت ذلك، إن التقية تجوز في شرب الخمر [١٩٠]. وقد فسر هذا الحديث عند بعضهم بعدم جواز التقية في شرب الخمر، بتقريب: إن الإمام عليه السلام لم يقتنع بعذر الكمية، وأجابه: بأن باب التقية لو كان واسعاً بهذه السعة لجازت التقية حتى في شرب الخمر! ومعنى هذا أنه لا تجوز التقية فيه [١٩١]. ولكن في هذا التفسير تأمل، لأن اللام في قوله عليه السلام (لئن قلت هذا...) هي اللام الموطئة للقسم و (إن) شرطية، وجواب الشرط محذوف يمكن تقديره بالإباحة أي: والله لئن قلت ذلك فهو مباح لك أن تقول مثل هذا القول الباطل المحرم كما أبيض شرب الخمر تقية على عظمة حرمة. [صفحة ٨٤] وبهذا تكون جملة: (إن التقية تجوز في شرب الخمر) جملة ابتدائية لا صلة لها بجواب الشرط، ويدل عليه عدم اقترانها بالربط. وأما لو وجد الربط، لكان جواب القسم الذي سد مسد جواب الشرط هو (فإن التقية تجوز في شرب الخمر) وعندها سيكون المعنى على طبق التفسير المتقدم. والحق: إن مسألة تحريم التقية في شرب الخمر وإن لم تثبت بهذه الرواية، لإمكان الخدش في دلالتها، إلا- أنه يمكن الاستدلال بروايات أخر على التحريم. كرواية الصدوق في (الخصال) في حديث الأربعمائه، بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: ليس في شرب المسكر والمسح على الخفين تقية. ورواية (دعائم الإسلام) عن الإمام الصادق عليه السلام قال: التقية ديني ودين آبائي إلا في ثلاث: في شرب المسكر، والمسح على الخفين، وترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم. وفي (فقه الإمام الرضا عليه السلام)، عن العالم عليه السلام: ولا تقية في شرب الخمر، ولا- المسح على الخفين، ولا- تمسح على جوربك إلا من عدو أو تلج تخاف على رجليك. وفي (الهداية) للصدوق: ولا تقية في ثلاث أشياء: شرب المسكر، والمسح على الخفين، وتمعن الحج [١٩٢]، والمعروف أن فتاوى الصدوق في سائر كتبه منتزعة من نصوص الأخبار. ومن كل ما تقدم يعلم عدم صحة تأويل زرارة المتقدم، لعدم تقييد [صفحة ٨٥] النهي في هذه الأخبار بشخص المعصوم عليه السلام. هذا فيما إذا كان الإكراه على شرب الخمر بما دون القتل، وأما مع القتل فلا شك في جوازه عندهم.

ما دل على جواز إظهار كلمة الكفر تقية

وقد مر ما يدل عليها في الدليل القرآني، وأما من الحديث فيدل عليه ما رواه مسعدة بن صدقة عن الإمام الصادق عليه السلام في حديث طويل ذكر فيه قصة عمار بن ياسر وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمار: يا عمار، إن عادوا فعد [١٩٣].

ما دل على جواز التقية في الوضوء البدعي

ويدل عليه ما أخرجه العياشي بسنده عن صفوان، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في غسل اليدين، قال: (قلت له: يرد الشعر؟ فقال عليه السلام: إن كان عنده آخر فعل وإلا فلا) [١٩٤]. والمراد ب (الأخر) هو من يتقى شره، وأما رد الشعر، فهو كناية لطيفة عن الوضوء البدعي المنكوس، لأن رد الشعر من لوازمه. أقول: لا يخفى على الفطن ما في هذا الحديث من دلالة واضحة على إنشائه تقية فضلا عن كونه في التقية، إذ كان السائل فيه لبقا وحذرا فجاء بالكناية المعبرة عن مراده، كما كان الإمام عليه السلام حذرا في جوابه إذ جاء تجويز الوضوء المنكوس تقية بلفظ متسق مع طبيعة السؤال من غير تصريح، وهذا يكشف عن كون السؤال والجواب كانا في محضر من يتقى شره. [صفحة ٨٦]

الإجماع و دليل العقل

الإجماع

إشاره

يعتبر الإجماع - فى أصح أقوال المسلمين - أداة كاشفة عن وجود دليل متين وقويم كآية من كتاب الله عز وجل أو حديث شريف ينطق بالحكم المجمع عليه، وإن اعتبره فريق منهم دليلاً قائماً بنفسه تماماً كالكتاب والسنة، وهو بهذا المعنى يستحيل فى حقه الخطأ ويكون معصوماً كعصمة الكتاب والسنة المطهرة، وأن من رد عليه هو كمن رد قول الله عز وجل وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وآله وسلم. ومع هذا فلم يختلف اثنان من المسلمين فى أن أهم مصادر التشريع فى الإسلام هما: القرآن الكريم، والسنة المطهرة القطعية، وأنه لا يوجد مصدر تشريعى آخر يبلغ شأنهما فى الحجية. والحق، أن ما تقدم من أدلة التقية يغنى عما سواه، خصوصاً مع اتفاق المفسرين والمحدثين على عدم وجود النسخ لتلك الأدلة، مع انعدام الشك فى ما دلت عليه من جواز التقية عند الخوف الشخصى أو النوعى، ولهذا لم يناقش أحد منهم فى ذلك، وعليه سيكون الحديث عن الإجماع على مشروعية التقية حديثاً زائداً عند من لا يراه دليلاً مستقلاً وقائماً بنفسه. ولهذا سنكتفى بقول من يراه دليلاً مستقلاً كالكتاب والسنة، إذ سيكون ذلك أبلغ فى دحض حجة كون التقية نفاقاً كما يزعم بعض أتباع القول باستقلالية الإجماع الذى ادعاه غير واحد من علماء العامة كما يفهم من [صفحة ٨٧] أقوالهم وإليك نموذجاً منها:

ما قاله الجصاص الحنفى

١ - قال أبو بكر الجصاص الحنفى (ت / ٣٧٠ هـ): (ومن امتنع من المباح كان قاتلاً نفسه متلفاً لها عند جميع أهل العلم) [١٩٥].

ما قاله ابن العربى المالكى

٢ - ابن العربى المالكى (ت / ٥٤٣ هـ) ذكر فى كلامه عن حديث الرفع - كما مر - اتفاق العلماء على صحته معناه، وأنهم حملوا فروع الشريعة عليه وهذا يكشف عن إجماعهم على أن ما استكره عليه الإنسان فهو له، وهذا هو معنى التقية [١٩٦].

ما قاله المقدسى الحنبلى

٣ - عبد الرحمن المقدسى الحنبلى (ت / ٦٢٤ هـ) قال: (أجمع العلماء على إباحة الأكل من الميتة للمضطر وكذلك سائر المحرمات التى لا تزيل العقل) [١٩٧]. والإكراه داخل فى المفهوم العام للضرورة كما سبق التأكيد عليه، كما أن الاضطرار إلى أكل الميتة كما قد يكون بسبب المخمصة، فقد يكون بسبب الإكراه من ظالم أيضاً.

ما قاله القرطبى المالكى

٤ - القرطبى المالكى (ت / ٦٧١ هـ) قال: (أجمع أهل العلم على أن من أكره على الكفر حتى خشى على نفسه القتل أنه لا إثم عليه إن كفر وقلبه مطمئن بالإيمان) [١٩٨].

ما قاله ابن كثير الشافعى

٥ - ابن كثير الشافعى (ت / ٧٧٤ هـ) قال: (اتفق العلماء على أن المكروه [صفحة ٨٨] على الكفر يجوز له أن يوالى أيضا لمهجته، ويجوز له أن يأبى) [١٩٩].

ما قاله ابن حجر العسقلانى الشافعى

٦ - ابن حجر العسقلانى الشافعى (ت / ٨٥٢ هـ) قال: (قال ابن بطلال - تبع لابن المنذر -: أجمعوا على أن من أكره على الكفر حتى خشى على نفسه القتل فكفر وقلبه مطمئن بالإيمان، أنه لا يحكم عليه بالكفر) [٢٠٠].

ما قاله الشوكانى

٧ - الشوكانى (ت / ١٢٥٠ هـ) قال: (أجمع أهل العلم على أن من أكره على الكفر حتى خشى على نفسه القتل، إنه لا إثم عليه إن كفر وقلبه مطمئن بالإيمان، ولا تبين منه زوجته، ولا يحكم عليه بالكفر) [٢٠١].

ما قاله جمال الدين القاسمى

٨ - جمال الدين القاسمى الشامى (ت / ١٣٣٢ هـ) قال: (ومن هذه الآيئة: (إلا أن تتقوا منهم تقاة) استنبط الأئمة مشروعية التقية عند الخوف، وقد نقل الإجماع على جوازها عند ذلك الإمام مرتضى اليمانى) [٢٠٢].

الدليل العقلى**إشاره**

وأما عن الدليل العقلى، فالواقع إنه لم يكن للعقل البشرى صلاحية الاستقلال بالحكم عند جميع المسلمين بما فى ذلك المعتزلة، إذ لم يثبت عنهم اعتبار العقل حاكما فى المقام وتقديمه على حكم الشرع [٢٠٣]، [صفحة ٨٩] والصحيح من الأقوال: إنه الطريق الموصل إلى العلم القطعى، والسبيل إلى معرفه حجية القرآن ودلائل الأخبار [٢٠٤]. فالعقول وإن كان لها قابلية الإدراك، إلا أن إدراكها يتناول الكليات ولا يتعدى إلى الجزئيات والفروع التى تحتاج إلى نص خاص بها، وهذا لا يمنع من أن يدرك العقل السليم خصائص كثيرة فى تفسير النصوص بشرط أن لا يكون خاضعا لتأثيرات أخرى تصده عن الوصول إلى الواقع، كما لو ناقش فى الأوليات والبديهيات ولم يفرق بين قبح الظلم وحسن العدل مثلا. كما لا يمنع أيضا من أن يستقل ببعض الأحكام، إذ لو عزل العقل عن الحكم لهدم أساس الشريعة، غير أنه لا يتعرض للتفاصيل والأشياء الخارجية ولا يتخذ منها موضوعات لأحكامه، وإنما يحكم بأمر كلية عامة كما مر. فهو مثلا لا يحكم بوجوب الصوم والصلاة، وإنما يحكم بإطاعة الشارع المقدس وامتنال أوامره التى منها الأمر بالصوم والصلاة. وهو لا يتعرض للبيع والإجارة والزواج والطلاق، بل يقر كل ما يصلح الجميع ويحفظ النظام العام. وهو لا يحلل هذا أو يحرم ذاك، وإنما يحكم بقبح العقاب بلا بيان، وبوجوب دفع الضرر عن النفس، وبحرمه إدخاله على الغير. فالعقل له القدرة فى أن يحكم بهذه الكليات العامة وما إليها حكما [صفحة ٩٠] مستقلا، حتى وإن لم يرد فيها نص شرعى، ونحن نكتشفها ونطبقها على مواردها دون أية واسطة. وأما ما جاء فى لسان الشارع من الأحكام فى الموارد التى استقل العقل بها فمحمول على الإرشاد والتأكيد

لحكم العقل، لا على التأسيس والتجديد، ومن هذه الموارد:

حكم العقل بالاحتياط

كما لو كان لديك إناء: أحدهما طاهر، والآخر نجس، ولم تستطع التمييز بينهما، أو تيقنت أنه قد فاتك فرض العشاء أو المغرب ولم تميز أحدهما. ففي مثل هذا الحال يحكم العقل بوجوب الاحتياط باجتنب الإناثين في المثال الأول، وبأداء الصلاتين في المثال الثاني. ولهذا اشتهر عن الفقهاء قولهم: (العلم باشتغال الذمة يستدعي العلم بفراغها).

حكم العقل البراءة

كما لو كانت هناك قضية لدى الفقيه لا يعرف حكمها هل هو الفعل أو الترك؟ بعد أن استفرغ ما في وسعه للبحث عنها في جميع أدلة الأحكام، ومع هذا لم يجد شيئاً في خصوص تلك القضية. فهنا يلجأ الفقيه إلى العقل الذي يحكم في مثل هذه الحالة التي لم يصل بها بيان من الشارع بقبح العقاب بلا بيان، وبناء على هذه القاعدة العقلية يحكم الفقيه بجواز الأمرين: الفعل والترك. ومن هنا يتضح أن الفرق بين الاحتياط والبراءة العقلين، هو أن مورد الاحتياط هو الشك في المكلف به بعد العلم بوجود التكليف، ومورد البراءة هو الشك في أصل وجود التكليف.

حكم العقل بدفع الضرر

قسم الفقهاء الضرر على قسمين، وهما: الضرر الدنيوي كالمتمتع بالنفس والعرض والمال، والضرر الأخروي كالعقاب على مخالفة الشارع. [صفحة ٩١] والواقع، إن وجوب دفع الضرر لا ينكره إلا الجاهل الغبي، لأنه من أحكام الفطرة التي فطرت عليها النفوس، ومن ينكر ذلك فهو أقل رتبة من الحيوانات التي تعرف ذلك بفطرتها، ألا ترى أنها تنفر من الضرر وتسعى إلى النفع بفطرتها دون توسط حكم العقل بالحسن والقبح؟ إن هذه القاعدة قاعدة التحسين والتقبيح العقلين اعتنى بها المتكلمون كثيراً، وأما علماء الأصول فهم وإن لم يخصصوا لها باباً مستقلاً، إلا أنهم تكلموا عنها استطراداً في مباحث الظن والاحتياط والبراءة، وتتلخص أقوالهم بأن الضرر إما أن يكون دنيوياً، أو أخروياً، وكل منهما إما أن يكون معلوم الوقوع أو مظنوناً أو محتملاً. أما الضرر المعلوم، فإن العقل يحكم بوجوب دفعه مهما كان نوعه. وأما المظنون والمحتمل، فإن كان أخروياً، وكان ناشئاً عن العلم بوجود التكليف والشك في المكلف به، فهو واجب الدفع، لأنه يعود إلى وجوب الإطاعة فيدخل في باب الاحتياط. وإن كان الخوف من الضرر الأخروي ناشئاً من الشك في أصل وجود التكليف، فالعقل لا يحكم بوجوب الدفع، لوجود المؤمن العقلي وهو قاعدة (قبح العقاب بلا بيان) أي: إن عدم البيان أمان من العقاب، كما في قوله تعالى: (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) [٢٠٥] زيادة على حديث الرفع المشهور كما تقدم، وحديث السعة في الكافي عن أمير المؤمنين عليه السلام، أنه قال: ... هم في سعة حتى يعلموا [٢٠٦] وقول الإمام الصادق عليه السلام: [صفحة ٩٢] كل شئ مطلق حتى يرد فيه نهى [٢٠٧]، وقوله عليه السلام: كل شئ مطلق حتى يرد فيه نص [٢٠٨]، وهذا يعني دخوله في باب البراءة. أما الضرر الدنيوي المظنون والمحتمل، فإن العقل يحكم بوجوب دفعه ولا فرق بينه وبين الضرر المعلوم من هذه الجهة، لأن الإقدام على ما لا يؤمن معه الضرر قبيح عقلاً. فأى منا مثلاً إذا تردد عنده سائل موجود في إناء بين كونه سما أو ماء ولا يحكم عقله بوجوب اجتناب ذلك السائل؟ والخلاصة: إن الضرر الدنيوي يحكم العقل بوجوب الابتعاد عنه معلوماً كان أو مظنوناً أو محتملاً [٢٠٩]. وواضح أن الاستدلال بالعقل على مشروعية التقية، إنما هو من جهة حرص العاقل على حفظ نفسه من التلف، بل ومن كل ما يهدد كيانه بالخطر، أو يعرض شرفه إلى الانتهاك، أو أمواله إلى الضياع. والتقية ما هي إلا وسيلة وقائية لحفظ هذه الأمور وصيانتها عندما

يستوجب الأمر ذلك، على أن لا يؤدي استخدامها إلى فساد فى الدين أو المجتمع كما لو أبيضحت فى الدماء مثلا. [صفحة ٩٣]

اقسام التقية و أهميتها والفرق بينها وبين النفاق

اقسام التقية

اشاره

للتقية أقسام متعددة باعتبارات وحيثيات مختلفة، ولهذا سوف نتناول تلك الأقسام بثلاثة اعتبارات، وهى: أولا: باعتبار الحكم. ثانيا: باعتبار الأركان. ثالثا: باعتبار الأهداف والغايات. وجدير بالذكر هو ما اعتاده الفقهاء فى بحث التقية - بلحاظ حكمها - من تناولهم لها تارة: باعتبار حكمها التكليفى، وأخرى باعتبار حكمها الوضعى، ونظرا لتعلق الأول منهما بأقسام التقية دون الثانى المختص ببيان ما يترتب عليه من الصحة والبطلان، لذا سيكون الحديث عن تلك الأقسام - باعتبار الحكم - تحت عنوان: [صفحة ٩٤]

اقسام التقية باعتبار حكمها التكليفى

اشاره

تقسم التقية - بهذا الاعتبار - على خمسة أقسام، وهى:

التقية الواجبة

وهى ما كانت لدفع ضرر واجب فعلا، متوجه إلى نفس المتقى، أو عرضه، أو ماله، أو إخوانه المؤمنين، بحيث يكون الضرر جسيما، ودفعه بالتقية - التى لا- تؤدي إلى فساد فى الدين أو المجتمع - ممكنا، وإنه لا يمكن دفع ذلك الضرر إلا بالتقية. ومن أمثلة ذلك إفتار الصائم فى اليوم الأخير من شهر رمضان إذا ما أعلن أنه عيد من قبل قضاء الحاكم الجائر استنادا إلى شهادة من لا تقبل شهادته مع عدم ثبوت رؤية هلال شوال، وبشرط أن يكون الصائم تحت نظر الظالم أو رعيته، وأنه يعلم أو يظن بأنه إذا ما استمر بصيامه لحقه ضرر لا يطاق عادة. فهنا يجب عليه الإفطار تقيه على أن يقضى ذلك اليوم مستقبلا، ومثل ذلك إفطاره تقيه فى يوم شك وهو عالم بأنه من شهر رمضان. وقد حصل هذا فعلا للإمام الصادق عليه السلام مع أبى العباس السفاح أول ملوك بنى العباس [٢١٠]. ومنه أيضا التظاهر أمام الظالم عند سؤاله إياه عن شخص مؤمن يريد قتله، بمظهر من لا يعرفه وإن كان صديقه، حتى وإن تطلب الأمر أن يحلف بالله على عدم معرفته شخص ذلك المؤمن، وجب عليه الحلف تقيه لأجل إنقاذ أخيه المؤمن من القتل. وقد مر ما يدل عليه فى أحاديث [صفحة ٩٥] أهل البيت عليهم السلام.

التقية المستحبة

وهى ما كان تركها مفضيا إلى الضرر تدريجيا، ويكون استعمالها موجبا للتحرز من الضرر ولو مستقبلا. ومن أمثلتها ما مر من أحاديث المدارة والمعاشرة، ومخالفة الناس بأخلاقهم ومخالفتهم بأعمالهم، بحيث يؤدي ترك ذلك إلى المباينة المؤدية إلى العداوة التى تترتب عليها الأضرار لاحقا، ولا يمكنه الانتقال بعيدا عنهم، ولا مقاومتهم.

التقية المباحة

وهي ما كان فيها التحرز من الضرر مساويا لعدم التحرز منه في نظر الشارع المقدس، لكون المصلحة المترتبة على استخدام التقية أو تركها متساويتين كما في إظهار كلمة الكفر إذا كان الإكراه عليه بالقتل، فإن في فعل التقية - هنا - مصلحة وهي النجاة من القتل، وفي تركها مصلحة أيضا وهي إعلاء كلمة الإسلام. ولا يخفى أن هذا يكون في حالة كون المتقى ليس قدوة للمسلمين، وأما القدوة فعليه أن يوطن نفسه للقتل كما فعل حجر بن عدى، ورشيد الهجري، وميثم التمار رضوان الله تعالى عليهم، لأن ما يباح لعامة الناس لا يباح - في مثل هذا الحال - لقدوتهم، وسيأتي بعض التوضيح لهذا في قسم التقية المحرمة أيضا، مع التأكيد هنا على أن القدوة الذي يعلم بأن المصلحة المترتبة على بقاءه لخدمة الإسلام أعلى من مصلحة إعلاء كلمته عند الامتناع عن التقية، فله أن يتقى لتفاوت المصلحتين، والظاهر [صفحة ٩٦] أن ما فعله عمار بن ياسر وأصحابه من هذا القبيل، لحاجة الإسلام العزيز في ذلك الظرف إلى المؤمنين أكثر من أى شئ آخر. والخاصة: إن مسألة جواز التلفظ بكلمة الكفر والقلب مطمئن بالإيمان يلاحظ فيها جملة من الأمور، وتكون بحسب الأزمان والأشخاص والظروف، ولا يمكن حملها على الجميع مطلقا وبلا قيد وإن كان فيهم من فيهم. ويؤيد هذا بعض المواقف البطولية التي سجلها التاريخ بأحرف من نور، نظير امتناع الصفوة من استخدام التقية في سب أمير المؤمنين عليه السلام بعد أن أكرههم الباغي اللقيط عليها، وقدموا أنفسهم قرابين من أجل إعلاء كلمة الحق.

التقية المحرمة

إشاره

وهي ما ترتب على تركها مصلحة عظيمة، وعلى فعلها مفسدة جسيمة. والواقع أن هذا القسم يعد من أهم أقسام التقية بلحاظ حكمها، لما فيه من خطورة، وزيادة على تشويه مفهوم التقية بهذا القسم من لدن بعض الجهلاء والمتعصبين، وذلك بتعميمه على سائر موارد الأقسام الأخرى، ولعل بعضهم يخفف من غلوائه فيزعم صحتها في غير موارد حرمتها إلا أنه يفترى على الشيعة الإمامية، فيزعم أنهم يجوزون التقية في كل شئ حتى في ارتكاب الجرائم والموبقات كما نجده صريحا في الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة [٢١١] متناسين بذلك ما أباحه [صفحة ٩٧] أعلامهم من ارتكاب أشنع الموبقات تحت ستار التقية، كسفك الدماء وهتك الأعراس وما جرى مجراهما، كما سيوافيك في الفصل الأخير من فصول هذا البحث. هذا في الوقت الذي صرح فيه فقهاء وعلماء الشيعة الإمامية بحرمه التقية في كثير من الموارد، ومن جملتها ما ألصقته بها زورا الموسوعة المذكورة، ولهذا سوف نبين بعض تلك الموارد مع إعطاء قاعدة كلية لمعرفة ما هو محرم من التقية عند الشيعة الإمامية، كالاتي:

من موارد التقية المحرمة عند الشيعة الإمامية

التقية في الدماء

إن قتل المؤمن في مورد لا يستحق فيه القتل حرام بلا كلام، والتقية في ذلك باطله وعلى المتقى القصاص، لأن المؤمنين تكافأ دماؤهم، ووجوب حفظ دم أحدهم لا يوجب جعل دم الآخر منهم هدرا، إذ سيؤدى ذلك إلى نقض الغرض الذي شرعت التقية لأجله، وهو حقن دماء المؤمنين وصيانة أنفسهم، وقد مر ما يدل على ذلك في أحاديث أهل البيت عليهم السلام.

التقية في الإفناء

إشاره

يحرّم إفتاء المجتهد بحرمه ما ليس بحرام بذريعة التقيه، خصوصا إذا كان ذلك المجتهد ممن يتبعه عموم الناس، وإنه لا يستطيع الرجوع عن فتياه طيلة حياته، بحيث تبقى فتياه محل ابتلاء العموم ومورد عملهم. فهنا يجب الفرار من التقيه بأى وجه، حتى ولو أدى تركها إلى قتله. هذا، وقد يشبه بما صدر عن أهل البيت عليهم السلام ما هو بخلاف الحكم الواقعى عند ضغط التقيه، فيدعى أن فقهاء الشيعة تجوز الإفتاء المخالف [صفحة ٩٨] للحق تقيه! وليس الأمر كذلك، لأن أهل البيت عليهم السلام كانوا حريصين جدا على بيان الحكم الواقعى لأصحابهم، وتفهم شيعتهم ومن يطمنون إليه من عامة المسلمين بحقيقه الأمر وواقعه، وإنما اقتصروا فى إصدار ما هو بخلاف الحكم الواقعى على حالات معينه كانت فيها عيون السلطه تتربص بهم عليهم السلام وبشيعتهم الدوائر، ولناخذ مثالين على ذلك، وقس عليهما ما سواهما، وهما: المثال الاول: الإفتاء بحليه ما قتل البازى والصقر عن أبان بن تغلب، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان أبى عليه السلام يفتى فى زمن بنى أميه أن ما قتل البازى والصقر فهو حلال، وكان يتقيهم، وأنا لا أتقيهم، وهو حرام ما قتل [٢١٢]. ونظير هذا الحديث ما رواه الحلبي، عن الإمام الصادق عليه السلام: أنه قال: كان أبى عليه السلام يفتى، وكان يتقى، ونحن نخاف فى صيد البزاة والصقور، وأما الآن فإننا لا نخاف ولا نحل صيدها إلا أن ندرى ذكاته، فإنه فى كتاب على عليه السلام: إن الله عز وجل يقول: (وما علمتم من الجوارح مكلبين)، فى الكلاب [٢١٣]، أى: فى كلاب الصيد لا- فى البزاة ولا- فى الصقور. وإذا علمنا أن الإمام الباقر عليه السلام عاش فى فترة حكم أولاد عبد الملك بن مروان وهم: الوليد بن عبد الملك (ت / ٩٦ هـ)، وسليمان بن عبد الملك [صفحة ٩٩] (ت / ٩٩ هـ) ويزيد بن عبد الملك (ت ١٠٥ هـ)، وأدرك تسع سنين من حكم طاغيتهم هشام بن عبد الملك (ت / ١٢٥ هـ)، اتضح لنا سر تلك الفتيا، ومع هذا، فقد أظهر الإمام الباقر عليه السلام لشيعته ومواليه وجه الحق فى تلك المسأله، لكى لا يشبه عليهم الحكم كما رواه عنه عليه السلام خلص أصحابه كزرارة ونظرائه [٢١٤]. وجدير بالذكر، هو أن المذاهب الأربعة المالكيه، والحنفيه، والشافعيه، والحنبلية وإن لم تكن موجوده أصلا فى حياة الإمام الباقر عليه السلام إلا أن اتفاق أئمتهم: أبو حنيفه، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل على حليه ما قتل البازى والصقر [٢١٥] يعد بحقيقته وواقعه انعكاسا لتلك الفتره التى عاشها الإمام الباقر وآبؤه عليهم السلام، إذ استمدت تلك الفتوى - المجمع عليها عندهم - مقوماتها من روايات ذلك العهد الذى حاول فيه الطغاه إقصاء أهل البيت عليهم السلام وتحجيم دورهم. ومن هنا كانا لاستدلال بفقهاء تلك المذاهب معبرا عن شيوع حليه ما قتل البازى والصقر فى عهد الإمام الباقر عليه السلام، خصوصا وقد نسب بعض متأخري أعلامهم حليه ذلك إلى ابن عباس، وطاووس، ويحيى بن كثير، [صفحة ١٠٠] والحسن البصرى، وغيرهم، مع ادعاء إجماع الصحابه على ذلك [٢١٦]. إذن لا- معنى لوقوف الإمام الباقر عليه السلام بوجه السلطه وإعلان أن الصحابه العدول بزعمهم كانوا يأكلون الميتة من غير ضروره، زياده على الطعن بفقهاء السلاطين، إلا التهلكه المحققه، وفى أقل تقدير سيكون إفتاء الخصم بواقع الأمر هواء فى شبك لا يغير ما اعتادوه شيئا، والدليل عليه هو أن فقه أهل البيت عليهم السلام كان ولا- زال موجودا ميسرا لمن أراد، ولكن مخالفته بالقياس ونظائره لم تزل قائمه إلى اليوم. هذا، وأما عن تصريح الإمام الصادق عليه السلام بواقع الحال وعدم خشيته فى تلك الفتيا، إنما يؤول إلى كونه عليه السلام عاش فى ظل فترتين سياسيتين وجد فيهما متسعا ومجالا نسبيا للانطلاق فى أرحب الميادين العلميه، وهما فتره تداعى الدوله الأمويه، ثم تلاشيها على أيدي بنى العباس، وفترة انشغال الدوله الجديده بتثبيت أقدامها، ولكن لم تلبث تلك الدوله بعد توطيد أركانها أن حملت إمام الحق على التقيه كما يعلم من قواعد الترجيح بين الأخبار المتعارضه التى بينها الإمام الصادق عليه السلام نفسه. المثال الثانى: وهو ما حصل فى قصه على بن يقطين فى مسأله تجويز الإمام الكاظم له فى مسأله الوضوء البدعى الذى ما أنزل الله به من سلطان إذ كان يخشى عليه من طاغية زمانه هارون، ثم تنبيهه عليه السلام لعلى بن يقطين بالعوده إلى سنه المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم فى الوضوء بعد زوال الخطر عليه [٢١٧]. [صفحة ١٠١]

تميز خبر التقية عن غيره

وهنا يجب التأكيد على مسألة فى غاية الأهمية، وهى أن جملة من الأخبار التى صدرت تقية عن أهل البيت عليهم السلام لم يصل إلينا إعلام منهم عليهم السلام بأنها كانت كذلك وإن كان المقطوع به أنهم أعلموا المقربين إليهم بواقع الحال، لكنه لم يصل هذا الإعلام إلينا. ولأجل تميز تلك الأحاديث عن غيرها أصبح الرجوع إلى فقهاءنا الأقدمين رضى الله تعالى عنهم كافيا فى المقام، لأن عدم عملهم بجملة من الأخبار المعتبرة الإسناد دال بطبيعته على أن أخبار التقية هى من ضمن المجموعة التى أعرض عنها الفقهاء، ومعنى هذا انتفاء وجود علم إجمالى بوجود أخبار التقية ضمن الأخبار المعمول بها فعلا فى استنباط الأحكام، كما أن حصول الوثوق فى بعض الأخبار بعدم صدورها لبيان الحكم الواقعى بسبب شهرة الأعراض عنها - مع سلامة سندها - يسقطها عن الاعتبار لأنها مسوقة فى دائرة التقية. هذا، زيادة على وجود جملة من الأسس والقواعد المستفاداة بصورة أو أخرى من كلمات أهل البيت عليهم السلام فى تمييز الأخبار ونقدها ومعرفة ما صدر منها تقية عما صدر بنحو الإرادة الجديدة، ومن بين تلك الأسس والقواعد ملاحظة ما يتعلق بالخبر من الأمور الخارجية عند التعارض، إذ يعرف خبر التقية الذى لا بد وأن يكون معارضا لما صدر فى قبالة فى بيان الحكم الواقعى من خلال وجوه الترجيح: كاعتضاد أحدهما بدليل آخر معتبر، أو بلحاظ الإجماع على العمل بأحدهما، أو شهرة العمل به، وشذوذ الخبر الآخر وعدم شهرته، أو بموافقة أحدهما للعام، ومخالفة الآخر. [صفحة ١٠٢] ولا شك أن هذه الوجوه ونحوها كفيلا بالكشف عن أى من الخبرين صدر تقية، وبهذا يتضح أنه لا أصل للشبهة التى أثارها خصوم الشيعة. وخلاصتها: أن أئمة الشيعة كانت ظروفهم غير ملائمة للإفتاء بما يريدون فاضطروا إلى التقية، وتسرب ذلك إلى كتب الشيعة وإن عدم القدرة على التمييز بين ما صدر تقية عن غيره، يقتضى طرح ما فى كتب الشيعة من روايات، لاحتمال تطرق التقية إلى أى حديث فيها [٢١٨]. أقول: إن فى طيات هذه الشبهة أمرين أود التنبيه عليهما وهما: الأول: إن هذه الشبهة، ليست شبهة فى الواقع، بل مكيدة خبيثة، رام مروجها أن يحول دون التمسك بأقوال أهل البيت عليهم السلام، والأخذ بالقياس والاستحسان ونحوهما. الثانى: دلالة هذه المكيدة على غباء أصحابها، لأنها بمثابة الطلب من الشيعة ترك العمل بأخبار العامة، لأن خبر التقية فى أدق وصف له إنما هو خبر عامى فرضته السياسة الجائرة على لسان أهل البيت عليهم السلام، ولا ينبغى لعمى فهم عاقل أن يتقدم بمثل هذا الطلب إلى الشيعة، لأنه سالب بانتفاء موضوعه.

التقية فى القضاء

إن حكم القضاء بخلاف ما أنزل الله تعالى فى كتابه العزيز، له صور متعددة، منها: أن يكون حكم القاضى موجبا لقتل مسلم برئ، فهنا [صفحة ١٠٣] لا يجوز الحكم بحال والتقية فيه حرام بلا كلام. ومنها: أن يدفع القاضى بحكمه المخالف للحق ضررا عن نفسه فيوقعه ظلما بالآخرين، وهذا الحكم باطل أيضا ولا تجوز التقية فيه، لعدم جواز دفع الضرر عن النفس بإلحاقه بالغير. وبالجملة، فإن الإفتاء والقضاء المخالف لما أنزل الله عز وجل خطير جدا، وقد وصف سبحانه من يحكم بغير ما أنزل الله، تارة بالكافرين، وأخرى بالظالمين، وثالثة بالفاسقين [٢١٩].

التقية المؤدية إلى فساد الدين أو المجتمع

لا- ينبغى الشك فى حرمة استخدام التقية المؤدية إلى فساد الدين أو المجتمع، كما لو كانت سببا فى هدم الإسلام، أو النيل من مفاهيمه وأحكامه المقدسة، أو محو بعض آثاره. لقد نادى فقهاء وأعلام التشيع بهذا عاليا، وكانوا النموذج الأمثل للتضحية والفداء وإعلان الحق فى المواقف الحرجة، ولا نقول هذا جزافا فنظرة واحدة إلى كتاب شهداء الفضيلة تكفى دليلا على ما نقول، ومن الأمثلة المعاصرة على ذلك هو ما نجده فى نداءات وتصريحات الإمام الخمينى رضى الله عنه حينما رأى خطورة حكم الشاه على أصول الإسلام وكرامته. ومن تلك التصريحات: قوله: إن التقية حرام، وإظهار الحقائق واجب مهما كانت النتيجة، ولا- ينبغى على فقهاء

الإسلام استعمال التقية في المواقف التي تجب فيها [صفحة ١٠٤] التقية على الآخرين، إن التقية تتعلق بالفروع، لكن حينما تكون كرامة الإسلام في خطر، وأصول الدين في خطر، فلا مجال للتقية والمداراة، إن السكوت هذه الأيام تأييد لبطانة الجبار، ومساعدة لأعداء الإسلام [٢٢٠]. وقوله أيضا: من العار أن نسكت على هذه الأوضاع، ونبدى جبا أمام الظالمين المارقين، الذين يريدون النيل من كرامة الإنسان والقرآن وشريعة الإسلام الخالدة، انهضوا للثورة والجهاد والإصلاح، فنحن لا نريد الحياة في ظل المجرمين [٢٢١]. وهكذا نجد الإمام الخميني رضى الله عنه كان في منتهى الصراحة في رفض استخدام التقية مع الشاه وأعوانه، منذ أن اكتشف أن الشاه صنيعة الاستعمار. ومن بيانات الإمام الخالدة في هذا المجال، هو البيان الذي أصدره على أثر قرار رئيس وزراء الشاه أسد علم سنة ١٩٦١م بشأن تعديل قانون المجالس المحلية، وأهم ما في ذلك التعديل المثير، أنه ألغى القسم على القرآن الكريم عند الترشيح لتلك المجالس، على أن يحل محله أى كتاب سماوى آخر معترف به. ومما جاء في ذلك البيان: إننى بحكم مسؤوليتى الشرعية أعلن الخطر المحدق بشعب إيران والمسلمين فى العالم، إن القرآن الكريم والإسلام معرضان للسقوط فى قبضة الصهيونية التى ظهرت فى إيران فى [صفحة ١٠٥] صورة طائفة البهائية [٢٢٢]. أقول: ماذا يقول المشنعون على الشيعة بالتقية بشأن ما يسمى بعملية السلام مع الصهيونية التى راح ضحيتها آلاف الشهداء من المسلمين؟ بل وماذا يقولون بحق من أفتى بجواز المصالحة معهم ممن يتصدون حاليا إلى إدارة الدعوة والإرشاد فى بعض البلاد الإسلامية؟

التقية فى غير ضرورة

ومن موارد حرمة التقية عند الشيعة، أن تكون من غير ضرورة، ولا حاجة ملحة إليها. وأما فى بعض أقسام التقية التى أخذ الخوف فى موضوعها كالتقية الخوفية أو الإكراهية، فإنه إذا انتفى الخوف فلا تجوز التقية حينئذ.

التقية فى شرب الخمر وبعض الموارد الأخر

تقدمت بعض النصوص المصرحة بحرمة التقية فى مثل هذه الموارد، وقد قيدها الفقهاء بما إذا لم يبلغ الخطر النفس، أما إذا خيف القتل عند الإكراه عليها، فالتقية جائزة فيها.

التقية الإكراهية عند عدم تحقق الإكراه

ونعنى بها التقية الإكراهية التى يكون الإكراه فيها فاقدا لبعض أركانه ومقوماته التى سبق بحثها فى الفصل الأول، إذ اتفق الفقهاء على أن للإكراه أربعة أركان، وأنه لا يكون الإكراه ملجئا للتقية إلا مع توفرها جميعا، [صفحة ١٠٦] وأما لو فقد بعضها أو واحدا منها فسيكون لغوا لا تجوز معه التقية، فلو أكره إنسان آخر على ارتكاب محرم وكان ذلك الإنسان عاجزا عن تنفيذ تهديده ووعيده، وعلم أو ظن المكروه بهذا فلا تجوز له التقية، وكذلك لو كان الإتيان بالمكروه عليه غير منج من الضرر المتوقع به، ومثله لو كان المكروه به تافها وحقيرا والفعل المطلوب جسيما وخطيرا. فالشرط إذن فى صحة التقية الإكراهية هو اجتماع أركان الإكراه الأربعة وتحققها جميعا، وأما لو فقد واحد منها أو أكثر فلا تصح التقية الإكراهية إذ لا إكراه حينئذ.

التقية التى يتجاوز فيها مقدار أو جنس ما يكره عليه

من الثابت أن التقية فى دين الإسلام تجوز فى كل ضرورة إلا ما خرج عن ذلك بدليل معتبر كما مر فى أدلة التقية ومشروعيتها، ولما كانت الضرورات تقدر بقدرها فلا ضرورة بحق الزيادة إذن. فمن اضطرت به التقية - مثلا - على ارتكاب شئ محرم فعليه أن يقتصر على مقدار وجنس ما يراد ارتكابه من ذلك الشئ المحرم من غير زيادة. فلو أكره السلطان الجائر مسلما على أكل قطعة واحدة من اللحم

المحرم شرعا فليس له أن يأكل عشرين قطعة من ذلك اللحم نفسه، ولا أن يقتصر على تلك القطعة ويشرب معها خمرا بحجة إرضاء السلطان الجائر تحت ستار التقية، إذ لا تقية هنا بحق الزيادة، لعدم وجود الإكراه عليها.

التقية عند إمكان التخلص من الضرر

ومن موارد حرمة التقية - عند بعضهم - أن يكون المكروه عليها قادرا على التخلص منها، بحيث يجد فى نفسه القدرة الكافية على استخدام [صفحة ١٠٧] إحدى وسائل التخلص من التقية، وبما لا يترتب عليه ضرر ولا حرج، كما فى استخدام التورية مثلا، ومع ذلك يلجأ إلى التقية، فهنا لا تجوز له لأنها ستكون من غير ضرورة، وقد مر حكم التقية من غير ضرورة أيضا. وبالجملة فإن الميزان الدقيق فى معرفة موارد الحرمة الأخرى، هو أن تكون المصلحة المترتبة على ترك التقية لا يرضى الشارع المقدس بتفويتها فى التقية، وكذلك فيما لو استقل العقل بوجوب حفظها فى جميع الأحوال.

التقية المكروهة

وقد مثل بعضهم لها بإتيان ما هو مستحب عند المخالفين مع عدم خوف الضرر لا عاجلا ولا آجلا، مع كون ذلك الشئ المستحب مكروها فى الواقع، وإلا لو كان حراما فالتقية بإتيانه لموافقتهم حرام، وأما مع احتمال وقوع الضرر بالمخالفة فيكون الإتيان بما وافقهم تقية مستحبا [٢٢٣]. وخلاصة هذه الأقسام، أنه يراعى فى معرفتها نوع المصلحة المترتبة على فعل التقية وعدمها. فإن كانت المصلحة مما يجب حفظها فالتقية فيها واجبة. وإن كانت المصلحة مساوية لمصلحة ترك التقية فتكون التقية جائزة. وإن كان أحد الطرفين راجحا فحكم التقية تابع له. ومن كل ما تقدم يعلم أن التقية ليست من عقائد الشيعة الإمامية، كما يزعم بعض الجهلاء من خصوم الشيعة، لأنها من فروع الأحكام عندهم، بدليل ما فصلناه من أقسامها عندهم باعتبار حكمها الشرعى. [صفحة ١٠٨] نعم، أصبح للتقية صلة بالعقيدة الشيعية زيادة على صلتها الواضحة بفروع الأحكام، إذ صار القول بها عند خصوم الشيعة دليلا على ضعف المذهب الشيعى ومبانيه، ومن هنا دخل الحديث عنها فى دائرة الاعتقاد.

اقسام التقية بلحاظ أركانها

إشاره

إن أقسام التقية بهذا الملحظ تستدعى بيان أركان التقية، لتتضح العلاقة بينهما، فنقول:

اركان التقية

إشاره

إن أركان التقية ومقوماتها هى أركان الإكراه ومقوماته التى سبق البحث عنها مع فرق التسمية، وما يشترط فى أحدهما يشترط فى الآخر، إذ لا تختلف فيما بينها إلا من جهة بعض أقسام التقية الآتية، التى لا يكون الدافع إلى استخدامها هو التحرز من ضرر الغير، وإنما لأجل تحقيق بعض المصالح التى تصب فى خدمة الدين أو المجتمع، كالعامل بالتقية لأجل تحقيق الوحدة الإسلامية ولم شمل المسلمين بعد فرقتهم وتناحرهم، وهذا يعنى فقدان الإكراه فى مثل تلك التقية. وعليه، فالأركان والمقومات التى سنذكرها للتقية

بمفهومها العام، هى نفسها فى الأقسام الأخر للتقية التى لم يؤخذ الخوف فى موضوعها، ولكنها تختلف عما هنا فى تفسيرها. فالمتقى - مثلا - الذى هو الركن الأول من أركان التقية، ونظيره فى الإكراه (المكروه)، لا يرتفع فى غير التقية الإكراهية، وإنما يأخذ تعريفا وتفسيرا آخر. فبدلا من أن يكون فى التقية الإكراهية: الشخص الذى يعمل بالتقية كرها لدفع ضرر معلوم أو مظنون أو محتمل، سيكون فى [صفحة ١٠٩] بعض أقسام التقية: الشخص الذى يستخدم التقية بلا إكراه، ولكن لتحقيق غايات مرغوبة شرعا ولا سبيل إلى الوصول إليها إلا بالتقية. وهكذا الحال فى بقية الأركان الأخر، ومجموعها - مع ما ذكرناه - أربعة، وهى:

المتقى

وقد مر آنفا

المتقى منه

وهو من يتولى إجبار المتقى على التقية، ولا يشترط به أن يكون كافرا، إذ لا فرق بحكم العقل فى ضرورة تجنب الضرر من أية جهة كانت كافرة أو مسلمة، وقد مر أن العقل يحكم بلزوم حفظ النفس من الهلكة سواء كانت على أيدى بعض المسلمين أو الكفار، ونظير هذا الركن فى الإكراه (المكروه).

ما يتقى عليه

وهو كل ما حكم الشارع، أو استقل العقل بضرورة حفظه من الضرر، لما فى ذلك من مصلحة تعود إلى نفس المتقى، أو عرضه، أو ماله، أو دينه، أو إخوانه المؤمنين، ونظيره فى الإكراه (المكروه به)، فكلاهما ناظران إلى نوع الضرر.

ما يتقى به

إشاره

وهو نوع العمل المحرم المراد إنجازه كالإفطار فى شهر رمضان، أو الكلام الباطل المطلوب تلفظه، كما فى تلفظ كلمة الكفر والقلب مطمئن بالإيمان، ونظيره فى الإكراه (المكروه عليه). وقد قسموا التقية بلحاظ هذه الأركان على قسمين، وهما:

تقية الفاعل

وهذا القسم ناظر إلى الركن الأول (المتقى)، والتقية فيه بحسبه، لما مر فى الفصل الأول من تأثير اختلاف الأشخاص فى واقع الإكراه وجودا وعدما، إذ قد يكون الإكراه الواحد ملجئا تارة بحق شخص، وغير ملجئى بحق آخر تارة أخرى، ومن هنا تدرك قيمة هذا من [صفحة ١١٠] التقية، نظرا لما يترتب على معرفة الفاعل من آثار كبيرة وخطيرة فى تقييم تقيته من الناحية الشرعية، إذ ليس الناس سواسية فى التقية، وقد مر بنا أن الإمام الخمينى رضى الله عنه حرم التقية على الفقهاء فى موارد جوازها على العامة فى ظرف لا بد فيه

من ذلك التحريم.

تقية القابل

وهذا القسم ناظر إلى الركن الثانى (المتقى منه)، وفى معرفة القابل ثمرتان وهما: الأولى: معرفة مدى قدرته على تنفيذ ما وعد وهدد به، إذ ربما قد يكون عاجزا عن إيقاع أى ضرر بالمتقى، فتسقط التقية. الثانية: معرفة عقيدة القابل ودينه قد تؤثر على سلامة التقية فى بعض صورها، فالأ- كراه من كافر لمسلم على النطق بكلمة الكفر مثلا، لا يكون عادة إلا فى بلاد الكفر، ولو فرض حصوله فى أرض الإسلام لأمكن التخلص بطلب النجدة من المسلمين.

اقسام التقية بلحاظ أهدافها و غاياتها

اشاره

التقية بهذا الملحظ تكون على ثلاثة أقسام، وهى:

التقية الخوفية أو الإكراهية

وهى فيما إذا كان الهدف من استخدامها دفع الضرر عند الخوف منه سواء أكان الخوف شخصا أم نوعيا، كتقية عمار بن ياسر من المشركين.

التقية الكتمانية

وهى فيما إذا كان الهدف منها حفظ الدين من الأندثار والانحفاء فى دولة الباطل فيما لو أذيعت تعاليمه وأحكامه المخالفة لهوى السلطة الظالمة، وعليه لا بد من كتمانها إلا على [صفحة ١١١] المختصين، لا سيما إذا كان أهل الحق هم القلة القليلة المحاطة بزمر الباطل. ومن هذه التقية تقية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى عدم إظهار أمر الدعوة إلا للمختصين مدة ثلاث سنوات كما مر فى محله. وكذلك ما ورد عن أهل البيت عليهم السلام من التأكيد على عدم إذاعة أسرارهم عليهم السلام خوفا على مذهب الحق وقادته الأطهار وأنصاره وأتباعه. ويدخل فى هذا القسم من التقية ما كانت الغاية منه حفظ بعض المصالح المشروعة بالكتمان، كما فعل مؤمن آل فرعون فى كتم إيمانه، وكما كتم يوسف الصديق عليه السلام أمره عن إخوته.

التقية المداراتية أو التحببية

وهى فيما إذا كان الهدف منها، هو الحفاظ على وحدة المسلمين، وتقليل شقة الخلاف فيما بينهم وجمع كلمتهم، كما فى أحاديث المخالطة والمعاشرة، وكذلك فيما لو كانت أغراضها اتقاء فحش الآخرين بإلانة الكلام لهم والتبسم فى وجوههم، نظير ما مر فى تقية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من (بئس ابن العشيرة، أو بئس أخو العشيرة).

اهمية التقية و فوائدها

اشاره

لا خلاف بأن كل ما ثبت تشريعه في الإسلام لا بد وأن يشتمل على مجموعة من الفوائد التي ترجع بالنفع إما على الفرد أو المجتمع أو الدين نفسه، بل عليها جميعاً إذ لا يمكن تصور صلاح المجتمع مع فساد أفرادها، ولا سيادة الدين بفساد المجتمع. [صفحة ١١٢] وإذا عدنا إلى التقية نجدتها مفردة واحدة من مفردات ذلك التشريع العظيم كما مر في أدلة تشريعها. وعليه فالحديث عن أهميتها وفوائدها هو الحديث عن فوائد وعوائد التشريع الإسلامي - قرآناً وسنةً - ولكن في حيز صغير منه اسمه: التقية. ومن الواضح أن المقصود بالتقية هنا هي التي تكون في موردها الصحيح والموصوفة على لسان أمير المؤمنين عليه السلام - كما سيأتي - بأنها من شيمه الأفاضل، وليس كل تقيه حتى التي لم يدخلها الشارع المقدس في مفهوم الحكم الثانوي الاضطراري [٢٢٤]، فتلك تقيه مرفوضة، إذ لا- أهمية لها ولا- فائدة بنظر الشارع، زيادة على ما فيها من ضرر بكلا قسميه: الأخرى، باعتبار ارتكاب ما لم يرخص الشارع بارتكابه حتى في صورة الاضطرار. والدينوي، بلحاظ ما يترتب على فعلها من آثار سيئة عاجلة أو آجلة. وإذا عرفت مضار شيء عرفت قيمته، وإذا شخصت فوائد آخر أدركت أهميته. [صفحة ١١٣] وهذا الأمر لا بد من التنبيه عليه وإن كان واضحاً في نفسه، لكي لا تحمل فوائد التقية على غير محملها، ولا تفسر أهميتها بغير تفسيرها الصحيح. وثمة شيء آخر يحسن التنبيه عليه، وهو أن المفاهيم الإسلامية لا- يمكن سبر غورها واكتشاف جميع فوائدها لأن مشرعها سبحانه أحاط بكل شيء علماً، وإنما يكون الاكتفاء - عادة - بالمنظور منها، إما بالمشاهدة والحس، أو بالنظر العقلي والإدراك الفطري، زيادة على الاستهداء بالنص في بيان فوائد تلك المفاهيم. وسوف نستهدى بهذه السبل الأمانة في بيان فوائد التقية، وعلى النحو الآتي:

في التقية تحفظ النفس من التهلكة

ويصان ما دونها من الأذى، كما لو كان المدفوع بها ضرب مبرح، أو هتك عرض، أو سلب مال، أو إهانة ونحوها من الأمور التي تعرض سلامة الإنسان المسلم وكرامته إلى الخطر، ومن هنا ورد عن الإمام الصادق عليه السلام في وصفها بأنها:.. حرز لمن أخذ بها، وتحرز من التعريض للبلاء في الدنيا [٢٢٥]. كما تحفظ بالتقية حقوق المؤمنين، وقد جمع هذه الفوائد قول أمير المؤمنين على عليه السلام: التقية من أفضل أعمال المؤمن، يصون بها نفسه وإخوانه من الفاجرين [٢٢٦]، وعلى هذا تكون التقية صدقة على النفس [صفحة ١١٤] والإخوان، وفي الحديث المروي عن الإمام العسكري عليه السلام:.. إن مداراة أعداء الله من أفضل صدقة المرء على نفسه وإخوانه [٢٢٧].

التقية صمود بوجه الباطل

كما يفهم من وصفها بأنها سلاح المؤمن، وترسه وحرزه، وليست تخاذلاً أو تراجعاً، فهي أشبه ما تكون بالانسحاب الهادف إلى التحيز إلى جهة المؤمنين لتقوية شوكتهم، وخير ما يدل على ذلك صمود عمار بن ياسر على الحق ثم انسحابه الهادف الذي وفر عليه فرصة الاشتراك مع إخوانه المؤمنين في ميادين الحق ضد الباطل ابتداءً من بدر الكبرى بقيادة أشرف المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم، واختتاماً بصفين تحت لواء أمير المؤمنين عليه السلام. ولولا تقيته لما عرف له دور في قتال المشركين، والناكثين، والقاسطين. فالتقية إذن من عوامل تقوية الدين، وقد جاء في حديث الإمام الصادق عليه السلام ما يؤيد هذا، فقال عليه السلام: اتقوا الله، وصونوا دينكم بالورع، وقووه بالتقية [٢٢٨].

التقية شجاعة و حكمة و فقاهاة

وتوضيح ذلك: إن التقية وسط بين طرفين: إما الإفراط في استخدامها في كل شيء بلا قيد أو شرط، بمعنى الهروب عن مواجهة الباطل في كل ظرف حتى فيما يستوجب المواجهة، وهذا هو الجبن بعينه. وإما التفريط في تركها في كل حين حتى في موارد وجوبها لحفظ

النفس من التهلكة، وهذا هو التهور بعينه. ولا وسط بين هاتين الرذيلتين - فى علم الأخلاق - إلا فضيلة الشجاعة. وبهذا يكون [صفحة ١١٥] استخدامها فى موردها الصحيح من الحكمة، لأنها وضع الشئ فى موضعه (ومنيؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا) [٢٢٩]. وأما كونها من الفقاهة، فهو مما لا شك فيه، لأن للتقية جملة من الأحكام كما مر، واستخدامها الأمثل لا يتم من غير علم بتلك الأحكام، وهذا هو عين التفقه، ويدل عليه حديث الإمام الباقر عليه السلام فى التقية: ... فأما الذى برئ فرجل فقيه فى دينه [٢٣٠]، وفى الحديث الشريف: من یرد الله به خيرا يفقهه فى الدين [٢٣١].

التقية تؤدى إلى وحدة المسلمين

التقية تؤدى إلى وحدة المسلمين بحسن المعاشرة فيما بينهم، ومخالطة بعضهم بعضا، فالمصافحة والبشاشة، والحضور المشترك فى أماكن العبادة، وتشيع الجنائز، وعيادة المرضى، لا-شك أنها تزيل الضغائن، وترفع الأحقاد الموروثة، وتحول العداوة إلى مودة ومؤاخاة. ويؤيد هذا، قوله تعالى: (إدفع بالتي هى أحسن فإذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم) [٢٣٢]. وقد تقدم بأن المقصود (بالتى هى أحسن) هو: التقية، فىكون من لوازم الدفع بها أن يصير العدو المعاند كأنه ولى حميم.

التقية دعوة محكمة إلى اتباع سبل الهدى

كما يفهم من قوله [صفحة ١١٦] تعالى: (أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن) [٢٣٣]، ولا شك فى دخول التقية فى مصاديق هذا القول الكريم، ومعنى هذا أن التقية فى مداراة أهل الباطل تؤدى إلى اجتذابهم إلى الحق، وتبصرتهم بعد العمى، ويؤيد ذلك ما جاء عن الإمام العسكرى عليه السلام فى تفسير قوله تعالى: (وقولوا للناس حسنا) [٢٣٤] قال عليه السلام: قولوا للناس كلهم حسنا، مؤمنهم ومخالفهم. أما المؤمن فيسقط لهم وجهه، وأما المخالفون فيكلمهم بالمداراة لاجتذابهم إلى الإيمان [٢٣٥]. ويفهم مما تقدم أن التقية من الإحسان، وبما أن الإنسان عبيد الإحسان، ترى، فأى عاقل لا يحب من يحسن إليه، وإن كان ذلك الإحسان فى واقعه عن تقية؟

التقية نوع من أنواع الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر

ويدل عليه أمران: أحدهما: إن اللجاجة والمقاطعة والمخاصمة مع المخالف فى دولته تعد من المنكر إذا ما أدت إلى إضعاف المؤمنين أو تضررهم، على عكس معاشرتهم ومخالطتهم المؤدية إلى سلامة المؤمنين وحفظهم فضلا عن اجتذاب المخالفين إلى الإيمان، فهذا من فعل المعروف بلا-شك. الآخر: تصنيف أحاديث التقية من قبل المحدثين فى باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، هذا زيادة على ما تضمنته أحاديث أهل [صفحة ١١٧] البيت عليهم السلام فى هذا المعنى، وقد مر بعضها وسيأتى أيضا.

التقية جهاد فى سبيل الله

إذ يجاهد فيها المؤمن أعداء الله تعالى فى دولتهم بكتمان إيمانه، كما فعل مؤمن آل فرعون بكتن إيمانه، وكما فعل المخلصون من أصحاب الأئمة عليهم السلام بكتن أسرار أهل البيت خشية عليهم من الظالمين، وقد ورد الحث على التقية بهذا الوصف أيضا، قال الإمام الصادق عليه السلام: ... والمؤمن مجاهد، لأنه يجاهد أعداء الله عز وجل فى دولة الباطلالتقية، وفى دولة الحق بالسيف [٢٣٦]. وقال عليه السلام: نفس المهموم لنا المغتم لمظلمتنا تسبيح، وهمه لأمرنا عبادة، وكتمانه لسرنا جهاد فى سبيل الله [٢٣٧].

استخدام التقية فى موردها طاعة لله

كما يفهم من قوله تعالى: (إدفع بالتى هى أحسن)، فعن الإمام الصادق عليه السلام: التى هى أحسن: التقية [٢٣٨]، وطاعة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتأس بسيرته الشريفة وقد مر ما يدل عليه بأوضح صورة، وتمسك بحبل أهل البيت عليهم السلام، فعن الإمام الصادق عليه السلام... من استعمل التقية فى دين الله فقد تسمن الذروة العليا من القرآن [٢٣٩].

من لوازم ما تقدم، فالتقية إذن توجب الثواب لفاعلها

لأنها امتثال لما أمر به الشارع المقدس، وقد جاء فى أحاديث أهل البيت عليهم السلام ما يؤكد [صفحة ١١٨] هذا، ففى حديث سيدة نساء العالمين فاطمة الزهراء عليها السلام: بشر فى وجه المؤمن يوجب لصاحبه الجنة، وبشر فى وجه المعاند يقى صاحبه عذاب النار [٢٤٠]. وقد عرف بعض الصحابة بهذا، فقد أخرج البخارى بسنده عن أبى الدرداء أنه قال: إنا لنكشر فى وجوه أقوام، وإن قلوبنا لتلعنهم [٢٤١]. ونسب القرافى المالكي (ت / ٦٤٨ هـ) هذا القول إلى أبى موسى الأشعري أيضا، معلقا عليه بقوله: يريد: الظلمة والفسقة الذين يتقى شرهم، ويتبسم فيوجوههم [٢٤٢]. كما نسب هذا القول أيضا إلى أمير المؤمنين على عليه السلام فى روايات شيعته، وبلغت: إنا لنبشر فى وجوه قوم وأن قلوبنا لتقلبيهم، أولئك أعداء الله نتقيهم على إخواننا وعلى أنفسنا [٢٤٣].

فى التقية الكتمانىة، تصان الأسرار

ويحفظ الحق من الاندثار، ويكون قاده وأتباعه فى أمان من الأخطار.

التقية ورع يحجز الإنسان عن معاصى الله

إذ لا معصية أكبر - بعد الشرك - من قتل المؤمن بسبب إفشاء سره بضغط الإكراه وعدم التكتم عليه بالتقية، ولهذا وصف مذيع السر بقاتل العمد لا قاتل الخطأ، ففى حديث الإمام الصادق عليه السلام: من أذاع علينا شيئا من أمرنا فهو كمن [صفحة ١١٩] قتلنا عمدا ولم يقتلنا خطأ [٢٤٤]. وواضح أن المراد بأمرهم عليهم السلام هو كل ما صدر عنهم عليهم السلام وكان مخالفا لهوى السلطة وأتباعها.

التقية خلق ربيع فى مداراة الناس

وحلم عجيب مع الجهلاء، قال الإمام الصادق عليه السلام: فوالله، لربما سمعت من شتم عليا عليه السلام، وما بينى وبينه إلا أسطوانة، فاستتر بها، فإذا فرغت من صلاتى أمر به فأسلم عليه وأصافحه [٢٤٥]. وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ثلاث من لم تكن فيه فليس منى ولا- من الله عز وجل: حلم يرد به جهل الجاهل، وحسن خلق يعيش به فى الناس، وورع يحجزه عن معاصى الله عز وجل [٢٤٦]. ولتضمن التقية لهذه الخصال الثلاث زيادة على ما فيها من طاعة وامتثال وفوائد وعوائد، فقد حث عليها أمير المؤمنين على عليه السلام ووصفها بشيمة الأفاضل، فقال عليه السلام: عليك بالتقية، فإنها شيمة الأفاضل [٢٤٧]، ونظرا لموقع التقية وآثارها فى المنظومة الأخلاقية فقد عدها الإمام الرضا عليه السلام من شعار الصالحين ودثارهم [٢٤٨]. وفى المروى عن الإمام العسكرى عليه السلام: أشرف أخلاق الأئمة [صفحة ١٢٠] والفاضلين من شيعتنا: التقية، وأخذ النفس بحقوق الأخوان [٢٤٩]. ومن كل ما تقدم يعلم أن منكر التقية بقلبه ولسانه رجل رذيل، لأنها ليست من شيمته، وكافر لأنه منكر للتشريع الثابت بنص القرآن والسنة المطهرة، ومتعصب جاهل، لأنه ينكر ضرورة عقلية متفق عليها من لدن العقلاء، بل هو أقل رتبة من الحيوان، لأن الحيوان يعرف كيف يسعى لنفسه ويهرب من الخطر بفطرته، وهذا ينكر فطرة الله التى فطر الناس عليها جميعا، ويكفى على إثبات حماقته أنه مسلوب من فوائد التقية، والتى منها ما مر وبعضها ما يأتى:

فى التقية تقر عين المؤمن

لأنها جنته، وقد كان الإمام الباقر عليه السلام يقول: وأى شئ أفر لعينى من التقية، إن التقية جنه المؤمن [٢٥٠].

التقية الكتمانبة تجلب للمؤمن عزا فى دنياه و نورا فى آخرته

فمن الإمام الصادق عليه السلام: من كتم أمرنا ولا يذيعه أعزه الله فى الدنيا وجعل له نورا بين عينيه يقوده إلى الجنة [٢٥١].

التقية المداراتبة و سام للمتمقى بعدم التعصب

بخلاف من يزعم الموضوعية ويجعل المداراة فى حقل النفاق، فهذا هو عين النفاق والتعصب والخروج عن الموضوعية، بل هو الكفر بعينه بعد ثبوت مداراة [صفحة ١٢١] أشرف الأنبياء صلى الله عليه وآله وسلم لقومه كما مر فى صحاح القوم ومسانيدهم.

فى التقية يميز أولياء الله من أعدائه

ولولاها ما عرف هذا من ذاك، قال سيد الشهداء الإمام الحسين السبط عليه السلام: لولا التقية ما عرف ولينا من عدونا [٢٥٢].

و من فوائد التقية أنها توجب تعظيم الناس للمتمقى

نظرا لإحسانه لهم بالمداراة، والمعاشرة الطيبة معهم وإن خالفوه فى فكره وعقيدته، وقد كان سيد الساجدين الإمام زين العابدين على بن الحسين عليهما السلام، مشهورا بمداراة أعدائه حتى عظم فى عيونهم وانتزع منهم على رغم طغيانهم وعتوهم توقيره وتبجيله وفى ذلك يقول الزهرى: ما عرفت له صديقا فى السر ولا عدوا فى العلانية، لأنه لا أحد يعرفه بفصائله الباهرة إلا ولا يجد بدا من تعظيمه، من شدة مداراة على بن الحسين عليهما السلام، وحسن معاشرته إياه، وأخذه من التقية بأحسنها وأجملها [٢٥٣].

التقية المداراتبة تغلق منافذ التشكيك بوجه الباطل

التي يتسلل منها أعداء الحق لترويج الباطل بنحو أن الشيعة لا يصلون المغرب حتى تشتبك النجوم وغير هذا من المزاعم التي ما أنزل الله بها من سلطان. فبمعاشرتهم للمخالف ومخالطتهم إياه سيعرف الحق، ولن يكون هناك مجال لإغرائه بالباطل من جديد. ونكتفى بهذا القدر من فوائد التقية التي تكشف عن أهميتها ودورها الإيجابي فى حياة الفرد والمجتمع، لننتقل إلى بيان الفرق بينها وبين النفاق. [صفحة ١٢٢]

الفرق بين التقية والنفاق

إشاره

حينما نقول: إن فى التقية عز المؤمن، فلا شك أن فى النفاق ذل المنافق، وحينما نقول: إن فى التقية المداراتبة يلم شمل المسلمين وتأتلف قلوبهم، فلا شك أن فى النفاق فرقتهم وشرذمتهم وزرع العداوة والبغضاء فى ما بينهم. وهكذا حينما نرجع إلى فوائد التقية، نعلم جيدا، أن كل فائدة من فوائدها يشكل نقيضها صفة للنفاق، وحينئذ تعلم الفروق الشاسعة بينهما، لوضوح أن النفاق - مع خلوه عن كل فائدة - يعد من أخس الصفات وأساءها، ويكفى أن أعلن الشارع المقدس عن مصير المنافقين وشدد النكير عليهم بقوله الكريم: (إن المنافقين فى الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا) [٢٥٤] بينما جاء وصف من استخدم التقية فى موردها كما مر

فى أدلتها بأنه من المؤمنين. ومع وضوح هذا الأمر، إلا أنا سنين باختصار بعض الفروق بين التقية والنفاق، إذ ربما لا يستهدى البعض إليها من خلال مراجعة فوائد التقية وتصور نقائضها فى النفاق، لا سيما مع وجود من لم يفرق بينهما كما يظهر من بعض البحوث والكتابات المعاصرة، ومن بين هذه الفروق ما يأتى: [صفحة ١٢٣]

التقية ثبات القلب على الإيمان وإظهار خلافه باللسان

فقط، لضرورة مقبولة شرعا وعقلا. والنفاق عكس ذلك تماما فهو ثبات القلب على الباطل وإظهار الحق على اللسان فقط، بحيث لا يتعدى فعل المنافق إلى فعل المؤمن، وأين هذا من ذاك؟

التقية لا تكون من غير ضرورة أو مصلحة معتد بها شرعا

وأما النفاق فهو خال من كل ذلك تماما، فهو مرض فى قلوب المنافقين الذين يحسبون كل صيحة عليهم، فكيف يستويان؟ ومن هذا النفاق الدخول على سلاطين الجور والأمراء الفسقة وإطرائهم بما ليس فيهم وتركيتهم من دون أدنى ضرورة وبلا إكراه وإنما لأجل التلطف إليهم ثم ذمهم عند الخروج منهم كما كان يفعل عريف الهمداني، وعروة بن الزبير، وناس من التابعين، مما حمل بعض الصحابة على تنبيههم على هذا النفاق [٢٥٥].

اعتنى القرآن الكريم ببيان رفع الحرج والعسر والشدة والضرر

وكذلك السنة النبوية، زيادة على طرح الفقهاء لجملة من القواعد الفقهية المبينة لذلك، وكل هذا يدخل فى دائرة التقية وبيان حكمها الشرعى، وفى المقابل جاء التحذير الشديد بشأن النفاق وبيان مساوئه، ولم يعد القرآن الكريم من اتقى إلا بكل خير، بينما وعد المنافقين بكل عذاب مهين.

جواز التقية ثابت بنص القرآن الكريم

وحرمة النفاق ثابتة بعشرات النصوص القرآنية، ولو جاز القول بأن التقية نفاق، فلم يبق [صفحة ١٢٤] إلا القول بأن الشريعة الإسلامية أحلت للمسلمين النفاق ثم نسخ هذا الحكم بالحرمة، وهو كما ترى قول مضحك لا يقوله إلا السفه الأحمق.

التقية فضيلة

كما مر - والنفاق رذيلة بلا شك، فكيف يجوز حمل أحدهما على الآخر.

قولهم بنظرية عدالة الصحابة ثبت الفرق بين التقية والنفاق

بأوضح وجه، لثبوت عمل الصحابة بالتقية كما سنبرهن عليه فى الفصل الرابع، ومعنى قولهم أن التقية نفاق يعنى أن عدول الصحابة منافقون. وهذا ما لا يرتضيه المنافقون أنفسهم. ونكتفى بهذه الفروق لنين باختصار الأسباب المؤدية إلى هذا القول الساذج البعيد كل البعد عن العلمية والموضوعية.

اسباب القول بأن التقية من النفاق

هناك جملة من الأسباب الداعية إلى هذا القول (المعاصر) على الرغم مما يترتب عليه من آثار سلبية خطيرة تحدد مقدار ما يمتلكه أصحابه من الثقافة الإسلامية، مع مدى موضوعيتهم، وقيمة مزاعمهم، فضلا عن درجة صلتهم برسالة الإسلام، لما مر من أن التقية من المفاهيم الإسلامية الثابتة ثبوت أى مفهوم إسلامى آخر متفق عليه، وأنها ضرورة شرعية لا يختلف ثبوتها عن ثبوت أية ضرورة شرعية أخرى، زيادة على كونها ضرورة عقلية أيضا، وأبعد من ذلك أنها من الغرائز الفطرية التى يشترك بها الإنسان والحيوان معا، ومن هنا كان السعى إلى النفع وابتقاء الخطر مشاهدا حتى عند الحيوانات التى ليس من شأنها أن تفقه دليلا شرعيا كان أو عقليا. [صفحة ١٢٥]

وهذا يدل على أن إنكار التقية ووصفها بالنفاق، إنما هو إنكار للفطرة، فضلا عن كونه إنكارا لضرورة شرعية وعقلية. وعليه لا بد من التوفر على أسباب هذا القول الساذج المتطرف، فنعرضها كالاتى:

الجهل بمعنى التقية، و عدم القدرة الكافية على التفريق بينها

وبين النفاق لشبهة اشتراكهما بصفة إظهار الإنسان لشيء هو على خلاف ما يظن.

حسن ظن الخلف بما قاله المتعصب

كالفخر الرازى فى كتابه: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين: ٣٦٥، ط ١، دار الكتاب العربى، بيروت / ١٤٠٤ هـ. والشهرستانى فى الملل والنحل ١: ١٥٩ - ١٦٠، ط ٣، مطبعة أمير، قم / ١٤٠٩ هـ، فقد ذكرا أن التقية من وضع الرافضة! وهو كما ترى لا- يليق بشأنهما بأى وجه من الوجوه. أو الشاذ من السلف [٢٥٦] مع تقليدهم تقليدا أعمى من غير روية ولا تحقيق أو تدقيق [٢٥٧]! [صفحة ١٢٦]

التمسك بالقسم المحرم من التقية

لعدم معرفة أقسامها الأخر من الوجوب، والإباحة، والاستحباب، والكراهة، كما بيناه فى أقسامها.

نصرة الآراء الموروثة والتعصب لها

وعدم تحقيق الأمور على وجوها، مع تعميم هذا الاتجاه السلبي بين البسطاء من الناس، لكى يتمرنوا تدريجيا على قبوله واعتقاد صحته، ورفض ما خالفه مهما كانت أدلته. [صفحة ١٢٧]

الخوف الحقيقى من التقريب بين المذاهب

الإسلامية، والعمل بكل وسيلة للإطاحة بكل المساعى الشريفة الرامية إلى جمع كلمة المسلمين، لأن فى وحدة المسلمين القضاء المحتم على تلك الشذمة التى عرفت بشذوذها أصولا وفروعا.

إشاعة الكذب المحض على الشيعة الإمامية بهدف التشيع

عليهم ولو بالكذب على جميع المسلمين كزعمهم أن التقية من النفاق، أو كقولهم عن الشيعة الإمامية:.... وهم يتوسعون فى مفهوم

التقية إلى حد اقرار الكذب والمحرمات [٢٥٨] ونحو هذا من الأكاذيب المعبرة عن عدم الشعور بالمسؤولية، مع انعدام الحياء، وفقدان الورع والتقوى.

الدعم المادي الذي تقدمه بعض الجهات المشبوهة بصلاتها

المعروفة مع أعداء المسلمين لمن باع ضميره وذمته لقاء ثمن بخس دراهم معدودة لترويج الباطل الذي يضمن سلامة عروشهم عبر ديمومة الوضع الراهن وبقائه في مجتمعنا الإسلامي، حتى وإن أدى ذلك إلى الطعن بمفاهيم الإسلام كمفهوم التقية وغيرها من المفاهيم الإسلامية الناصعة مثل التوسل بالأنبياء والصالحين، وزيارة قبورهم، وطلب شفاعتهم ونحوها. ولكي تتضح الحقيقة أكثر، وتغلق المنافذ بوجه المشعوذين والمشنعين على الشيعة بالتقية، فلا بد من بيان بعض الصور الواردة في كتب العامة في التقية على مستوى القول والفعل والفتوى، لكي يكون ذلك بمثابة المرآة الصافية التي يمكن النظر من خلالها إلى ما هو موجود [صفحة ١٢٨] فعلا من صور التقية في كتب العامة، وهو ما سنتناوله في الفصل الرابع من هذا البحث، مراعين بذلك الاختصار فيما سنذكره من تلك الصور في مباحثه الثلاثة الآتية. [صفحة ١٢٩]

صور التقية في كتب العامة

الصور القولية في التقية

إشاره

روى العامة الكثير من التقية القولية الصادرة عن الصحابة والتابعين وغيرهم، منبهين على أن الأخبار أو الآثار التي سنوردها من كتب العامة في هذا الفصل لا تعبر بالضرورة عن التزامنا بدلالاتها على التقية واقعا، لا سيما فيما سيأتي من الصور الفعلية في المبحث الثاني، لكون بعضها أقرب إلى النفاق منه إلى التقية، وإلا فهو - على أقل تقدير - من التقية، ولكن في غير موضعها المطلوب شرعا. ومهما يكن، فسوف نذكر من الصور القولية في التقية ما يأتي:

تقية عمار بن ياسر وجماعته

وهي أوضح من نار على علم، والإطالة فيها إطالة في الواضحات، ويكفي أنه نزل في عذره على ما واقي المشركين عليه من القول، قرآنا مبينا، وقد علم الكل منزلة عمار من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويكفي أنه ملئ [صفحة ١٣٠] إيمانا من فرقه إلى قدمه.

تقية ابن مسعود

عن الحارث بن سويد قال: سمعت عبد الله بن مسعود يقول: ما من ذي سلطان يريد أن يكلفني كلاما يدرأ عنى سوطا أو سوطين إلا كنت متكلما به. أخرجه ابن حزم في المحلى، وقال: ولا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف [٢٥٩].

تقية أبي الدرداء وأبي موسى الأشعري

أخرج البخارى في صحيحه بسنده عن أبي الدرداء أنه كان يقول: إنا لنكشر في وجوه أقوام، وإن قلوبنا لتلعنهم [٢٦٠]. وقد بينا سابقا من نسب هذا القول إلى أبي موسى الأشعري، كما ورد نظيره عند الإمامية منسوبا إلى أمير المؤمنين على عليه السلام، وقد تقدم أيضا.

تقية ثوبان و إباحته الكذب في بعض المواطن:

أورد عنه الغزالي أنه كان يقول: الكذب إثم إلا ما نفع به مسلما، أو دفع عنه ضررا [٢٦١]. علما بأن التقية لم تكن من الكذب كما يتصورها بعض الجهلاء، ويدل على ذلك أن الله تعالى أخرجها عن حكم الافتراء فقال عز وجل: (إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون - من كفر بالله [صفحة ١٣١] من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) [٢٦٢]. قال تاج الدين الحنفي في تفسيره: والمعنى: إنما يفتري الكذب من كفر بالله من بعد إيمانه، واستثنى منه المكره، فلم يدخل تحت حكم الافتراء [٢٦٣]. أقول: أخرج ابن أبي الدنيا بسنده عن سوار بن عبد الله، قال: إن ميمونا [٢٦٤] كان جالسا وعنده رجل من قراء أهل الشام، فقال: إن الكذب في بعض المواطن خير من الصدق، فقال الشامي: لا، الصدق في كل المواطن خير. فقال ميمون: أرأيت لو رأيت رجلا- وآخر يتبعه بالسيف، فدخل الدار فانتهى إليك. فقال: أرأيت الرجل؟ ما كنت فاعلا؟ قال: كنت أقول: لا. قال: فذاك [٢٦٥]. على أن الكذب هو ما عقد كذبا، والتقية إنما تعقد للإحسان، والإصلاح، ودفع الضرر، وتحقيق المصالح المشروعة، وفي الحديث الشريف: إنما الأعمال بالنيات، ثم كيف تكون التقية كذبا! وقد اتقى قومه أشرف الأنبياء والمرسلين صلى الله عليه وآله وسلم؟ [صفحة ١٣٢]

تقية أبي هريرة

أخرج البخاري بسنده عن أبي هريرة أنه قال: حفظت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعاءين: فأما أحدهما، فبثته. وأما الآخر، فلو بثته قطع هذا البلعوم [٢٦٦]. وقد صرح ابن حجر في فتح الباري بأن العلماء حملوا الوعاء الذي لم يثته على الأحاديث التي تبين أسامى أمراء السوء وأحوالهم، وأنه كان يكتفي عن بعضه ولا- يصرح به خوفا على نفسه منهم، كقوله: (أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان) يشير إلى حكم يزيد بن معاوية، لأنها كانت سنة ستين من الهجرة [٢٦٧].

تقية ابن عباس من معاوية

أخرج الطحاوي بسنده عن عطاء أنه قال: قال رجل لابن عباس رضى الله عنه: هل لك في معاوية أوتر بواحدة؟ - وهو يريد أن يعيب معاوية - فقال ابن عباس: أصاب معاوية. هذا في الوقت الذي بين فيه الطحاوي ما يدل على إنكار ابن عباس صحة صلاة معاوية، فقد أخرج بسنده عن عكرمة، قال: كنت مع ابن عباس عند معاوية نتحدث حتى ذهب هزيع من الليل، فقام معاوية فركع ركعة واحدة، فقال ابن عباس: من أين ترى أخذها الحمار؟ قال الطحاوي بعد ذلك: وقد يجوز أن يكون قول ابن عباس: (أصاب [صفحة ١٣٣] معاوية) على التقية له ثم أخرج عن ابن عباس في الوتر أنه ثلاث [٢٦٨]. أقول: هو عين التقية، إذ كيف يستصوب حبر الأمة صلاة حمار!

تقية سعيد بن جبير و سعيد بن المسيب

أخرج أبو عبيدة القاسم بن سلام عن حسان بن أبي يحيى الكندي، قال: سألت سعيد بن جبير عن الزكاة؟ فقال: ادفعها إلى ولاة الأمر. قال: فلما قام سعيد تبعته، فقلت: إنك أمرتني أن أدفعها إلى ولاة الأمر، وهم يصنعون بها كذا، ويصنعون بها كذا؟! فقال: ضعها حيث أمرك الله، سألتني على رؤوس الناس فلم أكن لأخبرك [٢٦٩]. وأخرج أيضا عن قتادة أنه سأل سعيد بن المسيب السؤال نفسه؟ فسكت ابن المسيب ولم يجبه. قال الدكتور الهراس في هامشه: يظهر أن سعيدا رحمه الله كان لا يرى دفعا لركاة إلى ولاة بني أمية، ولهذا سكت [٢٧٠]. هذا وقد أورد العلامة الأميني تقية سعيد بن المسيب من سعد بن أبي وقاص في سؤاله إياه عن حديث الغدير،

فراجع [٢٧١].

تقية رجاء بن حياء

قال القرطبي المالكي: وقال إدريس بن يحيى: كان الوليد بن عبد الملك [صفحة ١٣٤] يأمر جواسيس يتجسسون الخلق، ويأتون بالأخبار، فجلس رجل منهم فى حلقة رجاء بن حياء فسمع بعضهم يقع فى الوليد، فرجع ذلك إليه. فقال: يا رجاء! أذكر بالسوء فى مجلسك ولم تغير؟! فقال: ما كان ذلك يا أمير المؤمنين. فقال له الوليد: قل الله الذى لا إله إلا هو. قال: الله الذى لا إله إلا هو. فأمر الوليد بالجاسوس، فضرب سبعين سوطا. فكان يلقي رجاء فيقول: يا رجاء! بك يستسقى المطر وسبعين سوطا فى ظهري!! فيقول رجاء: سبعون سوطا فى ظهر ك خير لك من أن يقتل رجل مسلم [٢٧٢]. أقول: إن تقيه رجاء هنا مضاعفة. أما أولا، فإظهاره خلاف الواقع تقيه. وأما ثانيا، فبمخاطبته لمثل الوليد الفاسق اللعين بخطاب الموافقين تقيه أيضا. وقد حصل نظير هذه التقيه لسعيد بن أشرس - صاحب مالک بن أنس - مع سلطان تونس، إذ كان قد آوى رجلا يطلبه السلطان، ولما أحضر أنكر ذلك وحلف بأنه ما آواه ولا يعلم له مكانا [٢٧٣]. [صفحة ١٣٥]

تقيه واصل بن عطاء

قال ابن الجوزى الحنبلى: خرج واصل بن عطاء يريد سفرا فى رهط، فاعترضهم جيش من الخوارج فقال واصل: لا- ينطقن أحد ودعوني معهم، فقصدهم واصل، فلما قربوا بدأ الخوارج ليوقعوا. فقال: كيف تستحلون هذا وما تدرين من نحن، ولا لأى شئ جئنا؟ فقالوا: نعم، من أنتم؟ قال: قوم من المشركين جئناكم لنسمع كلام الله. قال: فكفوا عنهم، وبدأ رجل منهم يقرأ القرآن، فلما أمسك، قال واصل: قد سمعت كلام الله، فأبلغنا مأمنا حتى ننظر فيه وكيف ندخل فى الدين! فقال: هذا واجب، سيروا. قال: فسرنا والخوارج - والله - معنا يحموننا فراسخ، حتى قربنا إلى بلد لا سلطان لهم عليه، فانصرفوا [٢٧٤].

تقيه عمرو بن عبيد المعتزلى

بعد ثورة إبراهيم بن عبد الله وأخيه محمد ذى النفس الزكية على المنصور العباسى التى انتهت بقتلهما، قال المنصور - يوما - لعمرو بن عبيد: بلغنى أن محمدا بن عبد الله بن الحسن كتب إليك كتابا قال عمرو: قد جاءنى كتاب يشبه أن يكون كتابه. قال: فبم أجبته؟ قال: أوليس قد عرفت رأى فى السيف أيام كنت تختلف إلينا، أنى لا أراه؟! قال المنصور: أجل، ولكن تحلف لى ليطمئن قلبى!! قال عمرو: لئن كذبتك تقيه، لأحلفن لك تقيه. قال المنصور: والله، والله، أنت الصادق البر [٢٧٥]. [صفحة ١٣٦]

تقيه أبى حنيفة من القاضى ابن أبى ليلى

أخرج الخطيب البغدادي فى تاريخه بسنده عن سفيان بن وكيع قال: جاء عمر بن حماد بن أبى حنيفة فجلس إلينا، فقال: سمعت أبى حماد يقول: بعث ابن أبى ليلى إلى أبى حنيفة فسأله عن القرآن؟ فقال: مخلوق. فقال: تتوب وإلا أقدمت عليك؟ قال: فتابعه فقال: القرآن كلام الله. قال: فدار به فى الخلق يخبرهم أنه قد تاب من قوله: القرآن مخلوق. فقال أبى: فقلت لأبى حنيفة: كيف صرت إلى هذا وتابعته؟ قال: يا بنى خفت أن يقدم على فأعطيته التقيه [٢٧٦]. ولعدم جدوى الإكثار من صور التقيه القولية سنكتفى فى اختتام هذا المبحث بما قاله الشيخ مرتضى اليمانى - بهذا الصدد - فيما نقله عنه جمال الدين القاسمى فى تفسيره. قال: وزاد الحق غموضا وخفاء أمران: أحدهما: خوف العارفين - مع قتلهم - من علماء السوء، وسلطين الجور وشياطين الخلق، مع جواز التقيه عند ذلك بنص القرآن، وإجماع أهل الإسلام، وما زال الخوف مانعا من إظهار الحق، ولا برح المحقق عدوا لأكثر الخلق.. [٢٧٧]. [صفحة ١٣٧]

الصور الفعلية في التقية

إشاره

إن الأفعال الواردة تقيه، المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين وغيرهم من علماء المذاهب والفرق الإسلامية في كتب العامة أكثر من أن تحصى، وسوف نقطف منها ما يأتي:

ما فعله ابن مسعود و ابن عمر

كان ابن مسعود يتقى من الوليد بن عقبه بن أبي معيط والى عثمان على المدينة، فيصلى خلفه، على الرغم من أن الوليد هذا كان مشهورا بالفسق وشرب الخمر، حتى أنه جلد على شرب الخمر في عهد عثمان [٢٧٨]، وكان يأتي المسجد ثملا ويؤم الصحابة في الصلاة. وفي شرح العقيدة الطحاوية: أنه صلى بهم الصبح مرة أربعاً!! ثم قال: أزيدكم؟ فقال له ابن مسعود: ما زلنا معك منذ اليوم في زيادة [٢٧٩]. وأما ابن عمر فقد كان يصلى خلف العتاة الفاسقين ويأتم بهم كالحجاج ابن يوسف الثقفي [٢٨٠] وكان المعروف عنه أنه لا يأتي أمير إلا يصلى خلفه وأدى إليهزكاة ماله [٢٨١]. [صفحة ١٣٨] وفي حديث جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على منبره يقول: لا تؤمن امرأة رجلا، ولا يؤم أعرابي مهاجرا، ولا يؤم فاجر مؤمنا إلا أن يقهره بسلطانه أو يخاف سوطه أو سيفه. وبهذا الحديث احتج ابن قدامة الحنبلي قائلا: لا تجوز الصلاة خلف المبتدع والفاسق في غير جمعة وعيد، يصليان بمكان واحد من البلد، فإن من خاف منه إن ترك الصلاة خلفه، فإنه يصلى خلفه تقيه ثم يعيد الصلاة [٢٨٢]. ومنه يعلم أنه لا معنى لصلاة ابن مسعود وابن عمر خلف الفاسقين غير التقيه. ويؤيد خوف ابن مسعود من الظالمين ما مر في تقيته القولية من قوله: ما من سلطان يريد أن يكلفني كلاما يدرأ عنى سوطا أو سوطين إلا كنت متكلمًا به. وأما خوف ابن عمر فيدل عليه مبايعته ليزيد بن معاوية وإنكاره على عبد الله بن مطيع خروجه على يزيد أبان ما كان من موقعة الحرّة الشهيرة [٢٨٣] مع أن يزيد كان فاسقا كافرا بإجماع أهل الحق من هذه الأمة. ويدل على خوفه أيضا ما رواه الهيثمي بسنده عن مجاهد، عن ابن عمر، قال: سمعت الحجاج يخطب، فذكر كلاما أنكرته، فأردت أن أغير، فذكرت قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه، [صفحة ١٣٩] قال: قلت: يا رسول الله! كيف يذل نفسه؟ قال: يتعرض من البلاء لما لا يطيق [٢٨٤]. ويظهر من تاريخ ابن عمر أنه وقر هذا الحديث في سمعه وطبقه في غير موضعه مرارا في حياته. منها: مبايعته ليزيد حينما خاف سيفه ولم ينكر عليه كما أنكر الأحرار من هذه الأمة. ومنها: أنه حينما أمن من سوط أمير المؤمنين على عليه السلام، وسيفه، لم يبایعه واعتزل الأمر، ولو كان هناك أدنى خوف على حياته لبایع راغما. ومنها: سكوته على التعريض المباشر الذي وجهه إليه معاوية بعد أحداث قصة التحكيم المعروفة بقوله - كما في صحيح البخاري -: من كان يريد أن يتكلم في هذا الأمر فليطلع لنا قرنه، ولنحن أحق به منه ومن أبيه [٢٨٥]. وقد صرح العلماء بأن مراد معاوية بقوله: (منه ومن أبيه) هو التعريض بابن عمر، أي: ولنحن أحق به من عبد الله بن عمر ومن أبيه عمر بن الخطاب [٢٨٦]. وقد فهم ابن عمر هذا التعريض ولكنه سكت هلعا من معاوية وزبانيته، باعترافه هو كما في ذيل حديث البخاري، قال ابن عمر: [صفحة ١٤٠] فحللت حبوتي، وهممت أن أقول: أحق بهذا الأمر من قاتلك وأباك على الإسلام، فخشيت أن أقول كلمة تفرق بين الجمع، وتسفك الدم.

ما فعله عبدالله بن حذافة السهمي القرشي

هذا الصحابي أرسله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكتابه إلى كسرى يدعو إلى الإسلام، في قصة مشهورة، وقد أسرته الروم في

بعض غزواته على قسارية في عهد عمر، وأكرهه ملك الروم على تقبيل رأسه فلم يفعل فقال له - في قول ابن عباس -: قبل رأسى وأطلقك وأطلق معك ثمانين من المسلمين. قال: أما هذه فنعم، فقبل رأسه وأطلقه، وأطلق معه ثمانين من المسلمين، فلما قدموا على عمر بن الخطاب قام إليه عمر فقبل رأسه، قال: فكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمازحون عبد الله، فيقولون: قبلت رأس عالج. فيقول لهم: أطلق الله بتلك القبلة ثمانين من المسلمين [٢٨٧].

ما فعله جابر بن عبد الله الأنصاري من بسر بن أبي أرطأة

أورد اليعقوبي في تاريخه: أن معاوية وجه بسر بن أبي أرطأة في ثلاثة آلاف رجل إلى المدينة ثم مكة ثم صنعاء ليدخل الرعب في نفوس المسلمين، فطبق وصيته حتى أنه خطب بأهل المدينة وشتهم قائلاً: يا معشر اليهود وأبناء العبيد.. أما والله لأوقعن بكم وقعة تشفى غليل صدور المؤمنين.. ودعا الناس إلى بيعه معاوية فبايعوه.. وتفقد جابر بن عبد الله.. فانطلق جابر بن عبد الله الأنصاري إلى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: إني خشيت أن أقتل، وهذه بيعة ضلال؟ [صفحة ١٤١] قالت: إذن فبايع، فإن التقية حملت أصحاب الكهف على أن كانوا يلبسون الصلب، ويحضرون الأعياد مع قومهم [٢٨٨]. ونظيرها في رواية ابن أبي الحديد أيضاً [٢٨٩].

ما فعله حذيفة بن اليمان

هذا الرجل الصحابي كان معروفًا بالمداراة، حتى قال السرخسي الحنفي في مبسوطه: وقد كان حذيفة رضي الله عنه ممن يستعمل التقية على ما روى أنه يدارى رجلاً، فقيل له: إنك منافق!! فقال: لا، ولكني اشتري ديني بعضه ببعض مخافة أن يذهب كله [٢٩٠].

ما فعله الزهري في كتم فضائل أمير المؤمنين علي

أخرج ابن الأثير في أسد الغابة في ترجمة جندع الأنصاري الأوسي بسنده عن محمد بن مسلم بن شهاب الزهري قال: سمعت سعيد بن جناب يحدث عن أبي عنفوان المازني، قال: سمعت أبا جنيده جندع بن عمرو بن مازن، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار وسمعته - وإلا صمتا - يقول: وقد انصرف من حجة الوداع، فلما نزل غدیر خم، قام في الناس خطيباً وأخذ بيد علي، وقال: من كنت وليه فهذا وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه. قال عبيد الله: فقلت للزهري: لا تحدث بهذا بالشام، وأنت تسمع ملء [صفحة ١٤٢] أذنيك سب علي. فقال: والله إن عندي من فضائل علي ما لو تحدثت بهالقتلت [٢٩١]. أقول: وقد كان زيد بن أرقم الصحابي المعروف يتقى من الأمويين وأذناهم في كتم حديث الغدير، وقد أشار لهذا أحمد في مسنده من طريق ابن نمير، عن عطية العوفي قال: سألت زيد بن أرقم فقلت له: إن ختنا لي حدثني عنك بحديث في شأن علي يوم غدیر خم، فأنا أحب أن أسمع منك؟ فقال: إنكم معشر أهل العراق فيكم ما فيكم! فقلت له: ليس عليك منيأس... الخبر [٢٩٢].

ما فعله أبو حنيفة مع المنصور العباسي

كان أبو حنيفة يجاهر في أمر إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، ويفتي الناس بالخروج معه على المنصور العباسي، ولكن لما انتهت ثورة إبراهيم بقتله، تولى أبو حنيفة نفسه مهمة الإشراف على ضرب اللبن وعده في بناء مدينة بغداد بأمر المنصور العباسي [٢٩٣]. ولا شك أنه كان كارهاً لذلك، ولكنه اتقى من بطش المنصور في هذه الوظيفة التي كلف بها من قبل المنصور نفسه الذي كان على علم بموقفه من ثورة إبراهيم بن عبد الله، فحاول أن يجد مبرراً لقتله في هذه المهمة، [صفحة ١٤٣] ولكن أبا حنيفة أدرك ذلك منه فاتقاه في قبول ذلك العمل. ومن تقيته الفعلية مع المنصور أيضاً ما رواه الخطيب في تاريخه من أن أبا حنيفة قبل قضاء الرصافة في آخر

أيامه بعد الضغط الشديد عليه بحيث لم يجد بدا من ذلك. وقد أيد هذا ابن خلكان أيضا، فذكر أن المنصور لما أتم بناء مدينة بغداد أرسل إلى أبي حنيفة، وعرض عليه قضاء الرصافة فأبى، فقال المنصور: إن لم تفعل ضربتك بالسياط! قال أبو حنيفة: أو تفعل؟ قال: نعم. فقعد أبو حنيفة في القضاء يومين، فلم يأت أحد، فلما مضى يومان اشتكى أبو حنيفة ستة أيام ثم مات [٢٩٤].

ما فعله مالك بن أنس مع الأمويين والعباسيين

ويدل على تقيته من الأمويين ما قاله الذهبي في ميزان الاعتدال، قال: وقال مصعب، عن الدراوردي، قال: لم يرو مالك، عن جعفر، حتى ظهر أمر بني العباس [٢٩٥]. وقد صرح أمين الخولي (ت / ١٣٨٥ هـ)، بأن امتناع مالك بن أنس من الرواية عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام في عهد الأمويين، إنما هو بسبب خشيته منهم [٢٩٦]. [صفحة ١٤٤] وأما عن تقيته من العباسيين فهي كمنار على علم لا تخفى على معظم الباحثين المطلعين على حياته في ظل الدولة العباسية. فقد كان مؤيدا لثورة محمد بن عبد الله وأخيه إبراهيم على المنصور العباسي ولكن سرعان ما تم توطيد العلاقة بينه وبين المنصور نفسه بفضل التقية حتى أصبح ذلك الرجل الناقم على المنصور جبروته وطيغانه والمفتى بالخروج عليه والمحث على خلع بيعته، هو نفسه - كما جاء في مقدمة تحقيق كتابه الموطأ - الرجل الذي يأمر بحبس من يشاء، أو يضرب من يريد وفي دولة المنصور نفسه [٢٩٧]!!

صور التقية في فقه العامة

إشاره

الأحكام الشرعية الفرعية: إما عبادات كالصوم والصلاة، أو معاملات. والمعاملات: إما أن تكون عقودا مثل البيع والشراء، أو إيقاعات كالطلاق والعق، أو أحكاما مثل الحدود والتعزيرات. ومع كون التقية من الفروع الشرعية بلا خلاف، إلا أن فقهاء العامة لم يفردوا لها عنوانا باسم التقية في كتبهم الفقهية، وإنما بحث معظمهم مسائلها في قسم العقود من المعاملات، وتحديدًا في كتاب الإكراه. والسبب في ذلك، هو علاقة التقية بالإكراه مع دخول كل منهما في أغلب الفروع الشرعية. وهذا السبب ليس كافيا في الواقع، فالشهادات مثلا مع [صفحة ١٤٥] صلتها الوثقى بالقضاء، ودخولها في أغلب الفروع إلا أنهم أفردوا لها عنوانا، وكذلك الحال مع الاقرار والصلح وغيرهما من العناوين الفقهية، وهذا ما يسجل ثغرة في المنهج الفقهي الخاص بترتيب مسائل الفقه وتبويبها. بل، وثمة إشكال آخر على بحث مسائل التقية تحت عنوان الإكراه، لما مر سابقا من انتفاء الإكراه في بعض أقسام التقية، ولهذا ترك بعضهم مسائلها موزعة على مواردها في أغلب الأبواب الفقهية. ومن هنا صار بحث التقية فقهيًا بحثًا مضميًا يتطلب الرجوع إلى أبواب الفقه كافة، بغية الوقوف على مسائلها، وهو ما حاولنا القيام به، مع مراعاة الاختصار باجتناب الإطالة ما أمكن، والاكتفاء بالأهم دون المهم، والبعد عن كل ما فيه من غموض أو تعقيد. وقد ارتأينا تقسيم مسائلها على غرار التقسيم الفقهي السائد لفروع الأحكام، مسبقًا بما اتصل منها بركن الرسالة الأعظم: الإيمان بالله تعالى ورسوله الكريم صلى الله عليه وآله وسلم، أو بالأخلاق والآداب العامة كما في مداراة الناس ومعاشرتهم بالحسنى، كما سنبينه قبل ذلك التقسيم، وعلى النحو الآتي.

افتاء فقهاء العامة بجواز التقية في لب العقيدة وجوهرها

ويدل عليه أمور: ١- قولهم بجواز تلفظ كلمة الكفر بالله تعالى والقلب مطمئن بالإيمان، عند الإكراه عليها [٢٩٨]. [صفحة ١٤٦] وقد مر في دليل الإجماع أكثر من تصريح لهم بالإجماع على ذلك. ٢- تجويزهم سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حال التقية [٢٩٩]. ٣- تجويزهم أيضا السجود إلى الصنم في ما لو أكره المسلم عليه [٣٠٠]. وإذا كان كل هذا جائزا عندهم في حال التقية،

فمن باب أولى جوازها عندهم في سائر أصول العقيدة، بل وفي سائر فروعها أيضا. وكيف ينال المسك وتسلم فأرته؟

افتاؤهم بجواز التقية في الآداب والأخلاق العامة

ويدل عليه قول الشيخ المراغي: ويدخل في التقية مداراة الكفرة، والظلمة، والفسقة، وإلانة الكلام لهم، والتبسم في وجوههم، وبذل المال لهم لكف أذاهم، وصيانة العرض منهم، ولا يعد هذا من الموالاة المنهى عنها، بل هو مشروع [٣٠١]. ولعل في مداراة الفرقة الوهابية لسائر المسلمين في عدم تهديم قبر [صفحة ١٤٧] النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإظهارهم في ذلك بخلاف ما يعتقدون بشأن هدم القبور مطلقا خير دليل على تقيتهم المداراتية.

افتاؤهم بجواز التقية في العبادات

إشاره

ونكتفي بأهم العبادات التي جوزوا التقية فيها وقس عليها ما سواها.

جواز التقية في الصلاة خلف الفاسق

مر سابقا عن ابن قدامة الحنبلي قوله: لا تجوز الصلاة خلف المبتدع والفاسق في غير جمعة وعيد، فيصليان بمكان واحد من البلد، فإن من خاف منه إن ترك الصلاة خلفه، فإنه يصلي خلفه تقيه ثم يعيد الصلاة.

جواز ترك الصلاة تقيه

اتفق المالكية والحنفية والشافعية على جواز ترك الصلاة المفروضة في ما لو أكره المسلم على تركها [٣٠٢].

جواز الإفطار في شهر رمضان تقيه

صرح المالكية والحنفية والشافعية بعدم ترتب الإثم على من أفطر في شهر رمضان تقيه بسبب ضغط الإكراه عليه [٣٠٣].

الافناء العجيب بشأن الإفطار المتعمد قبل الإكراه عليه

ومن الفتاوى العجيبة الداخلة في دائرة التقيه عند الأحناف، ما رواه [صفحة ١٤٨] ابن زياد عن أبي حنيفة، كما في قول الفرغاني الحنفي: إنه لو أفطر الصائم في يوم من أيام شهر رمضان عن عمد وإصرار، ثم أكرهه السلطان بعد ساعة أو ساعتين على إفطاره المتعمد على السفر في ذلك اليوم، فإنه سيكون حكمه حكم المكره، وتسقط عنه الكفارة [٣٠٤] !!

سقوط الكفارة عن جامع امرأته كرها في شهر رمضان

قال الفرغاني: لو أكره الرجل على أن يجمع امرأته في شهر رمضان فلا كفارة عليه ويجب القضاء [٣٠٥].

افتاؤهم بجواز التقية في المعاملات

العقود**اشاره**

وتقتصر على بعض مسائله وهى:

جواز التقيه فى البيع والشراء

تصح التقيه فيهما بلا خلاف بين المالكيه والحنفيه [٣٠٦] ، كما صححها غيرهم كالظاهريه [٣٠٧] .

جوازها فى الوكالة

صرح القرطبي المالكي - كما مر فى تقيه أصحاب الكهف - بالاتفاق على صحة توكيل الإنسان حال التقيه، فراجع.

جوازها فى الهبة

وهى أيضا مما تصح فيه التقيه عند المالكيه [صفحة ١٤٩] والحنفيه والظاهريه، مشروطه بقيد الإكراه عليها [٣٠٨] .

الإيقاعات**اشاره**

ونكتفى منها بالصورة الآتية:

جواز التقيه فى الطلاق

لو طلق الإنسان زوجته تقيه بسبب الإكراه، فهل يصح الطلاق، أو لا يصح، بمعنى: هل يقع الطلاق تقيه أو لا؟ اختلفوا فى ذلك على قولين، أحدهما الوقوع، والآخر عدمه. فمن أجاز طلاق المكره، هم: أبو قلابه، والشعبي، والنخعي، والزهرى، وأبو حنيفه، وصاحبه، قالوا: لأنه طلاق من مكلف فى محل يملكه، فينفذ كطلاق غير المكره. وأما من ذهب إلى عدم وقوع مثل هذا الطلاق، لأنه وقع تقيه بلا رضا الزوج فهم: أمير المؤمنين على عليه السلام، وعمر بن الخطاب، وعبد الله بن عباس، وابن الزبير، وجابر بن سمرة، وعبد الله بن عبيد بن عمير، وعكرمة، والحسن البصرى، وجابر بن زيد، وشريح القاضى، وعطاء، وطاوس، وعمر بن عبد العزيز، وابن عون، وأيوب السخيتانى، ومالك، والأوزاعى، والشافعى، وإسحاق، وأبو ثور، وأبو عبيد، صرح بكل هذا ابن قدامه الحنبلى واختار القول الثانى [٣٠٩] . [صفحة ١٥٠] وهو الصحيح الذى عليه المالكيه [٣١٠] والشافعية [٣١١] والحنبليه [٣١٢] ، كما اختار هبعض فقهاء الأحناف

[٣١٣].

جوازها في العتق

تجوز التقية فيه عند المالكية [٣١٤]، وغيرهم [٣١٥]، مع عدم ترتب آثارها بمعنى عدم وقوع العتق في حال التقية، لحصوله من غير رضا المعتق.

جوازها في اليمين الكاذبة

لو حلف إنسان بالله كاذبا، فلا كفارة عليه إن كان مكرها على اليمين، وله ذلك تقية على نفسه، وتكون يمينه غير ملزمة عند مالك والشافعي وأبي ثور، وأكثر العلماء على حد تعبير النووي الشافعي، واستدل بحديث: ليس على مقهور يمين [٣١٦]. أقول: صرح بهذا الشافعي ونسبه إلى عطاء بن أبي رباح [٣١٧] وقد أفتى به غير واحد من فقهاء المالكية [٣١٨] ونقل القرطبي عن ابن الماجشون: إنه لا فرق في ذلك بين أن تكون اليمين طاعة لله تعالى، أو معصية، وإنه [صفحة ١٥١] لا حث عند الإكراه على اليمين الكاذبة [٣١٩] وهذا هو محل اتفاق فقهاء الأحناف [٣٢٠]. وقد كان مالك بن أنس يقول لأهل المدينة في شأن بيعتهم للطاغية المنصور العباسي: إنكم بايعتم مكرهين، وليس على مكره يمين [٣٢١] يحثهم بهذه الفتيا على الخروج مع إبراهيم بن عبد الله بن الحسن للثورة على المنصور. [صفحة ١٥٢]

الاحكام**جواز التقية في حكم الأطعمة والأشربة المحرمة**

أفتى القرطبي المالكي بجواز التقية في شرب الخمر [٣٢٢]، وقالت الحنفية: تجوز التقية إذا كان الإقدام على الفعل أولى من الترك، وقد تجب إذا صار بالترك آثما، كما لو أكره على أكل لحم الميتة أو أكل لحم الخنزير، أو شرب الخمر [٣٢٣]. وهذه المحرمات المذكورة تجوز كلها إن كان المتقى يأتيناها مكرها عليها بغير القتل، وأما لو كان الإكراه عليها بالقتل، فقد صرح الشافعية بوجوبها [٣٢٤]. وقال ابن حزم الظاهري: فمن أكره على شرب الخمر أو أكل الخنزير أو الميتة أو الدم أو بعض المحرمات، أو أكل مال مسلم أو ذمي، فمباح له أن يأكل ويشرب ولا شيء عليه لا حد ولا ضمان [٣٢٥]. وقد عرفت أن التقية في شرب الخمر ممنوعة عند فقهاء الشيعة ما لم يصل الإكراه إلى حد القتل.

جوازها في الزنا

إذا أكره الرجل على ارتكاب هذه الجريمة، واتقى على نفسه بارتكابها فهل يسقط الحد عليه أو لا؟ [صفحة ١٥٣] اختلفوا على قولين: أحدهما: سقوط الحد عنه، وهو قول القرطبي المالكي [٣٢٦]، وابن العربي المالكي [٣٢٧]، والفرغاني الحنفي [٣٢٨]، وابن قدامة الحنبلي [٣٢٩]، وابن حزم [٣٣٠]، وقال أبو حنيفة: يسقط الحد إن كان الإكراه من السلطان، وإلا حد استحسانا [٣٣١]. والآخر: إقامة

الحد على الزاني تقيه ويغرم مهرها، وهو قول مالك بن أنس، والشافعي، وقال أبو حنيفة لا يجب المهر [٣٣٢]. وأما لو استكرهت المرأة على الزنا، فلا حد عليها، قولاً واحداً [٣٣٣].

جوازها في الدماء

تقدم أن أهل البيت عليهم السلام صرحوا بأن التقيه إنما شرعت لحقن الدم، وإنه إذا بلغت التقيه الدم فلا تقيه، وبهذا أفتى فقهاء الشيعة اقتداء بأهل البيت عليهم السلام. وقد وافقهم على هذا من فقهاء العامة مالك بن أنس [٣٣٤]. وهو ظاهر المذهب المالكي، قال ابن العربي المالكي: قال علماؤنا: [صفحة ١٥٤] المكروه على إتلاف المال يلزمه الغرم، وكذلك المكروه على قتل الغير يلزمه القتل [٣٣٥] وهو أحد قولي الشافعي [٣٣٦] وخالف بذلك أبو حنيفة وصاحبه أبو يوسف. فقال أبو حنيفة: يصح الإكراه على القتل، ولكن يجب القصاص على المكروه، دون المأمور. وقال أبو يوسف: يصح الإكراه على القتل ولا يجب القصاص على أحد، وكان على الأمر دية المقتول في ماله في ثلاث سنين [٣٣٧]!! واعترف بهذا الكاساني الحنفي، قائلاً: والمكروه على القتل لا قصاص عليه عند أبي حنيفة وصاحبه محمد، ولكن يعزر القاتل، ويجب القصاص على المكروه. وعند أبي يوسف لا- يجب القصاص لا- على المكروه ولا- على المكروه، وإنما تجب الدية على الأول [٣٣٨]. وقد اعتذر السرخسي الحنفي عن أبي يوسف عن فتياه العجيبة هذه، فقال: وكان هذا القول لم يكن في السلف، وإنما سبق به أبو يوسف واستحسنه [٣٣٩]. [صفحة ١٥٥] أقول: ومن فروع هذه المسألة عند أبي حنيفة وصاحبه محمد بن الحسن الشيباني، أنه يجوز للرجل أن يتقى في قتل أبيه، ولا يحرم من ميراثه. قال الفرغاني الحنفي: لو أكره الرجل على قتل موروثه بوعيد قتل فقتل، لا يحرم القاتل من الميراث، وله أن يقتل المكروه قصاصاً لموروثه في قول أبي حنيفة ومحمد [٣٤٠]. والخالصة، إن المذهب الحنفي يجوز التقيه في الدماء!! وهو أحد قولي الشافعي [٣٤١].

جوازها في قطع الأعضاء

إشاره

تصح التقيه في قطع أعضاء الإنسان، ولا قصاص في ذلك لا على الأمر ولا على المأمور، بل تجب الدية عليهما معا من مالهما عند أبي يوسف [٣٤٢]!!

والأعجب من كل هذا، جوازها في قطع الأعضاء تبرعاً من غير اضطرار أو إكراه

إنه لو أكره السلطان رجلاً على أن يقطع يد رجل فقطعها، ثم قطع يده الأخرى، أو رجله تطوعاً من غير إكراه من السلطان، وإنما قطعها اختياراً، فهل يجب عليه القصاص فيما قطعه مختاراً أو لا؟ الجواب: لا قصاص عليه، ولا على السلطان، بل تجب عليهما الدية [صفحة ١٥٦] من مالهما عند أبي يوسف [٣٤٣]!!

جوازها في هتك الأعراض

ومن فتاوى العامة المخجلة حقا تجوزهم التقيه على الإنسان في هتك عرضه وشرفه وناموسه، وعليه أن يقف ذليلاً وبكل ندالته وهو يرى الاعتداء على شرفه ولا يدفع عنه شيئاً! ففي الجامع لأحكام القرآن للقرطبي المالكي أنه إذا أكره الإنسان على تسليم أهله لما لا

يحل، أسلمها، ولم يقتل نفسه دونها، ولا أحتمل أذية في تخليصها [٣٤٤].

جوازها في قذف المحصنات

تجوز التقية في قذف المحصنات عند الجصاص الحنفي [٣٤٥]، وقد زاد على ذلك السرخسي، جواز الافتراء على المسلمتية [٣٤٦].

جوازها في إتلاف مال المسلم

جوز الحنفيه والشافعية وغيرهم التقية في إتلاف مال المسلم لمن يكره على ذلك، ولا ضمان عليه وإنما الضمان على من أكرهه [٣٤٧]. [صفحة ١٥٧] وأطلق الإمام الزيدى أحمد بن يحيى بن المرتضى القول بإباحة مال الغير بشرط الضمان في حال التقية [٣٤٨].

جوازها في شهادة الزور

صرح السيوطى الشافعى بجواز شهادة الزور عند الإكراه عليها، فيما لو كانت تلك الشهادة في إتلاف الأموال [٣٤٩].

كلمة أخيرة عن سعة التقية في فقه المذاهب الأربعة

لقد تركنا الكثير جدا من المسائل التي جوز فيها فقهاء العامة التقية بغية للاختصار، كتجوزهم التقية مثلا في: الصدقة، والإقرار، والنكاح، والإجارة، والمباراة، والكفالة، والشفقة، والعهود، والتدبير، والرجعة - بعد الطلاق - والظهار، والنذر، والايلاء، والسرقه، وغيرها من الفروع الشرعية [٣٥٠] ولا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات. ومن هنا قال المالكية: الإكراه، إذا وقع على فروع الشريعة لا يؤخذ المكروه بشئ [٣٥١]. وأوسع من هذا المعنى ما صرح به موسى جار الله التركمانى بقوله: والتقية هي: وقاية النفس من اللائمة والعقوبة، وهي بهذا المعنى من الدين، جائزة في كل شئ [٣٥٢]. [صفحة ١٥٨] وقال أيضا: التقية في سبيل حفظ حياته، وشرفه، وحفظ ماله، وفي حمايته، حق من حقوقه واجبه على كل أحد إماما كان أو غيره وبهذا وغيره مما مر في فصول هذا البحث يتضح أنه لا مجال لأحد في النقاش بمشروعية التقية في الإسلام، ولا مجال لإنكارها بحال من الأحوال، وأن إنكارها مرض طبع عليه قلوب المنافقين، والحمد لله رب العالمين.

باورقى

[١] سورة آل عمران: ٣ / ٢٨.

[٢] تاج العروس ١٠: ٣٩٦ وسيأتي اتفاق المفسرين على تفسير (التقاء) بالتقية.

[٣] لسان العرب ١٥: ٤٠١. وانظر: المصباح المنير / الفيومى ٢: ٦٦٩، وأساس البلاغة / الزمخشري: ٦٨٦ مادة (وقى).

[٤] تصحيح الاعتقاد / الشيخ المفيد: ٦٦.

[٥] التقية / الشيخ الأنصارى: ٣٧. وانظر القواعد الفقهية / البجنوردى ٥: ٤٤. والقواعد الفقهية / ناصر مكارم الشيرازى ٣: ١٣.

[٦] المبسوط / السرخسى الحنفي ٢٤: ٤٥.

[٧] راجع تعريف التقية عند ابن حجر العسقلانى في فتح البارى بشرح صحيح البخارى ١٢: ١٣٦. وعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام

- السلمى فى قواعد الأحكام فى مصالح الأنام ١: ١٠٧. والآلوسى فى روح المعانى ٣: ١٢١. والمراغى فى تفسيره ٣: ١٣٧. ومحمد رشيد رضا فى تفسير المنار ٣: ٢٨٠ وغيرهم.
- [٨] سورة النحل: ١٦ / ١٠٦.
- [٩] لسان العرب / ابن منظور ١٢: ٨٠ كره.
- [١٠] التلويح على التوضيح / سعد الدين التفتازانى ٢: ١٩٦ طبعه مصر / ١٣٢٢ هـ.
- [١١] كشف الأسرار عن أصول البزدوى / عبد العزيز البخارى ٤: ١٥٣ طبعه دار الخلافة.
- [١٢] المبسوط / السرخسى ٢٤: ٣٨ من كتاب الإكراه.
- [١٣] المكاسب / الشيخ الأنصارى ٣: ٣١١ فى الحديث عن شرط الاختيار من شروط المتعاقدين، تحقيق مجمع الفكر الإسلامى، لجنة تحقيق التراث، ط ١، قم، ١٤١٨ هـ.
- [١٤] لثبوت التقية عند الخوف الشخصى كما لو خاف المكره على نفسه أو عرضه أو ماله، وكذلك عند الخوف النوعى كالخوف على الدين أو الوطن أو العشيرة ونحو ذلك.
- [١٥] سورة آل عمران: ٣ / ٢٨.
- [١٦] سورة آل عمران: ٣ / ٢٩.
- [١٧] التفسير الكبير / الفخر الرازى ٨: ١٥.
- [١٨] أنظر: الأشباه والنظائر / السيوطى: ١٧٣ القاعدة الرابعة، طبعه دار الكتاب العربى. وانظر قاعدة لا ضرر / السيد السيستانى ١: ١٥٨.
- [١٩] سيأتى ذكر الحديث فى أدلة التقية من السنة النبوية.
- [٢٠] الأشباه والنظائر / السيوطى: ٣٧٠.
- [٢١] محاضرات فى أصول الفقه / محمد إسحاق الفيض ٤: ٢٤٣، مبحث الإجزاء، فى مسألة حكم الأضرار بسوء الاختيار.
- [٢٢] أنظر: مصباح الأصول ٢: ٥٦٢ فى التنبيه السابع من تنبيهات قاعدة لا ضرر، المسألة الأولى.
- [٢٣] القواعد الفقهية / على أحمد الندوى: ٢٢٥، دار القلم، دمشق / ١٤١٢ هـ، وأشار فى هامشه إلى قواعد ابن رجب الحنبلى: ٢٤٦ القاعدة رقم / ١١٢.
- [٢٤] الأشباه والنظائر / ابن نجيم الحنفى: ٨٩.
- [٢٥] المستصفى / الغزالى ١: ٨٩ دار الكتب العلمية / ١٤٠٣ هـ.
- [٢٦] شرح القواعد الفقهية / أحمد بن محمد الزرقا: ٢٠١ القاعدة رقم ٢٨، ط ٢، دار القلم، دمشق / ١٤٠٩ هـ.
- [٢٧] الأشباه والنظائر / ابن نجيم الحنفى: ٨٩.
- [٢٨] كالغزالى فى إحياء علوم الدين ٣: ١٣٨. والقرانى المالكى فى الفروق ٤: ٢٣٦ (الفرق الرابع والستون والمائتان). والفرغانى الحنفى فى فتاوى قاضيخان ٣: ٤٨٥، مطبوع بهامش الفتاوى الهندية.
- [٢٩] شرح القواعد الفقهية: ٢٠١ فى شرح القاعدة رقم ٢٨.
- [٣٠] أصول الكافى ٢: ٢١٩ / ١٣ باب التقية، من كتاب الإيمان والكفر.
- [٣١] شرح القواعد الفقهية / أحمد بن محمد الزرقا: ١٨٨ فى شرح القاعدة رقم ٢١.
- [٣٢] رسائل الشيخ الأنصارى: ٢٩٨، فى آخر البحث عن أصل الاشتغال.
- [٣٣] القواعد الفقهية / ناصر مكارم الشيرازى ١: ٨٩ فى قاعدة التقية. وانظر: مصباح الأصول (تقريراً لبحث السيد الخوئى) ٢: ٥٦٢. والتنبيه السابع من تنبيهات قاعدة لا ضرر.

- [٣٤] قاعدة لا ضرر / السيد السيستاني ١: ١٥٨. والأشبه والنظائر / السيوطي: ٩٢ - ٩٣.
- [٣٥] راجع: الضرورة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي / الدكتور محمد محمود عبد العزيز الزيني: ٥٩، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية / ١٩٩٣ م.
- [٣٦] راجع القواعد الفقهية / ناصر مكارم الشيرازي ٢: ١٩.
- [٣٧] راجع الأحكام العامة في قانون العقوبات / الدكتور السعيد مصطفى السعيد: ٤١٧، وشرح قانون العقوبات - القسم العام / الدكتور محمود المصطفى: ٣٢٦ نقلا عن الضرورة للدكتور محمد محمود الزيني: ٢٢٣.
- [٣٨] سورة الكهف: ١٨ / ١٩ - ٢٠.
- [٣٩] راجع: تفصيل قصتهم في مجمع البيان / الطبري ٥: ٦٩٧ - ٦٩٨. وزاد المسير / ابن الجوزي ٥: ١٠٩ - ١١٠. والجامع لأحكام القرآن / القرطبي ١٠: ٣٥٧ - ٣٥٩. وتفسير الطبري ١٥: ٥٠. والدر المنثور / السيوطي ٥: ٣٧٣. والتفسير الكبير / الفخر الرازي ٢١: ٩٧. وتفسير أبي السعود ٦: ٢٠٩. وقد وردت قصتهم عن ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وقتادة وغيرهم.
- [٤٠] سورة الكهف: ١٨ / ١٤.
- [٤١] التفسير الكبير / الفخر الرازي ٢١: ١٠٣.
- [٤٢] الجامع لأحكام القرآن / القرطبي ١٠: ٣٧٦ - ٣٧٧.
- [٤٣] أصول الكافي ٢: ١٧٤ - ١٧٥ / ١٤ و ١٩ كتاب الإيمان والكفر باب التقية، المكتبة الإسلامية، طهران / ١٣٨٨ هـ.
- [٤٤] سورة غافر: ٤٠ / ٢٨.
- [٤٥] النكت والعيون / الماوردى ٥: ١٥٣، دار الكتب العلمية، بيروت.
- [٤٦] زاد المسير / ابن الجوزي ٧: ٣١٢.
- [٤٧] سورة غافر: ٤٠ / ٢٦.
- [٤٨] التفسير الكبير / الرازي ٢٧: ٦٠.
- [٤٩] كنز العمال / المتقي الهندي ١١: ٦٠١ / ٣٢٨٩٧ و ٣٢٨٩٨، ط ٥، مؤسسة الرسالة، بيروت. وفي حاشية كشف الأستار / محمد حسين الجلال: ٩٨ مؤسسة الأعلمي، بيروت / ١٤٠٥ هـ، قال: (وحسنه السيوطي).
- [٥٠] المحرر الوجيز / ابن عطية ١٤: ١٣٢، تحقيق المجلس العلمي بفاس / ١٤٠٧ هـ.
- [٥١] الجامع لأحكام القرآن / القرطبي ١٥: ٣٠٧.
- [٥٢] تيسير التفسير / محمد بن يوسف بن أطفيش الأباضي ١: ٣٤٣ - ٣٤٥.
- [٥٣] سورة النحل: ١٦ / ١٠٦.
- [٥٤] سنن ابن ماجه ١: ٥٣، ١٥٠ باب ١١ في فضل سلمان وأبي ذر والمقداد، دار إحياء الكتب العربية، وانظر التعليق عليه في الهامش رقم (١) من الصفحة المذكورة.
- [٥٥] أحكام القرآن / الجصاص ٣: ١٩٢، دار الفكر، بيروت.
- [٥٦] تفسير الماوردى (النكت والعيون) ٣: ٢١٥، دار الكتب العلمية، بيروت.
- [٥٧] أنظر: تفسير الواحدى الشافعى ١: ٤٦٦ مطبوع بهامش تفسير النووى المسمى ب (مراح لييد) دار إحياء الكتب العربية، مصر، والمبسوط للسرخسى ٢٤: ٢٥. وأحكام القرآن للكلية الهراسى ٣: ٢٤٦، دار الكتب العلمية، بيروت / ١٤٠٥ هـ. والكشاف / الزمخشري ٢: ٤٤٩ - ٥٥٠، دار المعرفة، بيروت. والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز / ابن عطية الأندلسى ١٠: ٢٣٤ - ٢٣٥ تحقيق المجلس العلمى بفاس / ١٤٠٧ هـ. وأحكام القرآن / ابن العربى ٢: ١١٧٧ - ١١٨٢ دار المعرفة، بيروت (وفيه كلام طويل عن التقية). وزاد المسير

في علم التفسير / ابن الجوزي ٤: ٤٩٦، ط ٤، المكتب الإسلامي، بيروت / ١٤٠٧ هـ. والتفسير الكبير / الفخر الرازي ٢٠: ١٢١، ط ٣. والمغني / ابن قدامة ٨: ٢٦٢ و ١٠: ٩٧ مسألة ٧١١٦، ط ١، دار الفكر، بيروت / ١٤٠٤ هـ. والجامع لأحكام القرآن / القرطبي ١٠: ١٨١، دار إحياء التراث العربي. وأنوار التنزيل وأسرار التأويل / البضاوي ١: ٥٧١، ط ٢، مصر / ١٣٨٨ هـ. وتفسير الخازن / علي بن محمد الخازن الشافعي ١: ٢٧٧. وتفسير ابن جزى الكلبي: ٣٦٦، دار الكتاب العربي، بيروت / ١٤٠٣ هـ. وتفسير البحر المحيط / أبو حيان الأندلسي ٥: ٥٣٨، ط ٢، دار الفكر، بيروت / ١٤٠٣ هـ. وتفسير القرآن العظيم / ابن كثير ٢: ٦٠٩، ط ١، دار الخير، دمشق / ١٩٩٠ م. وغرائب القرآن / النيسابوري ١٤: ١٢٢ مطبوع بهامش تفسير الطبري، ط ٢، دار المعرفة، بيروت / ١٣٩٢ هـ. وفتح الباري شرح صحيح البخاري / ابن حجر العسقلاني ١٢: ٢٦٢ - ٢٦٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت / ١٤٠٦ هـ. ومنهاج الطالبين / النووي الشافعي ٤: ١٣٧، ١٧٤، دار الفكر، بيروت. وانظر تعليق الشرييني عليه في معنى المحتاج في شرح المنهاج ٤: ١٣٧ مطبوع بهامش منهاج الطالبين. وروح البيان / البرسوي الحنفي ٥: ٨٤، ط ٧، دار إحياء التراث العربي، بيروت / ١٤٠٥ هـ. وفتح القدير / الشوكاني ٣: ١٩٧، دار المعرفة، بيروت. وتفسير النووي (مراح لبيد) ١: ٤٦٦. ومحاسن التأويل / القاسمي ١٠: ١٦٥، ط ٢، دار الفكر، بيروت / ١٣٩٨ هـ. وتيسير التفسير / محمد بن يوسف أطفيش الأباضي ٧: ٩٧، طبعه وزارة التراث القومي والثقافي في سلطنة عمان. وتفسير المراغي ١٤: ١٤٦، ط ٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت / ١٩٨٥ م. وصفوة التفاسير / محمد علي الصابوني الوهابي، ط ١، عالم الكتب، بيروت / ١٤٠٦ هـ. أقول: إنما ذكرنا هذه القائمة الطويلة من مصادر تفسر الآيه - وكلها مصادر غير شيعية - لكي يعلم من مراجعتها اتفاقهم جميعا على مشروعية التقيه في حالة الإكراه عليها، ولكن بعض المتطفلين على من الكلام الذي ليس له في ميزان العلمى وزن ولا اعتبار.

[٥٨] سورة آل عمران: ٣ / ٢٨.

[٥٩] أنظر: حجة القراءات / أبو زرعة: ١٦٠. ومعاني القرآن / الزجاج ١: ٢٠٥. وتفسير الرازي ٨: ١٢. والنشر في القراءات العشر ٣: ٥. والجامع لأحكام القرآن ٤: ٥٧. والبحر المحيط ٢: ٤٢٤. وفتح القدير ١: ٣٠٣.

[٦٠] تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ٦: ٣١٣ - ٣١٧، ط ٢، دار المعرفة، بيروت / ١٣٩٢ هـ.

[٦١] المبسوط / السرخسي ٢٤: ٤٥ من كتاب الإكراه.

[٦٢] المدونة الكبرى / مالك بن أنس ٣: ٢٩، مطبعة السعادة، مصر.

[٦٣] الكشاف / الزمخشري ١: ٤٢٢.

[٦٤] التفسير الكبير / الفخر الرازي ٨: ١٣.

[٦٥] تفسير البحر المحيط / أبو حيان ٢: ٤٢٤.

[٦٦] سورة البقرة: ٢ / ١٩٥.

[٦٧] مواهب الرحمن / السيد السبزواري في تفسير الآيه المذكورة.

[٦٨] التفسير الكبير / الفخر الرازي ٢٠: ٢١ في تفسير الآيه ١٠٦ من سورة النحل.

[٦٩] سورة الحج: ٢٣ / ٧٨.

[٧٠] سورة فصلت: ٤١ / ٣٤.

[٧١] أصول الكافي ٢: ٢١٨ / ٦ باب التقيه.

[٧٢] راجع: جامع أحاديث الشيعة ١٨: ٣٧١ - ٣٧٢ باب وجوب التقيه، فقد ذكر في أول الباب عشر آيات، يستفاد من بعضها جواز التقيه بين المسلمين أنفسهم.

[٧٣] المبسوط / السرخسي ٢٤: ٢٥.

[٧٤] سورة المائدة: ٥ / ٦٧.

- [٧٥] سورة الحجر: ١٥ / ٩٤.
- [٧٦] المسائل والأجوبة فى الحديث والتفسير / ابن قتيبة: ٢٢٢، ط ١، دار ابن كثير / ١٤١٠ هـ.
- [٧٧] شواهد التنزيل / الحسكاني الحنفى ١: ٢٥٥ / ٢٤٩ فى الشاهد رقم ٣٥، وأورده الألوسى فى روح المعانى عند تفسيره للآية ٦٧ من سورة المائدة، فراجع.
- [٧٨] شواهد التنزيل ١: ٢٤٩ / ٢٤٤.
- [٧٩] سورة المائدة: ٥ / ٣.
- [٨٠] شواهد التنزيل ١: ٢٥٦ - ٢٥٨ / ٢٥٠.
- [٨١] شواهد التنزيل ١: ٢٥٣ - ٢٥٥ / ٢٤٨.
- [٨٢] الدر المنثور ٣: ١١٧ فى تفسير الآية ٦٧ من سورة المائدة، طبع دارالفكر، بيروت.
- [٨٣] مجمع البيان ٣: ٢٢٣ فى تفسير الآية ٦٧ من سورة المائدة، طبع دار إحياء التراث العربى، بيروت.
- [٨٤] كشف الغمة ١: ٤٣٦، نشر أدب الحوزة، ط ٢، قم.
- [٨٥] سورة الأنفال: ٨ / ٤٢.
- [٨٦] سورة الأحزاب: ٣٣ / ٣٩.
- [٨٧] أنظر: السيرة النبوية / ابن هشام ١: ٢٨٠. والسيرة النبوية / ابن كثير ١: ٤٢٧. والسيرة الحلبية / ابن برهان ١: ٢٨٣. والسيرة النبوية / دحلان ١: ٢٨٢ مطبوع بهامش السيرة الحلبية. وانظر كذلك تاريخ الطبرى ١: ٥٤١. والكامل فى التاريخ / ابن الأثير ٢: ٦٠. والبداية والنهاية / ابن كثير ٣: ٣٧. وإن شئت المزيد فراجع كتب التفسير فى تفسير قوله تعالى: (فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين). سورة الحجر: ١٥ / ٩٤، وقوله تعالى: (وأندر عشيرتك الأقربين). سورة الشعراء: ٢٦ / ٢١٤. وفى عناوين تاريخ الخميس للديار بكرى ١: ٢٨٧ هذا العنوان: ذكر ما وقع فى السنة الثانية والثالثة من إخفاء الدعوة وقد أخرج تحت هذا العنوان عن ابن الزبير أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يظهر الدعوة إلا للمختصين، وإنه صلى الله عليه وآله وسلم أظهرها لعامة الناس بعد ثلاث سنين عندما نزل قوله تعالى: (فاصدع بما تؤمر..). سورة الحجر: ١٥ / ٩٤.
- [٨٨] ورد الحديث بألفاظ متقاربة فى صحيح مسلم ١: ١٣٠ / ٢٣٢. وسنن ابن ماجه ٢: ١٣١٩ / ٣٩٨٦. وسنن الترمذى ٥: ١٨ / ٧٦٢٩. ومسند أحمد ١: ٧٤.
- [٨٩] الجدر والحجر بمعنى واحد، والمراد: حجر الكعبة المشرفة.
- [٩٠] صحيح البخارى ٢: ١٩٠ / ١٥٨٤ كتاب الحج، باب فضل مكة وبنائها، ط ١، دار الفكر / ١٤١١ هـ و ٢: ١٧٩ - ١٨٠، ط دار التراث العربى، وأعاد روايتها فى الجزء التاسع ص ١٠٦ باب ما يجوز من اللو، من كتاب الأحكام.
- [٩١] صحيح مسلم ٢: ٩٧٣ / ٤٠٥ و ٤٠٦ كتاب الحج، باب جدر الكعبة وبابها، ط ٢، دار الفكر، ١٣٩٨ هـ.
- [٩٢] سنن ابن ماجه ٢: ٩٨٥ / ٢٩٥٥، كتاب المناسك، باب الطواف بالحجر، دار إحياء الكتب العربية بمصر.
- [٩٣] صحيح الترمذى ٣: ٢٢٤ / ٨٧٥ كتاب الحج، باب ما جاء فى كسر الكعبة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربى.
- [٩٤] سنن النسائي ٥: ٢١٥، دار الجيل، بيروت.
- [٩٥] مسند أحمد ٦: ١٧٦، دار الفكر، بيروت و ٧: ٢٥٣ / ٢٤٩١٠، ط ٢، دار إحياء التراث العربى، ١٤١٤ هـ.
- [٩٦] صحيح البخارى ٢: ١٩٠ / ١٥٨٣ من الباب السابق.
- [٩٧] موطأ مالك: ٢٣٣ / ٨١٣ كتاب الحج، باب ما جاء فى بناء الكعبة.
- [٩٨] سنن النسائي ٥: ٢١٦.

- [٩٩] مسند أحمد ٧: ٢٥٣ / ٢٤٩١٢ و ٧: ٣٥٢ / ٢٥٥٦٩، والطبعة الأولى ٦: ١٤٧ و ١٧٧.]
- [١٠٠] مسند أحمد ٧: ١٦٤ / ٢٤٣٠٦، والطبعة الأولى ٦: ١١٢.
- [١٠١] صحيح البخارى ٢: ١٩٠ / ١٥٨٥.
- [١٠٢] مسند أحمد ٧: ٨٥ / ٢٣٧٧٦، والطبعة الأولى ٦: ٥٧.
- [١٠٣] سنن النسائي ٥: ٢١٥.
- [١٠٤] صحيح البخارى ٢: ١٩٠ / ١٥٨٦.
- [١٠٥] سنن النسائي ٥: ٢١٦.
- [١٠٦] أنظر: رواية ابن الزبير فى مسند أحمد ٧: ٢٥٧ / ٢٤٩٣٥ و ٢٤٩٣٨ والطبعة الأولى ٦: ١٧٩ و ١٨٠. ورواية ابن أبي ربيعة فيه ٧: ٣٦٠ / ٢٥٦٢٠ والطبعة الأولى ٦: ٢٥٣. ورواية الحرث فيه أيضا ٧: ٣٧٣ / ٢٥٧٢٤ والطبعة الأولى ٦: ٢٦٢..
- [١٠٧] مستدرک الحاكم ١: ٤٧٩ - ٤٨٠، دار الفكر، بيروت / ١٣٩٨هـ.
- [١٠٨] سنن أبي داود ٢: ٢٢١ / ٢٠٢٨، كتاب المناسك، باب فى الحجر، دار الجيل، بيروت / ١٤١٢هـ.
- [١٠٩] حاشية العلامة السندی مطبوع بهامش سنن النسائي ٥: ٢١٤ طبع دار الجيل، بيروت.
- [١١٠] راجع: مسند أحمد ٧: ٣٦٠ / ٢٥٦٢٠ تجد التصريح بذلك فى ذيل الحديث.
- [١١١] راجع: مصباح الأصول ٣: ٣٦١ و ٢: ٥٦٢.
- [١١٢] مواهب الرحمن فى تفسير القرآن / السيد السبزواری ٥: ٢٠٢ في تفسير الآية ٢٨ من سورة آل عمران.
- [١١٣] صحيح البخارى ٨: ٣٨ كتاب الإكراه، باب المداراة مع الناس. وسنن أبي داود ٤: ٢٥١ / ٤٧٩١ و ٤٧٩٢ و ٤٧٩٣. وسنن الترمذى ٤: ٣٥٩ / ١٩٩٦ باب ٥٩ وقال (هذا حديث حسن صحيح). ومسند أحمد ٧: ٥٩ / ٢٣٨٥٦، والطبعة الأولى ٦: ٣٨. وانظر: أصول الكافي ٢: ٢٤٥ / ١ كتاب الإيمان والكفر، باب من يتقى شره.
- [١١٤] المعجم الأوسط / الطبراني ٢: ١٦٥ / ١٣٠٤. ومجمع الزوائد / الهيثمى ٨: ١٧.
- [١١٥] صحيح البخارى ٨: ٣٨، كتاب الأدب، باب المداراة مع الناس.
- [١١٦] صحيح البخارى بشرح الكرمانى ٢٢: ٧ / ٥٧٥٦، كتاب الأدب، باب المداراة مع الناس.
- [١١٧] المبسوط / السرخسى ٢٤: ٤٦، من كتاب الإكراه.
- [١١٨] سنن ابن ماجه ٢: ١٣٣٨ / ٤٠٣٢. وسنن البيهقي ١٠: ٨٩. وحنيفة الأولياء / أبو نعيم ٥: ٦٢ و ٧: ٣٦٥. والجامع لأحكام القرآن / القرطبي ١٠: ٣٥٩.
- [١١٩] كشف الأستار / الهيثمى ٤: ١١٣ / ٢٣٢٤.
- [١٢٠] المعجم الأوسط / الطبراني ١: ٢٩٣ / ٤٧٣.
- [١٢١] مجمع الزوائد / الهيثمى ٧: ٢٨٢ - ٢٨٣، كتاب الفتن، باب فى أيام الصبر.
- [١٢٢] أمالى الشيخ المفيد: ١٣١ / ٧ المجلس الخامس عشر.
- [١٢٣] تفسير الطبرى ١٤: ١٢٢.
- [١٢٤] التفسير الكبير / الرازى ٢٠: ١٢١.
- [١٢٥] سنن الترمذى ٤: ٥٢٢ / ٢٢٥٤ باب رقم ٦٧ بدون عنوان.
- [١٢٦] مسند أحمد ٦: ٥٦٢ / ٢٢٩٣٤ والطبعة الأولى ٥: ٤٠٥.
- [١٢٧] كشف الأستار / الهيثمى ٤: ١١٣ / ٢٣٢٤، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت / ١٤٠٤هـ.

- [١٢٨] أصول الكافي ٢: ١٧٤ / ١٦ كتاب الإيمان والكفر، باب التقية. والمحاسن / البرقي: ٢٥٩ / ٣١٠ كتاب مصابيح الظلم، باب التقية. والظاهر: (إذا بلغت) وقد يكون في الكلام حذف، والتقدير: (فإذا بلغ أمرها الدم)، فلاحظ.
- [١٢٩] سورة النساء: ٩٤ / ٤.
- [١٣٠] المعجم الكبير / الطبراني ١٢: ٢٤ - ٢٥ / ١٢٣٧٩.
- [١٣١] صحيح البخاري ٦: ٥٩، كتاب التفسير، باب سورة النساء.
- [١٣٢] المطالب العالئ / ابن حجر ٣: ٣١٧ / ٣٥٧٧ في باب تفسير سورة النساء الآية: ٩٤.
- [١٣٣] تفسير الطبري ٥: ١٤٢، في تفسير الآية ٩٤ من سورة النساء.
- [١٣٤] صحيح البخاري ٥: ١١٥، باب قتل كعب بن الأشرف.
- [١٣٥] أحكام القرآن / ابن العربي المالكي ٢: ١٢٥٧.
- [١٣٦] أنظر: تقيه الحجاج بن علاط في مسند أحمد ٣: ٥٩٩ - ٦٠٠ / ١٢٠٠١ والطبعة الأولى ٣: ١٣٨ - ١٣٩. ومصنف عبد الرزاق ٥: ٤٦٦ / ٩٧٧١. والمعجم الكبير / الطبراني ٣: ٢٢٠ / ٣١٩٦. ومسند أبي يعلى الموصلي ٣: ٣٩٩ - ٤٠٣ / ٣٤٦٦. وتاريخ الطبري ٢: ١٣٩ في حوادث سنة ٧ هجرية. ومثله في الكامل / ابن الأثير ٢: ٢٢٣. والبداية والنهاية / ابن كثير ٤: ٢١٥. والإصابة / ابن حجر ١: ٣٢٧. وقال في مجمع الزوائد ١٥٥: ٦: ورجال أحمد رجال الصحيح.
- [١٣٧] وسائل الشيعة ٢٣: ٢٢٨ / ٢٩٤٤٢ باب ١٢ من أبواب كتاب الإيمان.
- [١٣٨] التقيه / الشيخ الأنصاري: ٤٠.
- [١٣٩] مسند الربيع بن حبيب ٣: ٩، نشر مكتبة الثقافة. وفتح الباري بشرح صحيح البخاري ٥: ١٦٠ - ١٦١، دار إحياء التراث العربي، بيروت / ١٤٠٦ هـ. وكشف الخفاء / العجلوني ١: ٥٢٢، ط ٥، مؤسسة الرسالة، بيروت / ١٤٠٥ هـ. وكنز العمال / المتقي الهندي ٤: ٢٣٣ / ١٠٣٠٧، ط ٥، مؤسسة الرسالة، بيروت / ١٤٠٥ هـ.
- [١٤٠] الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة / السيوطي: ٨٧، ط ١، مطبعة الحلبي، مصر.
- [١٤١] أحكام القرآن / ابن العربي ٣: ١١٧٧ - ١١٨٢ وفيه تفصيل مطول عن الأحكام المتصلة بحديث الرفع، فراجع.
- [١٤٢] التوحيد / الصدوق: ٣٥٣ / ٢٤ باب الاستطاعة.
- [١٤٣] الخصال / الصدوق ٢: ٤١٧ / ٩ باب التسعة.
- [١٤٤] من لا يحضره الفقيه / الصدوق ١: ٣٦ / ١٣٢ باب ١٤.
- [١٤٥] وسائل الشيعة / الحر العاملي ١٥: ٣٦٩ / ٢٠٧٦٩ باب ٦٥ من أبواب جهاد النفس، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
- [١٤٦] وسائل الشيعة ٢٣: ٢٣٧ / ٢٩٤٦٦ باب ١٦ من أبواب كتاب الإيمان. وانظر: نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ٧٤ / ١٥٧.
- [١٤٧] سورة النور: ٢٤ / ٣٤. وانظر: سبب نزولها في صحيح مسلم ٨: ٢٤٤. كتاب التفسير باب قوله تعالى: (ولا تكثرها فتيا تكم على البغاء).
- [١٤٨] صحيح الترمذي ٤: ١٥٥ كتاب الحدود، باب ما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزنا.
- [١٤٩] كما في حديث الثقلين المتواتر عند جميع المسلمين وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: إني تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض.
- [١٥٠] سورة القصص: ٢٨ / ٥٤.
- [١٥١] أصول الكافي ٢: ٢١٧ / ١، كتاب الإيمان والكفر، باب التقيه.

- [١٥٢] أصول الكافى ٢: ٢١٨ / ٦ باب التقيه. ومثله فى المحاسن / البرقى: ٢٥٧ / ٢٩٧. والآية من سورة فصلت: ٣٤ / ٤١.
- [١٥٣] سورة يوسف: ٧٠ / ١٢.
- [١٥٤] سورة الصافات: ٨٩ / ٣٧.
- [١٥٥] أصول الكافى ٢: ٢١٧ / ٣ باب التقيه. ومثله فى المحاسن للبرقى ٢٥٨ / ٢٠٣. وعلل الشرائع / الصدوق: ٥١ / ١، ٢.
- [١٥٦] سورة يوسف: ٦٩ / ١٢ - ٧٠.
- [١٥٧] سورة يوسف: ٧٨ / ١٢.
- [١٥٨] سورة يوسف: ٧٩ / ١٢.
- [١٥٩] سورة يوسف: ٩٩ / ١٢.
- [١٦٠] صحيح البخارى ٦: ٩٧ باب سورة يوسف، من كتاب التفسير.
- [١٦١] صحيح البخارى ٤: ١٧١ باب قول الله تعالى: (واتخذ الله إبراهيم خليلًا) من كتاب بدء الخلق.
- [١٦٢] صحيح البخارى ٤: ١٧٢ باب يزفون النسلان فى المشى من كتاب بدء الخلق.
- [١٦٣] التفسير الكبير / الفخر الرازى ١٦: ١٤٨.
- [١٦٤] أصول الكافى ٢: ١٧٢ / ٢. والمحاسن / البرقى: ٣٥٩ / ٣٠٩. والخصال / الصدوق: ٢٢ / ٧٩.
- [١٦٥] سورة يوسف: ١٠٣ / ١٢.
- [١٦٦] سورة ص: ٢٤ / ٣٨.
- [١٦٧] أصول الكافى ٢: ١٧٥ / ٢١، باب التقيه.
- [١٦٨] أصول الكافى ٢: ٢١٩ / ١٢، باب التقيه.
- [١٦٩] صفات الشيعة / الشيخ الصدوق: ٣ / ٣.
- [١٧٠] أصول الكافى ٢: ٢١٨ / ٥، باب التقيه.
- [١٧١] أصول الكافى ٢: ٢٢١ / ٢٣، باب التقيه.
- [١٧٢] أصول الكافى ٢: ٢٢٠ / ١٤، باب التقيه.
- [١٧٣] تفسير العياشى ٢: ٣٥١ / ٨٦. وانظر: الوسائل ١٦: ٢١٣ / ٢١٣٨٩ باب ٢٤ من أبواب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.
- [١٧٤] وسائل الشيعة ١٦: ٢١١ / ٢١٣٨٢ باب ٢٤ من أبواب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، نقله عن مستطرفات السرائر، وأورده الصدوق فى الفقيه عن الإمام الصادق عليه السلام. وانظر: الفقيه ٢: ٨٠ / ٦ باب صوم يوم الشك.
- [١٧٥] أمالى الشيخ الطوسى ١: ٢٨٧.
- [١٧٦] تفسير الإمام العسكرى عليه السلام: ٣٢٠ / ١٦٣.
- [١٧٧] أصول الكافى ٢: ٢١٩ / ١٣، باب التقيه.
- [١٧٨] أصول الكافى ٢: ٢٢٠ / ١٨، باب التقيه. ومثله فى المحاسن للبرقى: ٢٥٩ / ٣٠٨.
- [١٧٩] أصول الكافى ٢: ٢١٧ / ٢، باب التقيه. ومثله فى المحاسن: ٢٥٩ / ٣٠٩. والخصال / الصدوق: ٢٢ / ٧٩.
- [١٨٠] فروع الكافى ٣: ٣٢ / ٢ باب مسح الخفين من كتاب الطهارة.
- [١٨١] من لا يحضره الفقيه ١: ٣٠ / ٩٥ باب حد الوضوء وترتيب ثوابه.
- [١٨٢] أصول الكافى ٢: ١٦٨ / ١ باب فيما يوجب الحق لمن انتحل الإيمان وينقضه، من كتاب الإيمان والكفر.
- [١٨٣] أصول الكافى ٢: ٢٢٠ / ١٦. والمحاسن: ٢٥٩ / ٣١٠.

[١٨٤] تهذيب الأحكام / الشيخ الطوسى ٦: ١٧٢ / ٣٣٥ باب النوادر، مكتب الجهاد وسيرة الإمام عليه السلام.

[١٨٥] روضة الكافى ٨: ١ / ٢.

[١٨٦] أصول الكافى ٢: ٢١٩ / ١١ باب التقية.

[١٨٧] أصول الكافى ٢: ٢٢٠ / ٢٠ باب التقية.

[١٨٨] أنظر ما ذكرناه حول الحديث الثانى فى هذا الفصل.

[١٨٩] الخصال / الصدوق: ٩ / ٦٠٧.

[١٩٠] رجال الكشى ٢: ٤٦٥ / ٣٦٤.

[١٩١] القواعد الفقهية / ناصر مكارم الشيرازى ٣: ٤١٧.

[١٩٢] أنظر هذه الموارد فى جامع أحاديث الشيعة ٢: ٣٩١ - ٣٩٢ / ٢٢ - ٢٥ باب ٢٦ من أبواب الوضوء.

[١٩٣] أصول الكافى ٢: ٢١٩ / ١٠ باب التقية، وقد تضمن هذا المعنى الحديث رقم ١٥ و ٢١ من الباب المذكور.

[١٩٤] تفسير العياشى ١: ٣٠٠ / ٥٤.

[١٩٥] أحكام القرآن / الجصاص ١: ١٢٧.

[١٩٦] أحكام القرآن / ابن العربى ٣: ١١٧٩.

[١٩٧] العدة فى شرح العمدة / عبد الرحمن المقدسى: ٤٦٤، نشر مكتبة الرياض الحديثة.

[١٩٨] الجامع لأحكام القرآن / القرطبى ١٠: ١٨٠.

[١٩٩] تفسير القرآن العظيم / ابن كثير ٢: ٦٠٩.

[٢٠٠] فتح البارى / ابن حجر العسقلانى ١٢: ٢٦٤.

[٢٠١] فتح القدير / الشوكانى ٣: ١٩٧.

[٢٠٢] محاسن التأويل / القاسمى ٤: ١٩٧. وانظر هذه الأقوال وغيرها من الأقوال الأخر المصرحة بإجماع علماء العامة على مشروعية

التقية فى كتاب واقع التقية / السيد ثامر هاشم العميدى: ٩٣ - ٩٦، ط ١، نشر مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ١٤١٦ هـ.

[٢٠٣] راجع مباحث الحكم عند الأصوليين / محمد سلام مذكور ١: ١٦٢. فقد نقل عن كتاب مسلم الثبوت قوله: (فى كتب بعض

المشايخ: إن المعتزلة يرون أن الحاكم هو العقل) ثم نقل فى رده عن محيط الزركشى قوله: (إن المعتزلة لا ينكرون أن الله هو الشارع

للأحكام والموجب لها، والعقل عندهم طريق إلى العلم بالحكم الشرعى).

[٢٠٤] التذكرة بأصول الفقه / الشيخ المفيد: ٢٨، مطبوع ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد فى المجلد التاسع، ط ٢، دار المفيد،

بيروت / ١٤١٤ هـ. وقد نقله عنه الكراچكى فى كنز الفوائد ٢: ١٥، دار الأضواء، بيروت / ١٤٠٥ هـ، إذ أورد فيه مختصر التذكرة بأصول

الفقه للشيخ المفيد.

[٢٠٥] سورة الإسراء: ١٧ / ١٥.

[٢٠٦] فروع الكافى ٦: ٢٩٧ / ٢ باب ٤٨ من كتاب الأطعمة.

[٢٠٧] من لا يحضره الفقيه ١: ٢٠٨ / ٩٣٧ باب ٤٥.

[٢٠٨] عوالى الآلى ٢: ٤٤ / ١١١.

[٢٠٩] راجع فى ذلك مقالات الشيخ محمد جواد مغنية: ٢٥٠ - ٢٥٣، ط ٢، دار ومكتبة الهلال، بيروت / ١٩٩٣ م.

[٢١٠] فروع الكافى ٤: ٨٢ - ٨٣ / ٧ و ٩ باب ٩ من كتاب الصيام. وتهذيب الأحكام ٤: ٣١٧ / ٩٦٥ باب الزيادات من كتاب الصيام.

[٢١١] راجع: الموسوعة الميسرة فى الأديان والمذاهب المعاصرة: ٣٠٢، الندوة العالمية للشباب الإسلامى، ط ٢، السعودية / ١٤٠٩ هـ.

- [٢١٢] فروع الكافي ٦: ٢٠٨ / ٨ كتاب الصيد باب صيد البزاة والصقور. ومن لا يحضره الفقيه ٣: ٢٠٤ / ٩٣٢. وتهذيب الأحكام ٩: ٣٢ / ١٢٩ والاستبصار ٤: ٧٢ / ٢٦٥.
- [٢١٣] فروع الكافي ٦: ٢٠٧ / ١ من الباب السابق. وتهذيب الأحكام ٩: ٢٢ / ١٣٠. والاستبصار ٤: ٧٢ / ٢٦٦.
- [٢١٤] راجع: ما روى عن الإمام الباقر عليه السلام في حرمة ما قتل البازي والصقر في قرب الإسناد / الحميري: ٥١. وفروع الكافي ٦: ٤٠٧ / ٤ من الباب السابق. وتهذيب الأحكام ٩: ٣١ / ١٢١. والاستبصار ٤: ٧١ / ٢٥٧. وتفسير العياشي ١: ٢٩٥ / ٢٩. ووسائل الشيعة ٢٣: ٣٥٤ - ٣٥٥ / ٢٩٣٣٢ و ٢٩٧٣٣٣ باب ١٠ من أبواب كتاب الصيد.
- [٢١٥] أنظر: اتفاقهم على تلك الفتيا في المدونة الكبرى / مالك بن أنس ٥: ٥٠ - ٥١، كتاب الشركة، باب الرجلين يشتركان في السمك أو الطير في نصب الشرك وصيد البزاة والكلاب. وكتاب الأم / الشافعي ٢: ٢٢٧ باب صيد كل ما صيد به من وحش أو طير. والمبسوط / السرخسي الحنفي ١١: ٢٢٣. والمغني / ابن قدامة الحنبلي ١١: ١١ - ١٢ / المسألتان: ٧٧٠٨ و ٧٧١٠.
- [٢١٦] المبسوط / السرخسي ١١: ٢٢٣.
- [٢١٧] كما في الإرشاد / الشيخ المفيد ٢: ٢٢٧ - ٢٢٩. والخرائج والجرائح / الراوندي ١: ٣٣٥ / ٢٦. ومناقب ابن شهر آشوب ٤: ٢٨٨. وأعلامالورى / الطبرسي: ٢٩٣.
- [٢١٨] أثار هذه الشبهة محمد عبد الستار التونسي في كتابه بطلان عقائد الشيعة: ٨٧ نشر المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، طبعه دار العلوم، القاهرة / ١٩٨٣م.
- [٢١٩] راجع سورة المائدة: ٥ / الآيات ٤٤ و ٥٠ و ٥٢.
- [٢٢٠] دروس في الجهاد والرفض: ٥٥ - ٥٨ نقلا عن كتاب إيران منالداخل / فهمي هويدي: ٤٦ - ٤٧.
- [٢٢١] تحرير الوسيلة / الإمام الخميني، مسألة ٢٧٩٢.
- [٢٢٢] إيران من الداخل / فهمي هويدي: ٣٦.
- [٢٢٣] القواعد الفقهية / البجنوردي ٥: ٤٧، من قاعدة التقية.
- [٢٢٤] الحكم إما أن يكون أوليا وهو المنصوص عليه بخصوصه في الشريعة الإسلامية، كحرمة أكل لحم الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وغيرها. وهذا الحكم هو الأصل. وإما أن يكون ثانويا - وهو الفرع - ويكون على قسمين: ١ - حكم ثانوي ظاهري، كالأحكام الواردة لحالة شك المكلف، ومواردها الأصول العملية: البراءة، والاحتياط، والتخيير، وكذلك القواعد الفقهية، كقاعدة التجاوز وغيرها. ٢ - حكم ثانوي اضطراري، وهي الأحكام التي جاءت للتوسعة على المكلف العاجز عن القيام بالحكم الأولي، فمن لا يقدر على الالتزام بحرمة أكل لحم الميتة بسبب الجوع الشديد يباح له ذلك لاضطراره إليه، بلا خلاف بين جميع فقهاء الإسلام، فكذلك الحال مع استخدام التقية عند الضرورة، إلا ما استثنى منها بدليل، وقد مر بعض مستثنياتها، فراجع.
- [٢٢٥] مشكاة الأنوار / سبط الطبرسي: ٤٢. وعنه في مستدرك الوسائل ١٢: ٢٥٦ / ١٣ باب ٢٣ من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- [٢٢٦] التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام: ٣٢١ / ١٦٤.
- [٢٢٧] التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام: ١٤٢.
- [٢٢٨] أمالي الشيخ المفيد: ٩٩ - ١٠٠، المجلس الثاني عشر.
- [٢٢٩] سورة البقرة: ٢ / ٢٦٩.
- [٢٣٠] أصول الكافي ٢: ٢٢١ / ٢١، باب التقية.
- [٢٣١] سنن ابن ماجه ١: ١٤٣ / ٢٢٠ باب فضل العلماء والحث على طلب العلم. ومسند أبي يعلى الموصلي ٥: ٣٢٦ / ٥٨٢٩. ومجمع

الزوائد / الهيثمى ١: ١٢١ قال: (ورجاله رجال الصحيح).

[٢٣٢] سورة فصلت: ٤١ / ٣٤.

[٢٣٣] سورة النحل: ١٦ / ١٢٥.

[٢٣٤] سورة البقرة: ٢ / ٨٣.

[٢٣٥] مستدرک الوسائل ١٢: ٢٦١ / ١ باب ٢٧ من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

[٢٣٦] علل الشرائع / الصدوق: ٤٦٧ / ٢٢.

[٢٣٧] أصول الكافي ٢: ٢٢٦ / ١٦، باب الكتمان، وفيه (المعتم لظلمنا). والتصويب من الوسائل ١٦: ٢٤٩ / ١٠ باب ٣٤ من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

[٢٣٨] أصول الكافي ٢: ٢١٨ / ٦، باب التقيه.

[٢٣٩] معانى الأخبار / الصدوق: ٣٨٥ / ٢٠.

[٢٤٠] مستدرک الوسائل ١٢: ٢٦١ / ٢ باب ٢٧ من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

[٢٤١] صحيح البخارى ٨: ٣٧، كتاب الأدب، باب المداراة مع الناس.

[٢٤٢] الفروق / القرافي المالكي ٤: ٢٣٦، الفرق الرابع والستون والمائتان.

[٢٤٣] مستدرک الوسائل ١٢: ٢٦١ / ٢ باب ٢٧ من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

[٢٤٤] أصول الكافي ٢: ٣٧١ / ٩ باب الإذاعة، وفيه أحاديث أخر بهذا المعنى، فراجع.

[٢٤٥] جامع الأخبار / السبزواري: ٢٥٣ - ٢٥٤ / ٦٦٣ - الفصل ٥٣.

[٢٤٦] الخصال / الصدوق ١: ١٤٥ - ١٤٦ / ١٧٢ باب الثلاثة.

[٢٤٧] غرر الحكم / الآمدى ٢: ٤٨٢ / ٥٧.

[٢٤٨] وسائل الشيعة ١٦: ٢٢٣ / ١٠ باب ٢٨ من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

[٢٤٩] وسائل الشيعة ١٦: ٢٢٣ / ٧ من الباب السابق.

[٢٥٠] أصول الكافي ٢: ٢٢٠ / ١٤ باب التقيه.

[٢٥١] مشكاة الأنوار / سبط الطبرسى: ٤٠، وقد ورد فى هذا المعنى أحاديث أخر أنظرها فى: كتاب الغيبة / النعمانى: ٣٨ / ١٢. وبصائر

الدرجات / الصفار: ٤٢٣ / ٢. ومختصر بصائر الدرجات / سعد بن عبد الله: ١٠١. ودعائم الإسلام / القاضى النعمان ١: ٥٩. وانظر باب

٢٤ فى الوسائل وباب ٣٢ فى مستدرکه، من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

[٢٥٢] تفسير الإمام العسكري عليه السلام: ٣٢١ / ١٦٥.

[٢٥٣] مستدرک الوسائل ١٢: ٢٦٢ / ٤ باب ٢٧ من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

[٢٥٤] سورة النساء: ٤ / ١٤٥.

[٢٥٥] أنظر: صحيح البخارى ٩: ٨٩، باب ما يكره من ثناء السلطان، وإذا خرج قال غير ذلك، من كتاب الأحكام. والسنن الكبرى /

البيهقى ٨: ١٦٤ و ١٦٥. والسنن الواردة فى الفتن / أبو عمرو الدانى ١ - ٢: ٤٠٨ - ٤٠٩ / ١٤٩. وفتح البارى ٣: ١٧٠.

[٢٥٦] كمؤسس الفرقة الوهابية محمد عبد الوهاب فى رسالته (فى الرد على الرافضة): ٢٠، تحقيق الدكتور ناصر بن سعيد، نشر دار

طيبة، الرياض (بدون تاريخ).

[٢٥٧] أنظر على سبيل المثال لا الحصر ما فى الكتب الآتية بشأن التقيه من تقليد أعمى أو كذب وافتراء: ١ - بطلان عقائد الشيعة /

محمد عبد الستار التونسى: ٥٢ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٨ و ٧٩، دار العلوم، القاهرة / ١٩٨٣ م، نشر المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة. ٢ - تبديد

الظلام / إبراهيم سليمان الجبهان: ٤٨٣، ط ٣، السعودية / ١٤٠٨ هـ. ٣ - التشيع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي / الدكتور محمد البنداري: ٢٣٥، دار عمان، الأردن / ١٤٠٨ هـ. ٤ - الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام / محمد منظور نعماني الهندي، ترجمة الدكتور محمد البنداري: ١٢٢ و ١٨٠ و ١٨٢ - ١٨٧ و ٢٢٢، ط ١، دار عمان، الأردن / ١٤٠٨ هـ. ٥ - الخطوط العريضة / محب الدين الخطيب: ٩ و ١٠، ط ٩، جدة، السعودية / ١٣٨٠ هـ. ٦ - دراسات في عقائد الشيعة / الدكتور عبد الله محمد الغريب: ١٧، ط ١، مطبعة طيبة، الرياض / ١٤٠٢ هـ. ٧ - دراسات في الفرق والعقائد / الدكتور عرفان عبد الحميد: ٥٣، ط ١، مطبعة سعد، بغداد / ١٩٧٧ م. ٨ - رجال الشيعة في الميزان / عبد الرحمن الزرعي: ٦ و ١٧ - ١٨ و ٥٠ - ٥١ و ١٢٦ و ١٤٨ و ١٧٣، ط ١، دار الأرقم، الكويت / ١٤٠٣ هـ. ٩ - سراب في إيران / الدكتور أحمد الأفغاني: ٢٥ - ٢٧، ط ٢، عمان / ١٤١٥ هـ. ١٠ - الشيعة الاثني عشرية في دائرة الضوء / الدكتور عبد المنعم البري: ٢٦٠ وما بعدها، ط ١، دار السلام، القاهرة / ١٤١٠ هـ. ١١ - الشيعة في التصور الإسلامي / علي عمر فريج: ١٥٠ - ١٥٢ و ١٥٤ و ١٦٥ و ١٨٣، دار عمار، الأردن / ١٤٠٥ هـ. ١٢ - الشيعة معتقدا ومذهبا / الدكتور صابر عبد الرحمن طعيمة: ٥ و ٨٨ و ١١٨، ط ١، المكتبة الثقافية، بيروت / ١٤٠٨ هـ. ١٣ - الشيعة وتحريف القرآن / محمد مال الله: ٣٥ و ٣٦، ط ٢، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن / ١٤٠٥ هـ. ١٤ - الشيعة والتشيع / إحسان إلهي ظهير: ٧٩ و ٨٤، ط ٤، لاهور، باكستان / ١٤٠٥ هـ. ١٥ - الصراع بين الإسلام والوثنية / عبد الله علي القصيمي: ٤٥٨ و ٤٥٩ (المعلومات الأخرى لم تذكر). ١٦ - الوشيعة في نقد عقائد الشيعة / موسى جار الله: ١٠٤، ط ١، مطبعة الشرق، مصر / ١٣٥٥ هـ..

[٢٥٨] الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة: ٣٠٢، ط ٢، الرياض / ١٤٠٩ هـ.

[٢٥٩] المحلي / ابن حزم ٨: ٣٣٦ مسألة ١٤٠٩، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

[٢٦٠] صحيح البخاري ٨: ٣٧، كتاب الأدب، باب المداراة مع الناس.

[٢٦١] إحياء علوم الدين / الغزالي ٣: ١٣٧.

[٢٦٢] سورة النحل: ١٦ / ١٠٥ - ١٠٦.

[٢٦٣] الدر القيط من البحر المحيط / تاج الدين الحنفي ٥: ٥٣٧ - ٥٣٨ في تفسير الآيتين المتقدمتين.

[٢٦٤] هو ميمون بن مهران التابعي (ت / ١١٧ هـ).

[٢٦٥] الإشراف على مناقب الأشراف / ابن أبي الدنيا: ١١٨ / ٢١٦، دار الكتب العلمية، بيروت / ١٤١٢ هـ.

[٢٦٦] صحيح البخاري ١: ٤١ كتاب العلم، باب حفظ العلم (آخر أحاديث الباب).

[٢٦٧] فتح الباري / ابن حجر العسقلاني ١: ١٧٣.

[٢٦٨] شرح معاني الآثار / الطحاوي ١: ٣٨٩، باب الوتر، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت / ١٤٠٧ هـ.

[٢٦٩] كتاب الأموال / أبو عبيدة القاسم بن سلام: ٥٦٧ / ١٨١٣، تحقيق الدكتور محمد خليل هراس، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت / ١٤٠٦ هـ.

[٢٧٠] كتاب الأموال: ٥٦٥ / ١٨٠١.

[٢٧١] الغدير / العلامة الأميني ١: ٣٨٠، ط ٥، دار الكتاب العربي، بيروت / ١٤٠٣ هـ.

[٢٧٢] الجامع لأحكام القرآن / القرطبي ١٠: ١٢٤.

[٢٧٣] الجامع لأحكام القرآن ١٠: ١٢٤.

[٢٧٤] كتاب الأذكياء / ابن الجوزي: ١٣٦، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت / ١٤٠٥ هـ.

[٢٧٥] تاريخ بغداد / الخطيب البغدادي ١٢: ١٦٨ - ١٦٩ / ٦٦٥٢ في ترجمة عمرو بن عبيد المعتزلي.

[٢٧٦] تاريخ بغداد ١٣: ٣٧٩ - ٣٨٠ / ٧٢٩٧ في ترجمة أبي حنيفة تحت عنوان (ذكر الروايات عن حكي عن أبي حنيفة القول بخلق

القرآن).

[٢٧٧] محاسن التأويل / جمال الدين القاسمي ٤: ٨٢ ط ٢، دار الفكر، بيروت / ١٣٩٨ هـ.

[٢٧٨] صحيح مسلم ٣: ١٣٣١ / ١٧٠٧ كتاب الحدود، باب الخمر.

[٢٧٩] شرح العقيدة الطحاوية / القاضي الدمشقي ٢: ٥٣٢، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت / ١٤٠٨ هـ.

[٢٨٠] المصنف / ابن أبي شيبة ٢: ٣٧٨، الدار السلفية، بومباي، الهند. والسنن الكبرى / البيهقي ٣: ١٢٢، دار المعرفة، بيروت.

[٢٨١] الطبقات الكبرى / ابن سعد ٤: ١٤٩.

[٢٨٢] المغني / ابن قدامة ٢: ١٨٦، ١٩٢. والحديث في سنن ابن ماجه ١: ٣٤٣ (نقلنا ذلك من بحث التقيه في آراء علماء المسلمين /

الشيخ عباس علي براتي: ٨٢ منشور في مجلة رسالة الثقلين، العدد الثامن، السنة ١٤١٤ هـ، إصدار المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، قم).

[٢٨٣] صحيح مسلم ٣: ١٤٧٨ / ١٨٥١، كتاب الإمارة، باب رقم / ١٣.

[٢٨٤] كشف الأستار عن زوائد مسند البزار على الكتب الستة / نور الدين الهيثمي ٤: ١١٢ / ٣٣٢٣، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤ هـ.

[٢٨٥] صحيح البخاري ٥: ١٤٠ كتاب بدء الخلق، باب غزوة الخندق.

[٢٨٦] أنظر ما قاله العيني في عمدة القاري ١٧: ١٨٥ - ١٨٦. وابن حجر في فتح الباري ٧: ٢٢٣. والقسطلاني في إرشاد الساري ٦: ٣٢٤ - ٣٢٥، كلهم في شرح حديث البخاري المتقدم.

[٢٨٧] أسد الغابة في معرفة الصحابة / ابن الأثير ٣: ٢١٢ - ٢١٣ / ٢٨٨٩ في ترجمة عبد الله بن حذافة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

[٢٨٨] تاريخ يعقوبى ٢: ١٩٧ - ١٩٩، دار صادر، بيروت.

[٢٨٩] شرح نهج البلاغة / ابن أبي الحديد ٢: ٩ - ١٠، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت / ١٣٨٥ هـ.

[٢٩٠] المبسوط / السرخسي ٢٤: ٤٦، من كتاب الإكراه.

[٢٩١] أسد الغابة ١: ٣٦٤ / ٨١٢.

[٢٩٢] مسند أحمد ٤: ٣٦٨ وانظر تعليق العلامة الأميني عليه في الغدير ١: ٣٨٠.

[٢٩٣] تاريخ الطبري ١: ١٥٥ في حوادث سنة ١٤٥ هـ. وأحكام القرآن / الجصاص ١: ٧٠ - ٧١ في تفسير الآية ١٢٤ من سورة البقرة.

[٢٩٤] تاريخ بغداد / الخطيب البغدادي ١٣: ٣٢٩. ووفيات الأعيان / ابن خلكان ٥: ٤٧، دار صادر، بيروت / ١٣٩٨ هـ.

[٢٩٥] ميزان الاعتدال ١: ٤١٤ / ١٥١٩.

[٢٩٦] مالك بن أنس / أمين الخولي: ٩٤، ط ١، القاهرة / ١٩٥١ م.

[٢٩٧] راجع مقدمة تحقيق كتاب الموطأ، ط ١، دار القلم، بيروت / ١٣٨٢ هـ.

[٢٩٨] الجامع لأحكام القرآن / القرطبي المالكي ١٠: ١٨٠. وأحكام القرآن / ابن العربي المالكي ٣: ١١٧٧ / ١١٨٢. والمبسوط /

السرخسي الحنفي ٢٤: ٤٨. وبدائع الصنائع / الكاساني الحنفي ٧: ١٧٥، ط ٢، دار الكتاب العربي، بيروت / ١٤٠٢ هـ. وأحكام القرآن /

محمد بن إدريس الشافعي ٢: ١١٤ - ١١٥، دار الكتب العلمية، بيروت / ١٤٠٠ هـ. والمغني / ابن قدامة الحنبلي ٨: ٢٦٢، ط ١، دار

الفكر، بيروت / ١٤٠٤ هـ.

[٢٩٩] فتاوى قاضيخان / الفرغاني الحنفي ٥: ٤٨٩ وما بعدها، مطوع بهامش الفتاوى الهندية، ط ٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت /

١٤٠٦ هـ.

- [٣٠٠] الجامع لأحكام القرآن / القرطبي ١٠: ١٨٠. وتفسير ابن جزى الكلبي المالكي: ٣٦٦ دار الكتاب العربي، بيروت / ١٤٠٣ هـ.
- [٣٠١] تفسير المراغي ٣: ١٣٦ - ١٣٧، وقد صرح بجواز المداراة المعتزلة كما في مسائل الهادي يحيى ابن الحسين الرسي المعتزلي: ١٠٧ نقلناه من معتزلة اليمن / علي محمد زيد: ١٩٠، ط ٢، دار العودة، بيروت / ١٤٠٥ هـ، وكذلك الخوارج الأباضية كما في المعتبر لأبي سعيد الكديمي الأباضي ١: ٢١٢ طبع وزارة التراث القومي في سلطنة عمان / ١٤٠٥ هـ.
- [٣٠٢] الجامع لأحكام القرآن / القرطبي المالكي ١٠: ١٨٠ وما بعدها. والمبسوط / السرخسي الحنفي ٢٤: ٤٨. والأشباه والنظائر / السيوطي الشافعي: ٢٠٧ - ٢٠٨.
- [٣٠٣] الجامع لأحكام القرآن ١٠: ١٨٠. والمبسوط / السرخسي الحنفي ٢٤: ٤٨. وفتاوى قاضيخان / الفرغاني الحنفي ٥: ٤٨٧. والأشباه والنظائر / السيوطي الشافعي: ٢٠٧ - ٢٠٨.
- [٣٠٤] فتاوى قاضيخان / الفرغاني ٥: ٤٨٧.
- [٣٠٥] فتاوى قاضيخان / الفرغاني ٥: ٤٨٧.
- [٣٠٦] البحر المحيط / أبو حيان المالكي ٢: ٢٢٤. وبدائع الصنائع / الكاساني الحنفي ٧: ١٧٥. ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر / داماد أفندي الحنفي ٢: ٤٣١ - ٤٣٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- [٣٠٧] المحلى / ابن حزم ٨: ٣٣١ - ٣٣٥ مسألة: ١٤٠٦.
- [٣٠٨] البحر المحيط / أبو حيان المالكي ٢: ٤٢٤. وبدائع الصنائع / الفرغاني الحنفي ٧: ١٧٥، والمحلى / ابن حزم ٨: ٣٣١ - ٣٣٥ مسألة: ١٤٠٦.
- [٣٠٩] المغنى / ابن قدامة الحنبلي ٨: ٢٦٠ مسألة ٥٨٤٦.
- [٣١٠] المدونة الكبرى / مالك بن أنس ٣: ٢٩ كتاب الإيمان بالطلاق وطلاق المريض أوردته تحت عنوان (ما جاء في طلاق النصرانية والمكره والسكران)، مطبعة السعادة، مصر. والكافي في فقه أهل المدينة المالكي / ابن عبد البر: ٥٠٣، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت / ١٤٠٧ هـ. والجامع لأحكام القرآن / القرطبي المالكي ١: ١٨٠.
- [٣١١] أحكام القرآن / الكيا الهراسي الشافعي ٣: ٢٤٦.
- [٣١٢] المغنى / ابن قدامة ٨: ٢٦٠ مسألة: ٥٨٤٦.
- [٣١٣] بدائع الصنائع ٧: ١٧٥.
- [٣١٤] الكافي في فقه أهل المدينة المالكي: ٥٠٣.
- [٣١٥] بدائع الصنائع ٧: ١٧٥.
- [٣١٦] المجموع شرح المذهب / النووي الشافعي ١٨: ٣، دار الفكر، بيروت.
- [٣١٧] أحكام القرآن / محمد بن إدريس الشافعي ٢: ١١٤ - ١١٥.
- [٣١٨] أحكام القرآن / ابن العربي المالكي ٣: ١١٧٧ / ١١٨٢. وتفسير ابن جزى المالكي: ٣٦٦.
- [٣١٩] الجامع لأحكام القرآن / القرطبي المالكي ١٠: ١٩١.
- [٣٢٠] بدائع الصنائع ٧: ١٧٥، وانظر تفصيل فتاوى الحنفية بشأن موارد التقية في اليمين الكاذبة وغيرها في مصادرهم التالية: ١ - البحر الرائق / ابن نجيم ٨: ٧٠. ٢ - تحفة الفقهاء / السمرقندي ٣: ٢٧٣، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت / ١٤٠٥ هـ. ٣ - تقريرات الرافعي على حاشية ابن عابدين / محمد رشيد الرافعي ٢: ٢٧٨، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت / ١٤٠٧ هـ. ٤ - رد المحتار على الدر المختار / ابن عابدين ٥: ٨٠، ط ٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت / ١٤٠٧ هـ. ٥ - شرح فتح الغدير / ابن همام ٨: ٦٥، دار إحياء التراث العربي، بيروت. ٦ - غمز عيون البصائر / شهاب الدين الحموي ٣: ٢٠٣ و ٣٣٩، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت / ١٤٠٥ هـ.

٧- الفتاوى الهندية / الشيخ نظام وجماعته ٥: ٣٥، ط ٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت / ١٤٠٦ هـ. ٨- الفروق / الكرايسي ٢: ٢٦٠، المطبعة العصرية، الكويت / ١٤٠٢ هـ. ٩- اللباب / الميداني ٤: ١٠٧، ط ٤، دار الحديث، بيروت / ١٣٩٩ هـ. ١٠- المبسوط / السرخسي الحنفي في الجزء (٢٤) كله تقريبا (تقدم التعريف بطبعته). ١١- مجمع الضمانات / ابن محمد البغدادي: ٢٠٤، ط ١، عالم الكتب، بيروت / ١٤٠٧ هـ. ١٢- التنف في الفتاوى / السغدري ٢: ٢٩٦، مطبعة الإرشاد، بغداد / ١٩٧٥ م. ١٣- الهداية / المرغيناني ٣: ٢٧٥، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

[٣٢١] تاريخ الطبري ٤: ٤٢٧ في حوادث سنة (١٤٥)، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت / ١٤٠٨ هـ.

[٣٢٢] الجامع لأحكام القرآن ١٠: ١٨٠، وبه قال الإمام الزيدي أحمد بن يحيى بن المرتضى في البحر الزخار ٦: ١٠٠، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٣٩٣ هـ، وقد ذكرناه هنا، لادعاء بعض خصوم الشيعة من الجهلة الأغبياء بأن الزيدية أنكروا التقية، ولولا خشية الإطالة لزدت البحث فصلا في تقيتهم.

[٣٢٣] فتاوى قاضيخان ٥: ٤٨٩. وانظر: أحكام القرآن / الجصاص الحنفي ١: ١٢٧. والمبسوط / السرخسي ٢٤: ٤٨ وما بعدها. وبدائع الصنائع ٧: ١٧٥ وما بعدها.

[٣٢٤] التفسير الكبير / الفخر الرازي الشافعي ٢٠: ١٢١.

[٣٢٥] المحلى / ابن حزم ٨: ٣٣٠ مسألة: ١٤٠٤.

[٣٢٦] الجامع لأحكام القرآن ١٠: ١٨٠.

[٣٢٧] أحكام القرآن / ابن العربي ٣: ١١٧٧ / ١١٨٢.

[٣٢٨] بدائع الصنائع ٧: ١٧٥ - ١٩١.

[٣٢٩] المغنى / ابن قدامة ٥: ٤١٢ مسألة: ٣٩٧١.

[٣٣٠] المحلى ٨: ٣٣١ مسألة ١٤٠٥.

[٣٣١] بدائع الصنائع ٧: ١٧٥ - ١٩١.

[٣٣٢] المغنى / ابن قدامة ١٠: ١٥٥ مسألة ٧١٦٧.

[٣٣٣] كما في سائر المصادر المذكورة في هذه الفقرة، وفي الصفحات المؤشرة إزائها، وهو قول الزيدية أيضا كما في البحر الزخار ٦: ١٠٠.

[٣٣٤] تفسير بن جزى الكلبي المالكي: ٣٦٦.

[٣٣٥] أحكام القرآن / ابن العربي ٣: ١٢٩٨.

[٣٣٦] التفسير الكبير / الرازي الشافعي ٢٠: ١٢١.

[٣٣٧] فتاوى قاضيخان ٥: ٤٨٤. وانظر: الفرائد البهية في القواعد والفوائد الفقهية / مفتي الشام محمود حمزة: ٢١٩، ط ١، دار الفكر، دمشق / ١٤٠٦ هـ.

[٣٣٨] بدائع الصنائع ٧: ١٧٥ - ١٩١. وكذلك مجمع الأنهر ٢: ٤٣١-٤٣٣.

[٣٣٩] المبسوط / السرخسي ٢٤: ٤٥.

[٣٤٠] فتاوى قاضيخان ٥: ٤٨٩.

[٣٤١] التفسير الكبير / الرازي ٢٠: ١٢١.

[٣٤٢] فتاوى قاضيخان ٥: ٤٨٦.

[٣٤٣] فتاوى قاضيخان ٥: ٤٨٦.

[٣٤٤] الجامع لأحكام القرآن / القرطبي المالكي ١٠: ١٨٠ وما بعدها في تفسيره الآية ١٠٦ من سورة النحل.

[٣٤٥] أحكام القرآن / الجصاص الحنفي ١: ١٢٧.

[٣٤٦] المبسوط / السرخسي ٢٤: ٤٨.

[٣٤٧] مجمع الأنهر ٢: ٤٣١ - ٤٣٣. والأشباه والنظائر / السيوطي الشافعي ٢٠٧ - ٢٠٨. والسييل الجرار على حدائق الأزهار / الشوكاني

٤: ٢٦٥، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت / ١٤٠٥ هـ. وقد قيد بعضهم مثل هذه التقيّة في حالة كون الإكراه عليها بالقتل وهو ما يسمونه بالإكراه الملجئ الذي يكون معتبرا في التصرفات القولية والفعليّة، وفي مثل هذا الحال يكون الضمان على المكره، وأما لو كان الإكراه غير ملجئ وهو ما كان التهديد فيه بما دون القتل فللمكره أن يتقى في المثال أيضا بشرط الضمان. أنظر: شرح المجلة / سليم رشيد الباز: ٥٦٠ المادة ١٠٠٧ ط دار إحياء التراث العربي: بيروت.

[٣٤٨] البحر الزخار ٦: ١٠٠.

[٣٤٩] الأشباه والنظائر / السيوطي: ٢٠٧ - ٢٠٨.

[٣٥٠] راجع في ذلك بدائع الصنائع ٧: ١٧٥ - ١٩١. والمحلى ٨: ٣٣١ - ٣٣٥ مسألة: ١٤٠٦ وغيرهما مما ذكرناه من مصادر الفقه العامي.

[٣٥١] أحكام القرآن / ابن العربي ٣: ١١٧٧ / ١١٨٢.

[٣٥٢] الوشيعة في نقد عقائد الشيعة / موسى جار الله: ٧٢، ط ١، مطبعة الشرق، مصر / ١٣٥٥ هـ.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أُمَّرْنَا... يَتَعَلَّمُ عَلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشَّيْخُ الصَّدُوقُ، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصبهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحداً من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفي مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحرّي الحاسوبي - بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرّي الأدقّ للمسائل الدينيّة، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المتبدلة أو الرديئة - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيّة واسعة جامعة ثقافيّة على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلاميّة، إناله منابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبّهات المنتشرة في الجامعة، و...

- منها العدالة الاجتماعيّة: التي يُمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعدة، على أنه يُمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات -

في آكناف البلد - و نشر الثقافة الاسلاميه و الايرانيه - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي " القائمية " www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخر

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاع و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كمشك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد

جماكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبل المدرسه " الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركون في الجلسه

(ي) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد/ " ما بين شارع "بنج رمضان" و "مفترق" و فائى/ "بنايه" القائمية"

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسيه (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتي: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكوميه، و غير ربحيه، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافى الحجم

المتزايد و المتسع للامور الدينيه و العلميه الحاليه و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى

بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم

- فى حد التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

